مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

دراسات

محرم ١٤٣٩هـ/ أكتوبر ٢٠١٧م

المغرب العربي
تعثُّر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصادية حصيلة ٢٠١٦ و٢٠١٧م

تقرير يصدر تحت إشراف
الدكتور محمد السبيطلي

المغرب العربي

تعثُّر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصادية

حصيلة ٢٠١٦ و٢٠١٧م

تقرير يصدر تحت إشراف

الدكتور محمد السبيطلي

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السبيطلي ، محمد

المغرب العربي: تعثر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصادية حصيلة ٢٠١٦م و ٢٠١٧م. / محمد السبيطلي – الرياض ،١٤٣٩هـ
١٣٤ص؛ ١٦,٥x٢٣ سم.

ردمك: ٢_٥٢_٨٢٠٦_٦٠٣_٩٧٨

المغرب العربي – الاحوال الاقتصادية ٢- المغرب العربي- الاحوال الاجتماعية أ .العنوان

ديوي ٣٣٠,٩٦٤ ١٤٣٩/٥٠٩٤

رقم الايداع: ١٤٣٩/ ٥٠٩٤

ردمك: ٩٧٨_٦٠٣/٨٢٠٦_٥٢_٢

تحرير ومراجعة
عبدالغفار عبدالعاطي

تصميم وإخراج
محمد يوسف شريف

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه الدراسة ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

المحتويات

تقديم		٦
الجزائر		
• استمراريةٌ سياسية في ظل صعوبات اقتصادية	محمد السبيطلي	٩
• الصعوبات المالية وتداعياتها	علي الشابي	٢٣
المغرب		
• المشهد السياسي المغربي: انتخابات واحتجاجات	الحسن حما	٣٧
• الاقتصاد المغربي: الواقع والآفاق	علي الشابي	٦٣
تونس		
• عدمُ استقرارٍ وزاري واحتجاجات متواصلة	بن عيسى الدمني	٨١
• الاقتصاد التونسي بين الإمكانات وهشاشة التوازنات العامة	علي الشابي	٩٣
موريتانيا		
• بين أزمة سياسية داخلية وعلاقات خارجية متوترة	يعقوب بن محمد الأمين	١٠٥
• هشاشة اقتصادية ونسب نمو جيّدة	خالد بن أحمدو	١٢٣

تقديم

تواجه أقطارُ المغرب العربي صعوباتٍ اقتصاديةً اختلفت أصولها ومظاهرها وحِدَّتُها من قطر إلى آخر. وقد تزامن ذلك مع أوضاع سياسية واجتماعية متباينة؛ وذلك بفعل عقود من السياسات والتحديات الداخلية والإقليمية التي انعكست على بنى النظام السياسي والاقتصادي لهذه الأقطار.

وهذه الصعوبات الاقتصادية تربك الانتقال الديمقراطي الذي تشهده منطقة شمال أفريقيا عموماً، والمغرب العربي على وجه الخصوص. وقد انطلق مسار التحول الديمقراطي في بعض هذه البلدان مع اندلاع الثورات العربية سنة ٢٠١١م، لكنه في بعضها الآخر يُعد استمراراً لتحولات عميقة على طريق الديمقراطية منذ ما قبل ذلك.

ومع ما اعترى الأوضاع السياسية في مختلف دول المغرب العربي سنة ٢٠١٦م ومطلع ٢٠١٧م من إرباكات، تمثلت بعض صورها في شكل انعدام استقرار حكومي (خاصة تونس والجزائر، والمغرب إلى حد ما)، إلا أنها في النهاية اتسمت بنوع من الاستمرارية التي تؤكد بصورة أو بأخرى استقرارًا سياسيًّا عامًّا. وهو أمر ينطبق على أغلب بلدان المغرب العربي باستثناء الوضع الليبي؛ الذي ظل في حالة جمود ومأزق سياسي متمثل في تقاسم السلطة من قِبل ثلاث حكومات متعارضة بعضها مع بعض، ومتنازعة على الشرعية.

إن هذا الاستقرار العام لم يخلُ من وجود احتجاجات اجتماعية في معظم البلدان المعنية بهذا التقرير، وخاصة في كل من تونس والجزائر؛ وذلك بسبب استمرار تراجُع موارد الدولة؛ بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية (بالنسبة إلى الجزائر)، وبسبب تراكم المشكلات الاقتصادية العامة منذ أحداث الثورة (بالنسبة إلى تونس وليبيا). أما المغرب فأحداث «الحسيمة» تبيِّن معاناة المناطق الداخلية من التهميش والإهمال المتراكم، التي ما انفكت تفجر الاضطرابات في معظم أقطار المغرب، وهو أمر يذكِّر بسيدي بوزيد في تونس، أو منطقة القبائل في الجزائر.

ولعل العمليات الإرهابية التي تحدث بين حين وآخر تُعد من أسباب الصعوبات الاقتصادية في بعض أقطار المغرب (تونس...)، وتُعد تلك العمليات من العوامل غير المباشرة التي تسبب مزيدًا من المتاعب الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تراجعت

ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي، بما في ذلك ليبيا، وإن استمر الوضع في هذا القطر الأخير الذي يتسم بعدم الاستقرار السياسي والأمني؛ فقد حُررت المدن التي سيطر عليها داعش، إلا أن إعادة انتشار مقاتليه في صحراء ليبيا، واستهدافها لبعض المناطق والبلدات هنا وهناك تنبئ بأن خطرها لا يزال قائماً. وتبقى موريتانيا أكثر الأقطار التي تبدو أنها نجت إلى حد ما -في السنوات الأخيرة- من ظاهرة الإرهاب. كما أن الحرب الاستباقية التي تقوم بها قوى الأمن المغربي حققت نتائج إيجابية، وهو ما جعلها منطقة مستعصية على مخططات الجماعات المتطرِّفة. وفي الجزائر؛ نجحت قوى الجيش في الحد من العمليات التي كانت تستهدِف البلاد، وبدت الجزائر من أكثر الأقطار خبرةً في مجال مكافحة الإرهاب.

ويحاول كُتّاب هذا التقرير -من موريتانيا والمغرب وتونس- استعراض أوضاع أقطار المغرب العربي السياسية والاقتصادية والأمنية. وكان مركز الملك فيصل قد نشر مؤخراً دراسةً ضافيةً عن الأزمة الليبية، ولذلك لم تُدرَج دراسات عن الوضع في ليبيا ضمن هذا الملف.

محمد السبيطلي

الجزائر

استمرارية سياسية في ظل صعوبات اقتصادية

محمد السبيطلي
باحث رئيس
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

في مطلع سنة ٢٠١٧م بلغ عدد سكان الجزائر ٤١,٢ مليون نسمة، وهي بذلك أول قطر في المغرب العربي من حيث المساحة والسكان. وقد شهدت الجزائر سنة ٢٠١٦م تطوراتٍ سياسيةً واقتصاديةً قد تحدد بعض ملامح الدولة في السنوات المقبلة، إلا أن ذلك لا يمنع القول بأن الحياة العامة للجزائر سنة ٢٠١٦م ومطلع سنة ٢٠١٧م كانت تسير تحت وطأة الأزمة المالية الناتجة من انخفاض موارد الدولة بسبب تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

وقد شهِدت الجزائر –طوال سنة ٢٠١٦م وبدايات سنة ٢٠١٧م- حراكاً سياسياً؛ استعداداً للانتخابات التشريعية التي أُجريت في مايو سنة ٢٠١٧م. وقد طُرحت آنذاك عدّة مبادرات لمحاولة إعادة تشكيل المشهد الحزبي والسياسي العام، بل النظام السياسي نفسه، من قِبَل أهم التشكيلات الحزبية الفاعلة في الساحة؛ فجبهة القوى الاشتراكية أعادت طرح ما كانت أطلقت عليه «مبادرة إعادة بناء الإجماع الوطني» منذ ٢٠١٣م، في حين دعت جبهة التحرير الوطني إلى ما أسمته «بناء الجدار الوطني». أما «هيئة التشاور والمتابعة» فقد تحدثت عن ضرورة الاتفاق على صيغة «الانتقال الديمقراطي» في البلاد. وكانت جبهة الإنقاذ الإسلامية المحظورة قد سعت سنة ٢٠١٥م إلى الوساطة بين جبهة القوى الاشتراكية وهيئة التشاور الديمقراطي لتقريب وجهات النظر حول مشروع واحد يعيد بناء النظام والدولة على أسس مختلفة عما هي عليه الآن، إلا أن المبادرة الحقيقية التي تقود الحياة السياسية في الجزائر تظل بيد السلطة؛ مع ما تعانيه من ارتباك بسبب عدم القدرة على تعبئة الرأي العام بصورة فعالة لصالح مشروعها.

البرلمان يصادق على التعديلات الدستورية

صادق البرلمان الجزائري في ٧ فبراير ٢٠١٦م على التعديلات الدستورية التي كان قد أقرها رئيس الجمهورية منذ أواخر ٢٠١٥م. وكانت المصادقة بالأغلبية؛ إذ كان عدد المصوتين بـ«نعم» ٤٩٩ نائباً، وعدد المصوتين بـ«لا» نائبين اثنين فقط، في حين كان عدد الممتنعين عن التصويت ١٦ عضواً. وكان عدد النواب الذين حضروا الجلسة ٥١٧ نائباً[١]. ومن الناحية الدستورية؛ يتطلب التعديل الدستوري موافقة ثلثي النواب؛ أي ٤٦٢ نائباً.

(١) انظر: صحيفة الحوار الجزائرية بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٦م http://goo.gl/LUWobV

وقد شملت التعديلات جوانب سياسية وأخرى اقتصادية، وتتعلق تلك التعديلات بـ«دسترة» بعض المؤسسات، وتحديد صلاحيات بعض المؤسسات الأخرى. ولعل أهم هذه التعديلات تلك المتعلقة بعدد الْمُدَد الرئاسية، التي حُددت بمدتينِ فقط؛ أي إنه لا يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية سوى مرة واحدة، والمدة الواحدة تكون ٥ سنوات. وعليه فلا يحق لرئيس الجمهورية البقاء في منصبه أكثر من ١٠ سنوات. وبحسَب هذا التعديل الدستوري يمكن للرئيس عبدالعزيز بوتفليقة الترشح لرئاسة الجمهورية من جديد سنة ٢٠١٩م. مع العلم أنه ظل في منصبه هذا منذ سنة ١٩٩٩م، وهو اليومَ في مدة رئاسية رابعة؛ مع ما يعانيه من مرض وعدم قدرة على التوجه المباشر إلى شعبه[٢].

وقد اعتُمدت -بمقتضى هذه التعديلات- الأمازيغية لغةً رسميةً ووطنيةً للجزائر؛ إلى جانب اللغة العربية. وهو أمر طالبت به الحركات الأمازيغية في الجزائر منذ زمن. ومن المعلوم أن الأمازيغية لغة يستخدمها بعض السكان في وسط البلاد وشرقها، وخاصة منطقةَ القبائل. وقد أُشير أيضاً في ديباجة التعديل الدستوري إلى ضرورة الحفاظ على «سياسة السلام والمصالحة الوطنية»، في إشارة إلى قانون الوئام المدني الذي أعلنه الرئيس بوتفليقة منذ مدته الأولى -نهاية تسعينيات القرن الماضي- الذي وضَع حدّاً لما يُسمى في الجزائر بالعشرية السوداء «الحرب الأهلية الجزائرية».

وكانت هذه التعديلات قد بدأ الحديث عنها منذ سنة ٢٠١١م، في خِضم الثورات العربية.

وقد أثارت التعديلات الدستورية سجالاً حادّاً بين مكونات الطبقة السياسية الجزائرية وسط رُؤى متباينة لها.

فأبدى أحد أقطاب المعارضة -علي بن فليس- رأيه في مؤتمر صحفي بالعاصمة في وسط حشد من كوادر حزبه «طلائع الحرية»، مُعرِباً عن أن التعديلات الدستورية لا تغيِّر طبيعة النظام، وأنه لم تُعرَض هذه التحويرات على الشعب عن طريق الاستفتاء، وأنها كرست نظاماً فرديّاً، وسحبت بعض سلطات المؤسسات لمنحها الرئيسَ، وأن المراجعة الدستورية كرست «مركزة» السلطات بيد رجل واحد هو الرئيس[٣]. في حين ذهب

---

(٢) انظر: صحيفة الحوار الجزائرية، بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٦م http://goo.gl/WCfkNK

(٣) نفسه. وكذلك البي بي سي عربي، مقالة بعنوان: «**الجزائر: ما الجديد الذي أتت به التعديلات الدستورية؟**»، بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٦م. https://goo.gl/Gu9kGM

عبدالرزاق مقري رئيس حركة مجتمع السلم (حمس) إلى أن «هذه التعديلات لا هي توافقية، ولا هي إصلاحية، وأبقت على وضعية هجينة لنظام هجين فريد من نوعه في العالم؛ فلا هو رئاسي ولا هو برلماني، ولا هو شبه برلماني... إن ما قيل عن التوجهات الإصلاحية لهذه التعديلات مجرد وهم»(٤).

إن التعديلات الدستورية في عمومها تدل على وعي النظام الجزائري بضرورة إصلاح النظام السياسي، الذي اهتزت شرعيته رغم إجرائه انتخابات رئاسية وتشريعية تعددية، إلا أن البحث عن توافق تحت قبة البرلمان دون الذهاب إلى صيغ توافقية شاملة مع المعارضة يرخي على التعديلات الدستورية ظلال الشرعية المنقوصة والمشكوك فيها. ولذلك ستظل المعارضة تطرح مبادراتها من أجل إصلاح حقيقي للنظام.

وفي هذا السياق شهِدت الساحة الحزبية الجزائرية تطوراتٍ هامةً على خلفية الاستعداد للانتخابات التشريعية.

حزب جبهة التحرير الوطني: أمين عام جديد بأمر رئاسي

في شهر أكتوبر ٢٠١٦م عُيِّن أمين عام جديد لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم بدل عمار سعداني، وهو جمال ولد عباس؛ الذي أكد مباشرةً أنه سيسير على خطى الأمين العام السابق، ثم نفى تغيير تشكيلة المكتب السياسي للحزب(٥). وهو أمر فاجأ الرأي العام والمتابعين، وإن كانت جبهة التحرير تعيش منذ سنواتٍ أزمةَ شرعيةِ القيادة الحزبية، التي أثرت في صورتها لدى الرأي العام ومكانتها التاريخية على مستوى المشهد السياسي والحزبي في البلاد.

وتظل أسباب استقالة سعداني أو إقالته -رغم تأكيد أنها تمت لأسباب صحية- غامضة؛ إذ تذهب بعض المصادر إلى أنه أُقِيل بسبب ما ورد في الخطاب الذي ألقاه يوم ٥ أكتوبر ٢٠١٦م أمام قيادات الحزب؛ حيث هاجم من أطلق عليهم «قدامى ضباط الجيش الفرنسي» أو «مجاهدي فرنسا»، كما هاجم أيضاً الأمين العام السابق لجبهة التحرير

---

(٤) البي بي سي عربي، مقالة بعنوان: «**الجزائر: ما الجديد الذي أتت به التعديلات الدستورية؟**»، بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٦م. https://goo.gl/Gu9kGM

(٥) قناة الشروق الجزائرية، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٦م، وتاريخ الاطلاع يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠١٦م، مقالة بعنوان: جمال ولد عباس على خطى سعداني. https://goo.gl/1T3f3N

بلخادم، وانتقد كذلك الجنرال توفيق، قائد دائرة الاستعلام والأمن سابقاً (الاستخبارات العسكرية DRS)، واتهمه بالوقوف وراء الاضطرابات التي شهدتها بعض المحافظات.

وقد أثارت هذه التصريحات ردود فعل قوية من الأطراف المعنية، كما أنها قد تكون لم ترُق لمحيط الرئيس بوتفليقة. لكن يوجد سبب آخر لم تتوقف عنده كثير من المصادر، متمثل فيما بدا أنه اصطفاف الأمين العام للحزب وراء نائب وزير الدفاع قايد صالح، وعبدالملك سلال، وهو تحالف يستبق معركة خلافة الرئيس بوتفليقة في رئاسيات ٢٠١٩م. وخصوصاً أنه يتردد في الجزائر أن قايد صالح يُعد من بين أهم المرشحين لخلافة الرئيس بوتفليقة[٦]. وكان عمار سعداني قد عُين على رأس حزب جبهة التحرير في شهر أغسطس ٢٠١٣م.

وقد زُكِّيَ الدكتور جمال ولد عباس من طرف أغلبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب؛ التي انعقدت في دورة عادية بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦م. وهو من مواليد تلمسان سنة ١٩٣٤م، ويُعد من مناضلي جبهة التحرير الوطني منذ سنة ١٩٥٤م. وقد تخرج طبيباً في إحدى الجامعات الألمانية سنة ١٩٦٤م. وكان قبل تعيينه أميناً عامّاً لحزب جبهة التحرير في أكتوبر ٢٠١٦م يشغل منصب نائب رئيس مجلس الأمة. وبعد تعيينه على رأس الحزب مباشرة حدد موقعه على خريطة خلافة بوتفليقة؛ بالدعوة لترشيح الرئيس لولاية خامسة؛ بدعوى أن على يده تحققت التنميةُ والاستقرار[٧].

ولادة تجمع حزبي إسلامي

على خلفية الاستعداد للانتخابات التشريعية في مايو ٢٠١٧م؛ توجهت ثلاثة أحزاب إسلامية جزائرية نحو الاندماج في تشكيل سياسي واحد أُطلق عليه «الاتحاد من أجل العدالة والنهضة والبناء». وقد أُعلن عن عملية الاندماج تلك مطلَع يناير ٢٠١٧م. إلا أن بداية هذا المسار تعود في الحقيقة إلى مطلع ديسمبر ٢٠١٦م؛ حيث عمدت كل من

(٦) صحف ومواقع إخبارية عدّة تناولت هذا الموضوع، وخاصة منها الناطقة باللغة الفرنسية. انظر مثلاً صحيفة الوطن الجزائرية الناطقة بالفرنسية، مقالة بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦م بعنوان: "Depart inattendu de Ammar saadani: de nouvelles alliances se dessinent".

(٧) انظر: صحيفة الخبر الجزائرية، مقالة بعنوان: «من هو جمال ولد عباس،؟ بتاريخ ١٢ أكتوبر https://goo.gl/yQpCpP ، وانظر: صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٦م، مقالة بعنوان: «الجزائر: الزعيم الجديد لجبهة التحرير يناشد بوتفليقة الترشح للخامسة».

«جبهة العدالة والتنمية» و«حركة النهضة» إلى الاندماج في حزبٍ واحدٍ دون أن يُوسَم بلقب معيَّن. وظل التشكيل الحزبي الجديد مفتوحاً أمام الحركات والأحزاب التي قد تلحق به[٨]. ولذلك انضمت إليه «حركة البناء الوطني» في يناير ٢٠١٧م. ووُصف هذا التحالف الثلاثي حينها بأنه استراتيجي... [٩]. وتجدر الإشارة إلى أن التقارب بين حزبي «النهضة» و«العدالة والتنمية» يعود في الحقيقة إلى سنة ٢٠٠٨م؛ حيث إنهما كانا من منشأ حزبي واحد؛ بوصفهما وُلدا على إثر الانقسام الحاد الذي حدث عام ١٩٩٩م داخل حزب حركة النهضة؛ بسبب الموقف آنذاك من مسألة دعم المرشح عبدالعزيز بوتفليقة للرئاسة. وتذهب بعض المصادر داخل حزب حركة النهضة، التي كان مؤسسها الشيخ عبدالله جاب الله، إلى أن السلطة كانت تقف حينها وراء «الانقلاب» الذي حصل ضده بسبب رفضه دعم بوتفليقة؛ ما اضطر عبدالله جاب الله إلى تأسيس حزب جديد أُطلق عليه «حركة العدالة والتنمية».

وقد وضعت الأحزاب المندمجة قاعدة برنامج إطاري في وثيقة تضمنت أربع عشرة نقطة، أهمها «المحافظة على السيادة الوطنية، والدفاع عن الحقوق والحريات الفردية والجماعية»، والعمل على «التقارب مع التشكيلات السياسية كافة بما يخدم المصلحة الوطنية وتنمية ثقافة العمل المؤسساتي»، و«المساهمة في إقرار التحولات الآمنة والهادئة سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً»... ويُذكر أن حفل توقيع وثيقة التحالف الاستراتيجي حضرته شخصيات حزبية وسياسية ومنظمات وجمعيات، ومن بينها رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بوعبد الله غلام الله[١٠]. كما أعلن قادة الأحزاب الثلاثة المشكِّلة لهذا التحالف عن دخولهم الانتخابات التشريعية القادمة بقوائم موحَّدة في كل المحافظات.

تحالف حركة «مجتمع السلم» مع «جبهة التغيير»

قررت حركة مجتمع السلم في اجتماع مجلس الشورى الوطني بتاريخ ٤ و٥ نوفمبر

(٨) انظر: صحيفة الخبر الجزائرية، مقالة بعنوان: «تحالف بين حركة النهضة وجبهة العدالة والتنمية»، بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/7e81NV

(٩) انظر: صحيفة المساء الجزائرية، مقالة بعنوان: «عبدالله جاب الله: نسعى إلى تحالف هدفه جمع الشمل وتعزيز الوحدة»، بتاريخ ٧ يناير ٢٠١٧م. https://goo.gl/MLFaea

(١٠) انظر: صحيفة الحوار الجزائرية، مقالة بعنوان: «ميلاد اتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء»، بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٧م. https://goo.gl/ceJC65

٢٠١٦م المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة ٢٠١٧م[١١]. وفي هذا السياق توصلت إلى اتفاق اندماج مع جبهة التغيير التي يرأسها عبدالمجيد مناصرة، وذلك منذ انشقاقها عن الحركة الأم سبع سنوات قبل هذا التاريخ. وقد جاء قرار الاندماج بعد التصويت في مجلس شورى حركة مجتمع السلم على الاتفاق بغالبية ١٢٥ عضواً، مقابل ٢٨ بالرفض، في حين امتنع ٨ أعضاء عن التصويت. وكان ذلك يوم الجمعة ٦ يناير ٢٠١٧م[١٢]. ويأتي هذا الاتفاق بعد مشاورات تمت في الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠١٦م. وإن كانت مثل هذه المحاولات تعود إلى سنة ٢٠١٣م[١٣]. وينص الاتفاق على أن تتمثل المرحلة الأولى في تشكيل تكتل انتخابي مشترك للمشاركة في تشريعيات مايو ٢٠١٧م، ثم بعد ذلك تكون مرحلة توافقية تبدأ بمؤتمر استثنائي، وتستمر لمدة سنة، وتليها المرحلة الثالثة، وهي المرحلة الديمقراطية[١٤]. وقد حصل تحالف حركة مجتمع السلم في انتخابات مايو عام ٢٠١٧م على ٣٣ مقعداً، وحلَّ بذلك في المرتبة الثالثة.

حزب طلائع الحريات (علي بن فليس) يقاطع الانتخابات

بدأ هذا الحزب يبلور موقفه من تشريعيات ٢٠١٧م، وكذلك من قانون المالية للسنة ذاتها؛ منذ مطلع شهر نوفمبر ٢٠١٦م[١٥]. فقد حسم موقفه من مشروع قانون المالية لسنة ٢٠١٧م الذي قدمته الحكومة وعدَّه «وخيم العواقب، من خلال تدميرٍ لمواطن الشغل، وإضعافٍ لقدرة شرائية رخوة وهشة بالنسبة للأكثر فقراً وهشاشة، وتغذية وتيرة التضخم، وتخفيض مستمر لقيمة العملة الوطنية، وإضعاف وليس إنعاشاً لديناميكية نمو وتنمية البلاد»[١٦]. ويرى الحزب أن مثل هذا القانون ستكون له انعكاسات سلبية

---

(١١) انظر: البيان الرسمي للحركة الذي نُشر بتاريخ ٦ نوفمبر (الموقع الرسمي للحركة: حمس. نت: https://goo.gl/Oc4a6y).

(١٢) انظر: صحيفة الأهرام العربي ٧ يناير ٢٠١٧م. مقالة بعنوان: «اندماج حركة مجتمع السلم وجبهة التغيير استعداداً للانتخابات التشريعية في الجزائر» https://goo.gl/XqxRM4.

(١٣) انظر: صحيفة الحوار الجزائرية، مقالة بعنوان: «حل جبهة التغيير والاندماج في حمس»؛ https://goo.gl/6qR8DJ وصحيفة الحياة الجزائرية بتاريخ ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦م، مقالة بعنوان: «التغيير تعود إلى حمس» .https://goo.gl/824ywk

(١٤) وقد تم فعلًا المؤتمر الذي أعلنت فيه جبهة التغيير حل نفسها واندماجها في حركة حمس بتاريخ ١ يناير ٢٠١٧م. انظر يومية صوت الأحرار أون لاين، بتاريخ ١ يناير ٢٠١٧م، مقالة بعنوان: «جبهة التغيير تختار الحل والاندماج رسميّاً في حمس» https://goo.gl/BhFAvA.

(١٥) انظر: صحيفة الخبر الجزائرية، مقالة بعنوان: «طلائع الحريات يحدد موقفه من التشريعيات شهر جانفي» بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/zWRJdE

(١٦) نفسه.

على الوضع المعيشي للطبقتين الوسطى والدنيا: «إن مشروع المالية لسنة ٢٠١٧م هو قانون جائر وتمييزي بالأساس، ويتنافى مع مقتضيات العدالة الاجتماعية والتماسك الوطني؛ لأنه جعل من الفئات الشعبية والطبقة الوسطى المستهدفين الأساسيين للتصاعد الضريبي، متجاهلاً في نفس الوقت ظاهرة التهرب الضريبي الذي يمارَس على مستويات واسعة في البلد»[١٧].

وكان قد أعلن الحزب في مطلع شهر يناير ٢٠١٧م عن مقاطعته الانتخابات التشريعية، وذلك خلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب بتاريخ ٧ يناير؛ حيث صوت ٢٨١ عضواً من إجمالي ٣١٠ أعضاء لصالح المقاطعة، مقابل ١٦ عضواً فقط لصالح المشاركة[١٨]. وقد برر رئيس الحزب علي بن فليس موقفه هذا بعدم قابلية النظام الجزائري للتطور والإصلاح، وبناءً على ذلك شكك بن فليس في نزاهة الانتخابات المقبلة، ومن هنا جاء عدم جدوى المشاركة فيها. وقد قال بن فليس في كلمته خلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب: «لا توجد وصفة سحرية، ولا عصا سحرية، ولا خاتم سليمان»، مؤكِّداً أن «النظام السياسي الحالي في الجزائر، بشكله العتيق القائم على الزبونية والريع، لا يمكن أن ينتج حداثة سياسية». وأضاف «أن كل همِّ النظام هو ضمان استمراريته؛ في الوقت الذي يعجِز فيه عن توحيد الجزائريين من أجل مواجهة الأزمات التي تواجهها البلاد»[١٩].

وقد شهد هذا الحزب سنة ٢٠١٦م موجة استقالات كبيرة شمِلت مجموعة من قياداته بلغ عددها ٨٩ عنصراً، من بينهم ٥٢ من الأعضاء المؤسسين، وخاصة من محافظة تيزي وزو[٢٠]. ولعل أبرز هذه الاستقالات كانت لعضو المكتب السياسي للحزب عبدالرزاق عجاج الذي التحق بحزب جبهة التحرير الوطنية الحاكم[٢١]. وتعود هذه الاستقالات -بحسب أصحابها- إلى انفراد القيادة باتخاذ القرارات الهامة في المسائل المصيرية

---

(١٧) نفسه.

(١٨) انظر: صحيفة المساء الجزائرية، بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٧م، مقالة بعنوان: «طلائع الحريات يقاطع التشريعيات القادمة»؛ صحيفة الخبر، بتاريخ ٧ يناير ، مقالة بعنوان «طلائع الحريات يقرر مقاطعة الانتخابات». https://goo.gl/g6qc4K.

(١٩) انظر: موقع «مشاهد ٢٤»، مقالة بعنوان «الجزائر: حزب طلائع الحريات يقاطع الانتخابات البرلمانية»، بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٧م. https://goo.gl/xbsm9K

(٢٠) انظر: صحيفة الحوار الجزائرية، مقالة بعنوان: «**في خضم انتشار الاستقالات والانشقاقات في صفوف الأحزاب.. ميزاب لـ«الحوار»**: تهميش القيادات يجعلها تبحث عن بديل ومواقع أفضل». تاريخ الاطلاع ١٨ يوليو ٢٠١٧م https://goo.gl/Jgpurv.

(٢١) نفسه.

للحزب، وغياب الديمقراطية داخل مؤسساته، مع العلم أنَّ هذا الحزب يُعد من الأحزاب الجزائرية الحديثة؛ حيث أُسس سنة ٢٠١٥م[٢٢].

الانتخابات التشريعية مايو ٢٠١٧م

• دربال على رأس الهيئة العليا للانتخابات

استعداداً للانتخابات التشريعية سنة ٢٠١٧م؛ عُيِّنَ يوم ٦ نوفمبر سنة ٢٠١٦م بقرار رئاسي الدكتورُ عبدالوهاب دربال رئيساً للهيئة العليا المستقِلّة لمراقبة الانتخابات. وقد جاء هذا القرار في إعلان رئاسي على إثر استشارة قامت بها الرئاسة مع الأحزاب المعتمدة وعددها ٧٠ حزباً. والأحزاب التي وافقت على هذا الاختيار عددها ٤٧ حزباً، مع تحفظ ٩ أحزاب، واعتراض ٤ أحزاب أخرى. وكان القانون الخاص بهذه الهيئة قد صدر بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ٢٠١٦م, ونصف أعضاء الهيئة يكونون من القضاة، ويختارهم المجلس الأعلى للقضاء، والنصف الآخر هم من الأعضاء الذين يمثلون المجتمع المدني. وقد جاء استحداث الهيئة بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٦م في سياق الإصلاح الانتخابي، على أساس أن ترأسها شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية.

ويُعَد الدكتور عبدالوهاب دربال من الشخصيات المؤسِّسة لحزب حركة النهضة الإسلامي الجزائري سنة ١٩٨٩م. وقد عُيِّن نائباً في البرلمان سنة ١٩٩٧م، وانشق عن حركة النهضة واقترب من الرئيس بوتفليقة. ثم عمِل وزيراً، ثم مستشاراً لدى رئاسة الجمهورية، وأخيراً سفيراً لدى المملكة العربية السعودية، قبل أن يُعيَّن رئيساً للهيئة العليا لمراقبة الانتخابات[٢٣].

وكان وزير الداخلية نور الدين بدوي قد أشار إلى أن وزارته تُعِدُّ تعديلاتٍ على قانون الأحزاب السياسية تتضمن موادَّ تخص سحب الاعتماد القانوني للأحزاب المقاطِعة للانتخابات[٢٤]. ومن بين أهم الأحزاب المقاطعة: حزب «طلائع الحرية» الذي يرأسه علي بن

---

(٢٢) نفسه.

(٢٣) انظر: صحيفة المساء، دربال رئيساً للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٦م، https://goo.gl/2kSSyh؛ وصحيفة الخبر الجزائرية، بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١٦م، مقالة بعنوان: «عبد الوهاب دربال لرئاسة الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات» https://goo.gl/Ay1rWD.

(٢٤) كان ذلك خلال جلسة برلمانية في نهاية شهر يناير ٢٠١٧م. وقد نقلت الخبر وسائل إعلام محلية ودولية. انظر: الجزائر تايمز، بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٧م، مقالة بعنوان: «نور الدين بدوي يهدد بسحب اعتماد الأحزاب التي تقاطع مسرحية الانتخابات» https://goo.gl/p2BtV8: وموقع سي إن إن عربي، بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٧م، مقالة بعنوان: «الأحزاب المقاطعة للانتخابات بالجزائر مهددة بسحب اعتماداتها» https://goo.gl/UqJA1p

فليس، وحزب «جيل جديد» الذي يقوده جيلاني سفيان، وحزب «نداء الوطن»، و«الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي»، وحزب «قوة الجزائر»... وبعض الشخصيات الوطنية.

ومما يلاحَظ أن الأحزاب المقاطعة لا تبدو ذات وزنٍ على الساحة الحزبية الجزائرية. لكن موقفها هذا يبين أن بعض القوى السياسية تشكك في مصداقية الانتخابات، وترى أن نتائجها محسومة مسبَقاً، وأنه لن تكون ثمة مفاجآت. وقد رأت المعارضة في القانون العضوي للانتخابات الذي أُعلن في شهر أغسطس ٢٠١٦م[٢٥] سعياً من السلطات الرسمية إلى الحد من حظوظ الأحزاب الصغيرة في الوصول إلى البرلمان، وهو ما يترتب عليه تشتت الأصوات. وكان المقصود بذلك عتبة الحصول على ٤٪ من الأصوات في الانتخابات الأخيرة سنة ٢٠١٢م، وكذلك عتبة ٥٪ من الأصوات في الانتخابات المقبلة. لقد أثار القانون جدلاً كبيراً داخل الطبقة السياسية، وبدا أنه يستهدف كثيراً من الأحزاب الناشئة حديثاً؛ التي تتطلع للمشاركة في الحياة السياسية انطلاقاً من المؤسسة البرلمانية وغيرها من المجالس المحلية أو الجهوية (الولائية، أي: مجالس المحافظات). وفي حين طالبت بعض الأحزاب والشخصيات السياسية بإلغاء عتبة ٤٪، ذهب البعض الآخر إلى المطالبة بتأجيل العمل بها[٢٦]. وعلى كل حال؛ يرى كثير من المعارضين أن بنود هذا القانون ومواده تهدد التعددية الحزبية. وتجدر ملاحظة أن مثل هذه الشروط التي وضعتها السلطة لا تتناسب وإرادتها في تحقيق نسبة مشاركة معتبرة ومُرضِية في الانتخابات؛ وذلك في ظل توقعات بارتفاع نسبة العزوف عن المشاركة في الاستحقاقات المقررة لشهر مايو سنة ٢٠١٧م[٢٧].

• قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية مايو ٢٠١٧م

من الملاحظ في نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية أن خمسة عشر تشكيلاً سياسيّاً لم يحصل كل واحد منها سوى على مقعد واحد في البرلمان، في حين حصلت ثمانية أحزاب على مقعدين اثنين لكل واحد.

---

(٢٥) نُشر القانون المتعلق بنظام الانتخابات تحت رقم ١٦-١٠ بالجريدة الرسمية/ عدد ٥٠، بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠١٦م. انظر النص الكامل بالجريدة الرسمية: https://goo.gl/LjMJu9

(٢٦) لويزة حنون، زعيمة حزب العمال طالبت بتأجيل اعتماد عتبة ٤٪. انظر: بوابة الشروق، بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٦م، مقالة بعنوان: «حنون تطالب بتأجيل شرط الـ٤ بالمائة إلى ما بعد انتخابات السنة القادمة»، https://goo.gl/tLCf3K

(٢٧) حول القانون العضوي وبعض ردود الأفعال يمكن العودة إلى جريدة الحوار الجزائرية، مقالة بعنوان: «قانون الانتخابات الجديد يشعل الساحة السياسية من جديد: تشريعيات ٢٠١٧... المعركة تبدأ اليوم» https://goo.gl/2sYsFN، وكذلك بوابة الشروق، مقالة بعنوان: «هذه محاذير تمرير قانون الانتخابات من دون توافق» https://goo.gl/F2A7rV

وعلى العموم يلاحَظ أن بعض الأحزاب التاريخية؛ التي لها وجود وفعالية نسبية على الساحة السياسية منذ نهاية الثمانينيات؛ لم تحقق نتائجَ معتبرةً؛ فحزب جبهة القوى الاشتراكية لم يحصل إلا على ١٤ مقعداً، وحزب العمال الذي تقوده لويزة حنون لم يتجاوز عدد مقاعده ١١ مقعداً، وكذلك التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية توقف عند تسعة مقاعد. وهذه الأحزاب تُعد من الأحزاب المعروفة في الجزائر.

لكن في المقابل لُوحظت أهمية النتائج التي حققتها القوائم المستقلة؛ التي حصلت على ١٨ مقعداً. وكان يُنتظر أن تحقق الأحزاب الإسلامية التي تجمعت في جبهتين عدداً كبيراً من المقاعد، إلا أنها لم تتمكن من تشكيل منافس كبير وجدي لحزبي الأغلبية الرئاسية، وهما: حزب جبهة التحرير الوطني الذي حصل على ١٦٤ مقعداً، يليه التجمع الوطني الديمقراطي بـ٩٧ مقعداً. أما الإسلاميون الذين يمثلهم: تجمع «حمس» (تحالف حركة مجتمع السلم)، والاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء، فقد حصلوا على ٤٨ مقعداً، لكن دون وجود تحالف بينهما؛ إذ تقدما للانتخابات منفردينِ. صحيح أن الأحزاب الإسلامية اكتسبت المزيد من المقاعد الإضافية؛ إلا أن ذلك لا يجعلها تكتلاً مؤثراً.

وقد لُوحظ أيضاً النتائج الجيدة التي حصلت عليها أحزاب صغيرة لكنها قريبة من السلطة، أو من بعض رجالها المتنفذين، والمقصود هنا حزب الحركة الشعبية الجزائرية بزعامة عمارة بن يونس الذي تمكن من مضاعفة عدد مقاعده وحصل على ١٣ مقعداً. وحزب تجمع أمل الجزائر (تاج) الذي يقوده عمار غول، وهو عضو بمجلس الأمة عن الثلث الرئاسي، ووزير سابق، الذي حصد ١٩ مقعداً[٢٨]. ومما يُذكر أن عمار غول انشق سنة ٢٠١٢م عن حركة مجتمع السلم ليؤسس حزبه هذا، وبذلك يكون منذ نشأته ضمن أحزاب الموالاة. وكان الدكتور عمار غول الذي يحمل شهادة دكتوراه في الهندسة النووية من إحدى الجامعات الفرنسية سنة ١٩٩١م، نائباً بالبرلمان عن حركة مجتمع السلم بين ٢٠٠٢ و٢٠١٢م، كما شغل منصب وزير في حكومات عدة منذ ١٩٩٩م.

وعلى العموم فإن الأحزاب الصغيرة التي تقدمت في الانتخابات، وحققت نتائج جيدة وتدور في فلك السلطة، يُعتقَد أنه سيكون لها مستقبَل سياسي مهم نسبيّاً، وذلك في إطار صراع الأجنحة والتيارات داخل الموالاة، أما الأحزاب المتمركزة في منطقة القبائل

(٢٨) انظر: النتائج النهائية لتشريعيات ٢٠١٧م، مثلما أعلن عنها وزير الداخلية في: صحيفة الخبر بتاريخ ٥ مايو ٢٠١٧م. https://goo.gl/sk5YMd

-وهي جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية- والمعروفة عادةً بمعارضتها الشديدة للنظام، فيلاحَظ أنها تراجعت كثيراً بسبب تحميلها مسؤولية المشاركة في السلطة دون التمكن من تحقيق برامجها.

لكن من زاوية أخرى يلاحَظ تراجع عدد مقاعد حزب جبهة التحرير الوطني بالمقارنة مع ما كان عليه في انتخابات سنة ٢٠١٢م؛ إذ كان عدد مقاعده حينها ٢٢٠ مقعداً. وهذا التراجع استفاد منه الحزب الثاني الذي يشكل الضلع الآخر للموالاة، وهو التجمع الديمقراطي الوطني، الذي ربح في انتخابات سنة ٢٠١٧م ٢٩ مقعداً إضافيّاً (كان عدد مقاعده في انتخابات ٢٠١٢م ٦٨ مقعداً فقط)[٢٩].

مقارنة عدد المقاعد حسب الأحزاب والقوى البرلمانية الفاعلة بين ٢٠١٢ و٢٠١٧م

اسم الحزب	٢٠١٢	٢٠١٧	الفارق
جبهة التحرير الوطني	٢٢١	١٦٤	-٥٧
التجمع الوطني الديمقراطي	٧٠	٩٧	+٢٩
تحالف حركة مجتمع السلم(*)	٤٧	٣٣	-١٤
القوائم المستقلة	١٩	٢٨	+٩
تجمع أمل الجزائر	-	١٩	+١٩
الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء(**)	-	١٥	+١٥
جبهة المستقبل	-	١٤	+١٤
جبهة القوى الاشتراكية	٢١	١٤	-٧
الحركة الشعبية الجزائرية	٦	١٣	+٧
حزب العمال	١٧	١١	-٦
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية(***)		٩	

(*) تحالف حركة مجتمع السلم في انتخابات ٢٠١٧م تشكل من حركة حمس وجبهة التغيير. في حين كانت حركة مجتمع السلم في انتخابات سنة ٢٠١٢م ضمن تحالف «الجبهة الخضراء» مع حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني.

(**) حزب حركة النهضة كان سنة ٢٠١٢م ضمن «الجبهة الخضراء»، وسنة ٢٠١٧م دخل في تحالف «الاتحاد من أجل العدالة والنهضة والبناء».

(***) التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كان قد قاطع تشريعيات ٢٠١٢م.

(٢٩) حول نتائج انتخابات ٢٠١٢م، وحسب ما أعلنه المجلس الدستوري بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٢م انظر: موقع صحيفة النهار، بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٢م، مقالة بعنوان: «المجلس الدستوري يعلن عن النتائج الرسمية لاقتراع تشريعيات ١٠ مايو ٢٠١٢» https://goo.gl/aFSUaZ

وعلى العموم، يمكن القول إن الانتخابات لم تحقق أهداف السلطة إلا جزئيّاً؛ نظراً لضعف نسبة المشاركة؛ التي كانت في حدود ٣٨٪. وكانت سنة ٢٠١٢م تقدر بـ ٤٢,٣٦٪.

مقارنة نسب المشاركة في التشريعيات الجزائرية بين ١٩٩١ و٢٠١٧م

السنة	النسبة
٢٠١٧	٪ ٣٨,٢٥
٢٠١٢	٪٤٢,٣٦
٢٠٠٧	٪ ٤٢,٩
٢٠٠٢	٪ ٤٦,١٧
١٩٩٧	٪٦٦,٣
١٩٩١	٪ ٦٢,١٨

الاحتجاجات الاجتماعية

واجهت الحكومةُ الجزائرية سنة ٢٠١٦م ومطلع ٢٠١٧م احتجاجاتٍ اجتماعيةً عدّة، ولعل أهمها تلك التي حدثت في منطقة القبائل في مطلع يناير سنة ٢٠١٧م، وتعود أسباب هذه الاضطرابات القطاعية والعامة إلى سياسات التقشف ورفع الدعم التي سلكتها الدولة بفعل تداعيات الأزمة الناتجة عن الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات العالمية، كما تعود أيضاً إلى مطالب فئوية متراكمة منذ سنوات ولم تقدر سلطات الإشراف على تلبيتها أو توفير الحلول المناسبة لها.

ومع أن أغلب الحركات الاجتماعية كانت ذات طابع قطاعي، إلا أنها في مطلع السنة الجارية اتخذت طابعاً شعبيّاً لكنه محلي، وتمكنت الحكومة من التعامل السريع معها وإخمادها.

وكانت أكثر القطاعات التي شهدت حركات مطلبية، سواء في صورة إضرابات عن العمل أم مختلف أنواع الاحتجاج كالتظاهر والاعتصامات؛ هي قطاعات النقل (القطارات والخطوط الجوية الجزائرية)، والتعليم (المدرسون المتعاقدون)، والصحة والإدارة والمتقاعدون من الجيش الوطني... وكانت جل هذه الحركات القطاعية قد حدثت سنة ٢٠١٦م، وبعضها يعود إلى سنة ٢٠١٥م، في حين استمر بعضها إلى بدايات ٢٠١٧م. وكانت أهم موجة احتجاجات عمالية حدثت في نهاية شهر نوفمبر سنة ٢٠١٦م ضد قانون العمل الجديد، وقادتها النقابات المهنية. وكانت المطالب في جلها تتعلق بتحسين القدرة الشرائية، والتقاعد، وظروف العمل، ومطالب مهنية أخرى.

وفي الأثناء: صادق البرلمان الجزائري يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦م على قانون المالية لعام ٢٠١٧م. وبذلك أقرَّ رفع القيمة المضافة بما يتراوح بين ١٧٪ و١٩٪. وهذا سينعكس بالتالي في صورة زيادة في أسعار العديد من المواد الاستهلاكية والخدمات. وكان يُتوقع أن ترتفع أسعار بعض السلع بنسب تتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪.

وكان رد الفعل على ذلك هو انتشار دعوات على وسائل التواصل الاجتماعي للإضراب العام بين ٢ و٧ يناير؛ احتجاجاً على انعكاسات قانون المالية الجديد على الحياة اليومية للأهالي، إلا أن هذه الاحتجاجات انحصرت في منطقة القبائل، ولم تمتد إلى بقية المناطق أو المحافظات. واتخذت في كثير من الأحيان طابعاً عنيفاً، مع أنها بدأت بإضراب التجار وإغلاق المتاجر في أهم مدن منطقة القبائل. وكانت المصادمات والمواجهات مع قوى الأمن حادة وشديدة، لكنْ نجحت السلطة في حصر موجة الاضطرابات وقمعها.

وتعود قدرة الحكومة على وأد هذه الموجة من الاضطرابات والاحتجاجات إلى عوامل عدّة؛ من بينها وقوف عدّة أحزاب سياسية معارِضة ضد العنف الذي اتسمت به الاحتجاجات، وعدم استجابة بقية المناطق لها؛ ما سمح للحكومة بتطويق المواجهات في مدّة قصيرة.

خاتمة

إن الاستمرارية والاستقرار السياسي في الجزائر ناتجان في النهاية من تضافر عوامل عدّة، بعضها يعود إلى ضعف المعارضة وعدم قدرتها على تعبئة الرأي العام لصالحها في مختلف المحطات والاستحقاقات الانتخابية، والبعض الآخر يتأتى من حالة الانتظار التي أُصيبت بها دوائر السلطة لما سيؤول إليه مصير الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بسبب المرض والتقدُّم في السن. ولذلك تشهد أجنحة النظام الجزائري حالة من الاشتباك الصامت بخصوص خلافة الرئيس، وأي المؤسسات سيكون لها القول الفصل في هذا الأمر؛ الحزب الحاكم ومن ورائه الموالاةُ أو العسكر؟ أم الجهات المدنية التي تقع ضمن الدائرة الضيقة حول الرئيس، والتي لها علاقات ومصالح متشابكة مع الجهات المتمولة في البلاد وأصحاب المشاريع؟. أُفُق يظل مفتوحاً على احتمالات عدّة إلى حدود موعد الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٩م؛ إن لم تحدث مفاجآت غير منتظرة في هذا السياق.

الجزائر

الصعوبات المالية وتداعياتها

علي الشابي
جامعة تونس. خبير مستشار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى
وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية

مقدمة

ترمي هذه الورقة إلى قراءة الوضع الاقتصادي للجزائر في سنة ٢٠١٦م. ومن المعلوم أن الوضع الإقليمي والعالمي كان متقلباً، وقد أثر ذلك في العديد من الاقتصادات العربية، فما زال سعر النفط والمواد الخام منخفضاً لعدة أسباب مترابطة فيما بينها؛ منها زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي سنة ٢٠١٤م، ومنها لتخلي الإدارة الأمريكية سنة ٢٠١٥م عن قرار منع تصدير النفط الأمريكي الذي اتخذته منذ أربعين عاماً، ومنها ارتفاع سعر الدولار بتخلي الخزانة الأمريكية عن سياسة التسيير الكمي، ومنها الركود الذي شهده الاقتصاد العالمي وخصوصاً في الدول الكبرى مثل الصين وروسيا والبرازيل، ومنطقة اليورو التي مرت بمخاطر التضخم السالب. وقد تباطأ كذلك حجم المبادلات التجارية العالمية، وارتفع منسوب عدم الاستقرار في الأسواق المالية. وقد ألقت هذه المعطيات الموضوعية بظلالها على الاقتصاد الجزائري سنة ٢٠١٦م، وخصوصاً في مجال المالية العامة والتوظيف، وهو ما كان له تداعيات على الوضع الاجتماعي، ومع هذا فإن للاقتصاد الجزائري ثوابت وله مقومات اقتصادية هامة جدّاً، وهي:

- **الموقع الجغرافي المهم**؛ حيث تقع الجزائر في شمال أفريقيا على البحر الأبيض المتوسط بين تونس والمغرب، وتحدها من الجنوب ليبيا والنيجر، ومن الجنوب الغربي موريتانيا والصحراء الغربية.
- **المساحة الشاسعة** التي تمتد على (٢,٣٨١,٧٤١) كيلومتراً مربعاً، محتلة المركز العاشر عالميّاً.
- **التركيبة الديموغرافية**؛ حيث ارتفع عدد السكان إلى ٤١,٣٠٠ مليون نسمة عام ٢٠١٧م بكثافة سكانية حوالي ١٦ ساكناً في الكيلومتر، لكن حوالي ٩٠٪ من الجزائريين يعيشون على ١٠٪ تقريباً من الأراضي، وتتركز على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط، مع العلم أن نصف الجزائريين هم تحت سن ١٩ عاماً.
- **المقدرات الطبيعية والموارد المنجمية**؛ حيث إن نشاط التعدين في الجزائر متنوع جدّاً بما يزيد على ثلاثين معدناً. ومن ذلك: الحديد، والمِلح، والزنك، والرَّصاص، والباريت، والرخام، والذهب، والتنغستن (Tungsten)، والألماس، والمعادن النادرة والأحجار الكريمة وشبه الكريمة. ويوجد كذلك الذهب الخام واليورانيوم، إضافة إلى الموارد الضخمة من الغاز والنفط.

ومنذ سنة ١٩٦٢م توجهت سلطة الاستقلال الجزائرية نحو نظام تخطيط مركزي يتطلع إلى تثبيت الاستقلال وتثمين المقدرات الوطنية من خلال تأميم الشركات الأجنبية والمضي قدماً نحو «التصنيع» الذي كان يُعد آنذاك مرادفاً للتقدم، وذلك على ضوء الدول ذات السبق الصناعي والتكنولوجي في بداية القرن العشرين.

وأما القطاع الزراعي فقد شهد جملة من الإصلاحات ذات الطابع الاشتراكي تحت سلطة الرئيس هواري بومدين، بما في ذلك بناء القرى الاشتراكية، وبناء السد الأخضر... لكن مع الإنجازات الضخمة في البنى التحتية (الطرقات العادية، والأنفاق، والطرقات السريعة، والجامعات، والمصانع) خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٨٦م، والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط، شهدت البلاد تقلبات سياسية متواترة مع هزات وأزمات اقتصادية واجتماعية تكاد تكون دورية ليست متعلقة بالاختيارات السياسية للقادة فحسب، بل بالتقلبات التي شهدها سوق النفط العالمي أيضاً، وأهمها ما حدث سنة ١٩٧٣م و١٩٨٦م؛ حيث كانت الاختيارات الاقتصادية متجهةً أساساً نحو التصنيع ذي المرجعية النظرية القائمة على «أقطاب التنمية» و«الصناعة التصنيعية» (Iindustrializing Industry) أفضت في آخر المطاف إلى اختناقات متعلقة بمعوقات ترويج وإعادة إنتاج (Bottlenecks)[٣٠].

وفي هذا السياق نقدم في البداية قراءة في الوضع الاقتصادي الجزائري سنة ٢٠١٦م، ثم نتعرض لجملة التحديات والفرص المتاحة في المستقبل.

أولاً: الاقتصاد الكلي الجزائري

١- محدودية الإصلاحات التحررية

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي دخلت الجزائر في مرحلة إصلاحات مضمونها التحول إلى اقتصاد السوق، وذلك بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لكن بعد ٢٠ عاماً من التحول إلى نظام السوق؛ لا يزال الاقتصاد الجزائري قليل التصنيع؛ حيث إن حجم القطاع لا يتجاوز ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويتكون أساساً من المحلات التجارية الصغيرة والخدمات (٨٣٪ من المساحة الاقتصادية). وامتد هذا التوجه إلى

(30) Gérard Destanne de Bernis (1971): "Les industries industrialisantes et les options algériennes". Tiers-Monde Année 1971 Volume 12 Numéro 47 pp. 545-563

الوقت الراهن، وهدفه تمتين الاقتصاد الكلي والموازنات المالية العامة؛ بإرساء مرونة أكثر في نظام الإنتاج، وإعطاء القطاع الخاص أدواراً أكبر في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي. لكن إن كانت المرحلة الاشتراكية والتخطيط المركزي تتميز بارتفاع نسبة النمو، لكن بعدم استقراره، فإن مرحلة التحرر الاقتصادي كان فيها انخفاض النمو ولكن مع استقرار أكثر، وقد صاحب ذلك توجه نحو انخفاض في نسبة الدين العام الهيكلي، وهبوط في سعر الصرف بالدولار، واستمرار الضغوط التضخمية؛ مثلما تبرزه الرسوم البيانية التالية:

الرسم البياني ١: متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر (١٩٦١-٢٠١٥م)

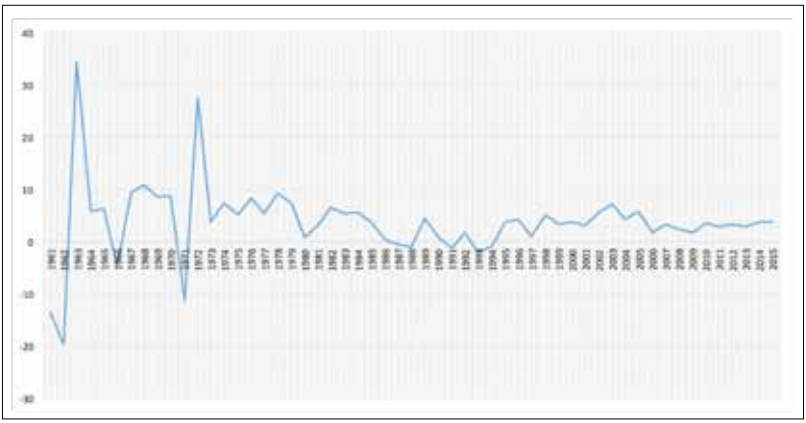

المصدر: Perspectives Monde data base (٢٠١٦م) والرسم البياني للمؤلف.

وأما فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية العامة؛ فيمكن أن نبدأ تحليلها انطلاقاً من البون بين نسبتي الادخار الوطني والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك كالآتي[٣١]:

(٣١) نشير إلى أن العجز في الموازنات العامة يُختزل في عجز الادخار في تغطية حاجيات الاستثمار، وينعكس هذا على عجز المالية العامة، و/أو الميزان التجاري. فإذا كان الأمر كذلك فإن الاقتصاد يتجه نحو التداين. لذلك البون بين الادخار وحاجيات الاستثمار مهم جدّاً لنفهم أسباب عدم قدرة الاقتصاد على ضمان توازناته العامة.

الرسم البياني ٢: نسبتا الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (١٩٦٩-٢٠١٥م)

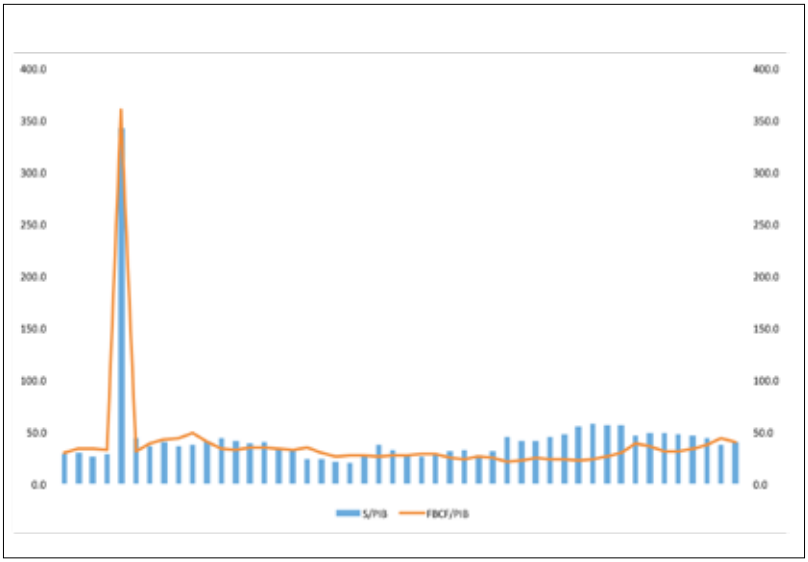

المصدر: Perspectives Monde data base (٢٠١٦م) والرسم البياني للمؤلف.

يوضح هذا الرسم البياني أن معدل الادخار الوطني (S/PIB) لم يبتعد عموماً عن مستويات الاستثمار (FBCF/PIB) خلال كل المدة ١٩٦٩-٢٠١٥م؛ وهو ما يدل على أن الجزائر كانت دائماً قادرة على دعم أرصدة التوازن الهيكلي، ولم يكن اللجوء إلى الدين الخارجي غير متاح في ظل عائدات النفط التي تتغير وفق الظروف الدولية.

٢- اختلالات في التوازنات الاقتصادية العامة

مع أن الميزان التجاري كان ذا فائض منذ الاستقلال إلى سنة ٢٠١٤م؛ فان هذا لا يعني وجود دَين عام ناتج من العجز الداخلي؛ ويبدو أن السلطة تفضل في الغالب اللجوء إلى الدين الداخلي لتغطيته، لكنه بدأ ينخفض منذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي، إلى أن يصبح سالباً حسب تقديرات البنك الدولي المنشورة سنة ٢٠١٣م؛ التي يبدو أنها لم تتحقق إثر تدهور أسعار النفط غير المنتظرة بداية من سنة ٢٠١٥م:

الرسم البياني٣: نسبة الدين العام في الجزائر (١٩٩٤-٢٠١٧م)

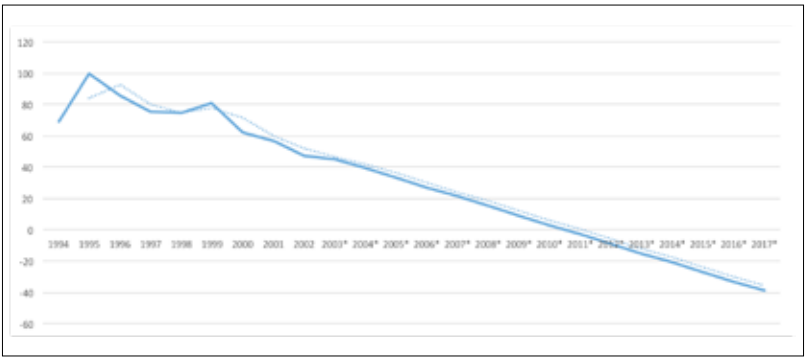

المصدر: بيانات البنك الدولي (٢٠١٣م) والرسم البياني للمؤلف.

وأخيراً فيما يتعلق بالتضخم فهو غير مستقر خلال الفترة ١٩٦٩-٢٠١٥م، وذلك لعدة أسباب مرتبطة بانفتاح الاقتصاد وتوجهه نحو نظام السوق، ومنها ضعف أداء السياسات النقدية والصرفية، ومنها كذلك عدم إنتاج الجزائر للنصيب الأوفر لحاجياتها من مواد غذائية وصناعية في العديد من القطاعات، ومنها أيضاً عدم استقرار سعر الصرف. (انظر الرسم البياني ٤).

الرسم البياني ٤: نسبة التضخم (عام الأساس ٢٠١٠م)

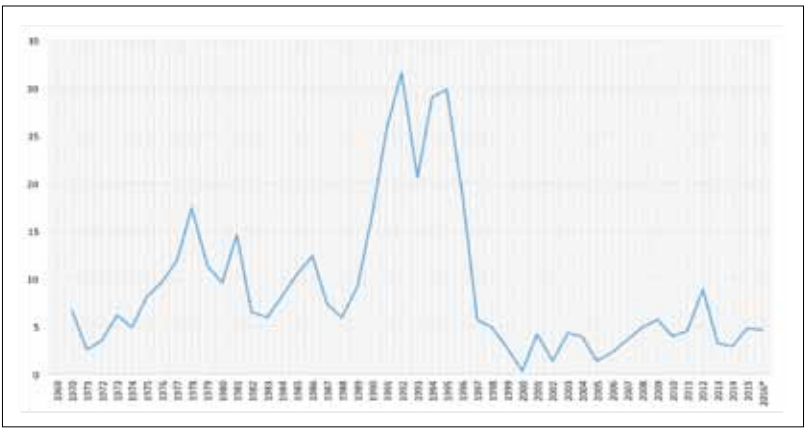

المصدر: بيانات البنك الدولي (٢٠١٦م) والرسم البياني للمؤلف.

الرسم البياني ٥: سعر الصرف: دينار جزائري/ دولار أمريكي

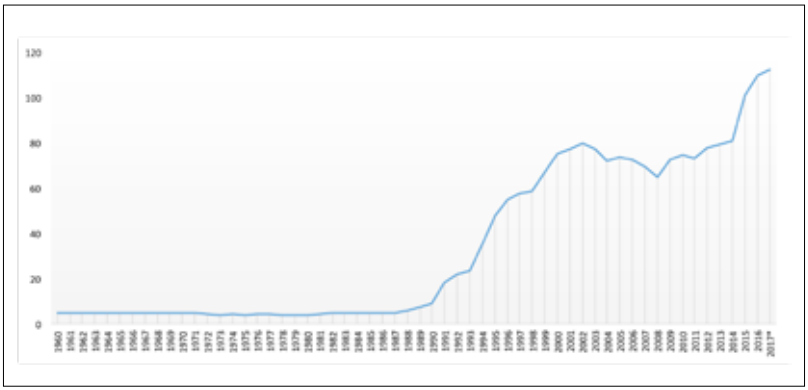

المصدر: بيانات البنك الدولي (٢٠١٦م) والرسم البياني للمؤلف.

يوضح الرسم البياني ٥ أن سعر صرف الدينار الجزائري قد تدهور بالنسبة إلى الدولار الأمريكي، فبعد أن كان الدولار يعادل ٤,٩٤ دينارات جزائرية سنة ١٩٦٠م؛ أصبح يعادل ١٠٩,٤٤ دينارات سنة ٢٠١٦م؛ أي إن الدينار قد تدهور بحوالي ٢١١٥ ٪ خلال الفترة المعتبرة، بمعنى أن الدينار يتدهور بصفة متواصلة بمتوسط سنوي ٦٪.

ويمكن ملاحظة مراحل كبرى تطوَّرَ خلالها سعر صرف الدولار بالدينار الجزائري؛ الأولى بين سنتَي ١٩٦٠ و١٩٨٨م؛ حيث كان الدينار مستقرّاً ولم يتدهور إلا بوتيرة ١٪ سنويّاً فقط. والمدة الثانية بين ١٩٨٩ و١٩٩٣م، وهي ما يسمَّى بفترة أزمة الخصخصة؛ فقد تدهور الدينار الجزائري بـ ٣٢٪ سنويّاً. وأما في المدة بين ١٩٩٤ و٢٠١٦م، وهي المرحلة التي دخلت فيها الجزائر في إصلاحات ذات توجه نحو نظام اقتصاد السوق؛ فقد تسارعت وتيرة تدهور سعر الدينار مقارنة بالدولار إلى حدود ٥٪ سنويّاً؛ وذلك أنه فقد حوالي ٢١٢٪ خلال هذه الفترة. وبالمقارنة بين الرسمين البيانيين ٤ و٥ نلحظ أنه قد تزامنت الضغوط التضخمية بداية من التسعينيات مع تسارع تدهور قيمة الدينار الجزائري، وهذا ما يسمى بالتضخم المستورد، أو (Pass-through). حيث ترتفع آثاره بقدر ما يتأخر البلد عن إنتاج الجزء الأكبر من حاجياته، ولا توجَّه عائدات صادراته إلى القطاعات الإنتاجية، ولا يعتمد نظام الصرف المناسب. وهذه المواصفات تتوافر تقريباً في الاقتصاد الجزائري. ويبين الجدول التالي هيكلة التجارة الخارجية الجزائرية خلال السنوات الأخيرة:

الجدول ١: الميزان التجاري حسب مجموعات المنتجات

(مليون دولار أمريكي)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مواد غذائية	-٩ ٤٩٥	-٨ ٧٠٧	-٩ ١٧٨	-١٠ ٦٨٢	-٦ ٨٥٨
الطاقة ومواد التشحيم	٧٠ ٢٦٣	٦٤ ٨٤٩	٥٨ ٥٧٥	٥٧ ٤٢٥	٢٥ ٥٩١
المواد الخام	-١ ٦٢٢	-١ ٦٧١	-١ ٧٣٢	-١ ٧٨٢	-١ ١٠٠
مواد نصف مصنعة	-٩ ١٨٩	-٩ ١٠٢	-٩ ٨٥٢	-١٠ ٧٣١	-٧ ٦٩٣
المعدات الزراعية	-	-٣٢٩	-	-٦٥٦	-
السلع الرأسمالية الصناعية	-١٦ ٠١٥	-١٣ ٥٧٢	-١٦ ١٦٦	-١٨ ٩٤٥	-١٣ ١٨١
السلع الاستهلاكية	-٧ ٣١٣	-٩ ٩٧٨	-١١ ١٩٣	-١٠ ٣٢٣	-٦ ٥٦٥
الميزان التجاري	٢٦ ٢٤٢	٢١ ٤٩٠	٩ ٩٤٦	٤ ٣٠٦	-١٠ ٣٣٢

المصدر: وزارة المالية - الجزائر[٣٢]. والحسابات قام بها المؤلف.

وبنظرة سريعة إلى الجدول نلحظ أن «الطاقة ومواد التشحيم» تمثل حوالي ٩٥٪ من حجم التجارة الجزائرية، وهو القطاع الوحيد ذو الفائض في الميزان التجاري. ويتضح من بيانات الجدول كذلك أن كل القطاعات الأخرى ميزانها سالب؛ أي إن الجزائر لا تستجيب لكل حاجياتها الغذائية والصناعية إلا عبر التوريد من الأسواق العالمية. ولما انخفض سعر النفط سنة ٢٠١٥م أكثر مما كان منتظراً؛ أصبح الميزان التجاري برمته سالباً، ولذلك سُجلت هشاشة في المالية العامة وموازناتها دفعت السلطة الاقتصادية إلى اعتماد ضرائب إضافية لتغطية العجز العام.

ثانياً: واقع الاقتصاد الجزائري سنة ٢٠١٦م

١- انخفاض النمو وتوسع عجز المالية العامة والدين الحكومي

واجهت الجزائر سنة ٢٠١٦م تداعيات انخفاض أسعار النفط على توازناتها الاقتصادية العامة وموازناتها المالية، وكذلك نموها؛ وذلك بعد أكثر من عقدين من الزمن، وفي ظل اقتصاد فاقد للتنويع؛ حيث إن جزءاً هامّاً من موارد النفط والغاز يُخصَّص للبنى التحتية والمشاريع الحكومية والاستثمارات العامة والتوظيف في القطاع الحكومي،

(٣٢) انظر: موقع وزارة المالية الجزائرية www.mf.gov.dz

وبناءً على ذلك لا يمكن للجزائر أن تواصل هذا المنحى غير المستدام؛ ذلك أن تقلبات أسعار الطاقة تدفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير تقلص من إنفاقها، سواء في التحويلات الاجتماعية أم الاستثمارات العامة، أم في التوظيف في القطاع العام. وهذا يؤثر سلباً ليس في الموازنات المالية العامة فحسب، بل في نسبة النمو كذلك:

الجدول ٢: انخفاض النمو وتوسع عجز المالية العامة بالجزائر سنة ٢٠١٦م

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)	٣,٨	٣,٥	١,٣
نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني (٪)	٥,٠	٢,٩	١,٣
التضخم (٪، متوسط)	٤,٨	٦,٤	٤,٨
إجمالي الإيرادات (٪)	٣٠,٨	٢٩,٥	٣٤,٣
منها الهيدروكربون (٪)	١٤,٣	١٠,٤	١٤,٧
مجموع النفقات (٪)	٤٦,٦	٤٣,٥	٣٧,٣
الميزان العام للميزانية (العجز) (٪)	-١٥,٨	-١٤,٠	-٣,٠
إجمالي الدين الحكومي (٪)	٨,٨	٢١,٠	١٨,٣

المصدر: صندوق النقد الدولي. المادة الرابعة، يونيو ٢٠١٧م.

من الواضح أن قطاع الطاقة بدأ يتراجع منذ سنة ٢٠١٥م على إثر انخفاض أسعار النفط نهاية عام ٢٠١٤م إلى الآن؛ الأمر الذي -علاوة على الركود في الاقتصاد العالمي ومخاطر الانكماش الاقتصادي بمنطقة اليورو؛ كما أسلفنا- أثَّر سلباً في نسبة نمو الناتج الإجمالي المحلي من ٣,٨٪ سنة ٢٠١٥م إلى ٣,٥٪ سنة ٢٠١٦م بالأسعار الحقيقية، وأفرز نسبة بطالة مرتفعة وصلت إلى ١١,٢٪.

ومع المقدَّرات المائية التي تحظى بها الجزائر، والمناخ الملائم لتطوير القطاع الزراعي، وضمان الاكتفاء والأمن الغذائي؛ فإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضئيلةً مقارنة بالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، وهذا لا يمكن أن يعكس تطوراً صناعيّاً حسَب نظرية «روستوف»؛ لأن الإنتاجية بين القطاعات تكاد تكون مماثلة. وفي الواقع انخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من الاستثمارات الكبرى التي أنجزتها الجزائر؛ مثلما يبرزه الرسم البياني التالي:

الرسم البياني ٦: الصناعة، القيمة المضافة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

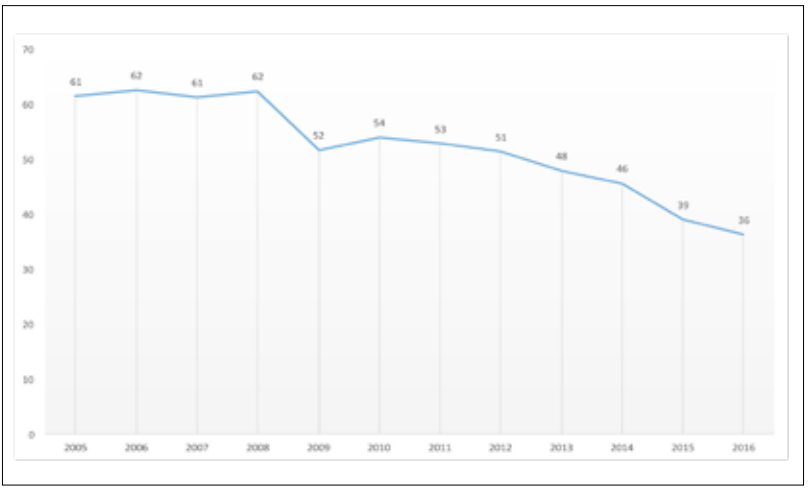

المصدر: بيانات البنك الدولي (٢٠١٦م) . والرسم البياني للمؤلف.

فقد انخفضت مساهمة القطاع الصناعي من ٦١٪ سنة ٢٠٠٥م إلى ٣٦,٢٪ سنة ٢٠١٦م، في حين توسع قطاع الخدمات خلال العشرية الأخيرة على إثر توسع القطاع البنكي والخدمات غير السوقية.

الجدول ٣: تفصيل النشاط الاقتصادي حسب القطاعات ٢٠١٦م

	الزراعة	الصناعة	خدمات
العمالة حسب الصناعة (٪ من إجمالي العمالة)	٨,٨	٣٠,٤	٢٥,٥
القيمة المضافة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	١٢,٩	٣٦,٢	٥٠,٩
القيمة المضافة (٪ سنوياً)	٢,١	٥,٨	٣

المصدر: مؤشرات النمو للبنك الدولي (٢٠١٦م) .

أخيراً: يُسهِم قطاع الخدمات في توظيف النصيب الأكبر من العمالة (٥٠,٩٪)، وهذا -كما أسلفنا- ناتج من ضعف الإنتاجية في القطاعات الأخرى، والتوظيف في القطاع الحكومي غير السوقي. مع الإشارة إلى أن القيمة المضافة في القطاع الصناعي ترتفع بالنسبة الأعلى (٥,٨ ٪)، وهي ناتجة في غالبها من قطاع البناء والتشييد والتوظيف بالشركات العامة.

وبتدهور سعر الصرف والضغوط التضخمية التي تلته، والتي ارتفعت من ٤,٨٪ سنة ٢٠١٥م إلى ٦,٤٪ سنة ٢٠١٦م؛ تقلصت القدرة الشرائية، وهو ما أثر سلباً في النمو الاقتصادي. وقد انخفض كذلك الائتمان البنكي للاقتصاد من ١١,٣٪ سنة ٢٠١٥م إلى ٩,٨٪ سنة ٢٠١٦م؛ وهو ما ساهم بدوره في تعثر النمو الاقتصادي.

وفي ظل توجه الاقتصاد الجزائري نحو مستوى منخفض من النمو غير الهيدروكربوني من ٥٪ سنة ٢٠١٥م إلى ٢,٩٪ فقط سنة ٢٠١٦م؛ تقلصت موارد الدولة من ٣٠,٨٪ سنة ٢٠١٥م إلى ٢٩,٥٪ سنة ٢٠١٦م، لكن موارد الهيدروكربون انخفضت بنسبة أكبر، أي: من ١٤,٣٪ سنة ٢٠١٥م إلى ١٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٥م.

ومع أن الحكومة قامت بإجراءات في إطار حزمة من الإصلاحات للمالية العمومية يُستخدم فيها لأول مرة «إطار النفقات متوسط الأجل»، قلصت من خلالها نفقاتها من ٤٦,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٥م إلى ٤٣,٥٪ سنة ٢٠١٦م؛ فإن العجز العام لم ينخفض إلا من (-١٥٪) سنة ٢٠١٥م إلى (-١٤٪) سنة ٢٠١٦م، وهذا يُعد عالياً مقارنةً بالممارسات العالمية. وقد عمدت السلطة إلى اللجوء لسحب المدخرات من «صندوق الاستقرار النفطي» (Oil Stabilization Fund)، لكن هذا التقليص الطفيف في نسبة العجز العام قد قابله ارتفاع لافت في نسبة الدَّين الحكومي من ٨,٨٪ عام ٢٠١٥م إلى ٢١٪، وهو شأن كل الدول المصدِّرة للنفط. لكن الاقتصاد الجزائري قد أظهر مرونة في امتصاص الصدمات الخارجية الحقيقية، إلا أنها لم تكن قادرة على ترويض الصدمات المالية المتعلقة بالأسعار.

الحساب الجاري والاستثمار الأجنبي والدين الخارجي

	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
ميزان الحساب الجاري (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	-١٦,٦	-١٦,٩	-١١,٩
الاستثمار الأجنبي المباشر (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	-٠,٤	٠,٩	١,١
إجمالي الاحتياطيات (أشهر الواردات)	٢٨,٤	٢٢,٥	١٩,٥
الدين الخارجي (الناتج المحلي الإجمالي)	١,٨	٢,٥	٢,٥

المصدر: صندوق النقد الدولي. المادة الرابعة، يونيو ٢٠١٧م.

ونلحظ توسع العجز التجاري بنسبة طفيفة من ١٦,٦٪ في سنة ٢٠١٥م إلى ١٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠١٦م. وقد ساهمت عائدات وتحويلات العاملين بالخارج في التقليص من هذا العجز، لكن المورد الأهم الذي ساهم في تقليص هذا العجز هو اللجوء إلى الاحتياطي من العملة الصعبة الذي انخفض من ٢٨,٤ شهر توريد إلى ٢٢,٥ شهراً. وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من (-٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) إلى ٠,٩٪؛ وهذا يعزز هيكلة ميزان المدفوعات، مع أن هذه النسبة منخفضة مقارنة بالدول المجاورة؛ أي تونس والمغرب الأقصى.

ثالثاً: التوقعات المستقبَلية

على أساس التقديرات التي قامت بها كثير من المؤسسات المالية العالمية، وخصوصاً صندوق النقد الدولي، فإن العجز العام، مع توسعه، يظل مستداماً، بشرط أن تمضيَ الجزائر قُدماً نحو الإصلاحات التي بدأت في اعتمادها، واتباع «إطار النفقات متوسط الأجل» الذي أعلنت عنه. ولئن اعتبرت هذه التقديرات ضرورة إرساء نظام صرف أكثر مرونة؛ تناغماً مع المنحى التحرري للاقتصاد الجزائري، فلا نعتقد أنه سيساهم في تقليص العجز في المدى القريب؛ لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري ما زالت ضعيفة نسبيّاً، وأما التقليص من الإنفاق العمومي فمن المرجَّح أن يؤثر سلباً في النمو والرفاهية الاجتماعية في الأجل القصير، وكذلك في الموازنات العامة في صورة عدم رجوع النمو إلى مستويات أعلى.

وتظل المخاطر محدِقة بالاقتصاد الجزائري في المحيط الإقليمي؛ حيث تصاعدت موجات الإرهاب والتجاذبات بين كبرى الدول المصدِّرة للنفط، يُضاف إلى ذلك التقديراتُ غير المتفائلة في التجارة والاقتصاد العالميين خلال السنة القادمة.

وتجدر الإشارة إلى إمكانية استمرار انخفاض أسعار النفط؛ وهو ما يؤدي حتماً إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية والضغوط المالية. وفي هذه الحالة من المنتظَر أن تُعتمد إجراءات شبه تقشفية، وأن يتم اللجوء إلى المدخَرات الأجنبية؛ ما يمكن أن يؤديَ إلى توترات اجتماعية، وخصوصاً أن الجزائر قادمة على استحقاق الانتخابات البلدية والرئاسية في ٢٠١٨ و٢٠١٩م؛ وهو ما يفرض إرساء مناخ للتوافق بين مختلف أصحاب المصلحة الاجتماعية والسياسية.

الخاتمة

تمر الجزائر بمرحلة تاريخية حاسمة في المجال الاقتصادي؛ إذ بيَّن الانخفاض اللافت في أسعار النفط بداية من النصف الثاني من سنة ٢٠١٤م، والتقلبات في الأسواق العالمية وتداعياتها على واقع الاقتصاد سنة ٢٠١٦م؛ محدوديةَ الاختيارات الاستراتيجية التنموية؛ وذلك أن الاقتصاد الجزائري:

(١) ليس متنوِّعاً؛ وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على ترويض كل الصدمات العشوائية الخارجية.

(٢) يضاف إلى ذلك أن الإنتاجية القطاعية غير مرتفِعة؛ وهو ما يحُول دون الارتقاء إلى مستويات عليا من النمو والاندماج الاقتصادي، ويحُد كذلك من تنافسية الاقتصاد.

(٣) بالإضافة إلى التوسع اللافت في حجم القطاع العمومي؛ من حيث التوظيف الذي يمثل عبئاً هيكليّاً على المالية العامة، ويهدد استدامتها.

(٤) كذلك عدم اعتماد الاقتصاد على إمكاناته، واللجوء إلى توريد العديد من المواد الغذائية والخدمات؛ وهو ما يمثل عائقاً أمام تحقيق هدف الاكتفاء والأمن الغذائيين.

وعليه، فقد توسع العجز العام ونسبة الدين الداخلي، كما استمر العجز التِّجاري في مستوى مقبول، لكن على حساب المدخرات من العملة الأجنبية. ومن جهة أخرى، ارتفعت نسبة البطالة سنة ٢٠١٦م، وتضاءلت نسبة النمو في ظل تقديرات غير إيجابية كليّاً لسنة ٢٠١٧م؛ حيث التجاذبات الإقليمية ما زالت قائمة، وانتعاش الاقتصاد العالمي وارتفاع سعر النفط غير مضمونيْن؛ لذلك فمن المهم أن تتوجه الإصلاحات نحو عمق أكثر، آخذة بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري وإمكاناته، وفي نفس الوقت البُعد الاجتماعي للبلد.

المغرب

المشهد السياسي: انتخابات واحتجاجات

الحسن حما
المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة

تقديم

شهد المغرب خلال سنة ٢٠١٦م والنصف الأول من ٢٠١٧م أحداثاً سياسية واجتماعية كبيرة، كان لها الأثر في وضعه الاقتصادي ورصيده السياسي. وكثير من تلك الأحداث شكل استمراراً لسياسة الدولة ومقاربتها لعدد من الملفات (الانتخابات، الإصلاح السياسي، تعاملها مع الأحزاب، ملف حقوق الإنسان، التعاطي مع الحراك الاحتجاجي...)، وبعضها يعود إلى تراكم إشكالات اجتماعية واقتصادية (الحراك الاجتماعي، ارتفاع البطالة في صفوف خريجي الجامعات، توزيع الثروة، التشغيل...). وهي مؤشرات تشهد عليها التحولات الاجتماعية والسياسية التي أخذت تتبلور في المنطقة إقليمياً ومحلياً.

إن القراءة التركيبية لأحداث ٢٠١٦م والنصف الأول من ٢٠١٧م التي شهدها المغرب، تكشف أننا أمام بداية تحولات في المشهد السياسي الحزبي المغربي وبعض مراكز القرار في الدولة، وهو ما يقدمه هذا التقرير من خلال تتبُّع مجمل الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية؛ التي عرفها المغرب خلال تلك المدة، والنظر في مآلاتها وتجلياتها على مسار التطور الديمقراطي ومدى تأثيرها في النموذج المغربي الذي تسوِّقه الدولة في محيط دولي وإقليمي مضطرب.

أولاً: تطور ملف الصحراء المغربية في ضوء السياسة الخارجية

شهدت سنة ٢٠١٦م أحداثاً مهمة تفاعلت معها السياسة الخارجية للمغرب، وخاصة في ملف قضية الصحراء، في إطار جهودها الدبلوماسية لإيجاد حل للملف على أساس الحكم الذاتي، ومن أبرزها تفاعلها مع تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٦م، التي أدلى بها خلال زيارته لمخيمات تندوف، واستخدم فيها عبارة «استمرار احتلال الصحراء». تلك التصريحات رأى فيها المغرب أن بان كي مون تخلَّى عن حياده في ملف الصحراء[١].

وتفاعل المجتمع المدني والحزبي مع هذه التصريحات؛ من خلال تنظيم الأحزاب المغربية، والنقابات، وهيئات المجتمع المدني، بمشاركة هيئات رسمية، مسيرةً مغربيةً

(١) www.france24.com/ar/20160309- الرباط-اتهام-بان-كي-مون-الصحراء-الغربية-البوليساريو بتاريخ ٩ مارس ٢٠١٦م.

حاشدة في الرباط ومدن أخرى؛ احتجاجاً على تصريحات بان كي مون [٢]. وقامت الخارجية المغربية بطرد قرابة ٨٤ موظفاً مدنياً من بعثة «المينورسو»[٣] بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١٦م؛ ما مثَّل إجراءً عقابياً ضد تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة. وقد أدى ذلك إلى توتر شديد بين المغرب والمنظمة الأممية. وفي ٢٨ مارس ٢٠١٦م أبدى بان كي مون أسفه على سوء تأويل تصريحاته عند زيارته للصحراء[٤].

وفي توتر آخر مع جبهة «البوليساريو» أعلن العاهل المغربي الملك محمد السادس، يوم الأحد ٢٦ فبراير ٢٠١٧م، سحبَ قواته من منطقة «الكركرات» في الصحراء الغربية المتنازَع عليها، وذلك بعدما أثار وجود تلك القوات توتراتٍ مع جبهة البوليساريو[٥].

ثانياً: عودة المغرب إلى منظمة الاتحاد الأفريقي

تُعد سنة ٢٠١٦م سنة مصالحة المغرب مع منظمة الاتحاد الأفريقي؛ حيث قدَّم المغرب يوم ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦م طلباً رسمياً للعودة إلى المنظمة[٦]، الذي غادرته الرباط عام ١٩٨٤م، وكان اسم المنظمة حينها: «منظمة الوحدة الأفريقية».

وفي الدورة العادية السادسة والعشرين لِقمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ٣٠-٣١ يناير ٢٠١٦م، وافقت ٣٩ دولة من أصل ٥٤ على عودة المغرب إلى الاتحاد في قمة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا[٧]. وتعزيزاً لحضور المغرب في المنظمة الأفريقية؛ قام العاهل المغربي بزيارة عدد من البلدان الأفريقية

---

(٢) **المغرب الآن، «مسيرة الرباط: المغرب يتوحد ضد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، انظر الرابط:** www. maghrebalaan.com/archives/16784 بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٦م.

(٣) لهذه الأسباب قلص المغرب بعثة «المينورسو» إلى الصحراء، http://www.hespress.com/politique/299238.html بتاريخ السبت ١٩ مارس ٢٠١٦م.

(٤) - https://arabic.rt.com/news/816829- بان-كي-مون-يأسف-لسوء-الفهم-تصريحاته-عن-الصحراء-الغربية، بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٦م.

(٥) حسب بلاغ وزارة الخارجية المغربية، الذي نشره عدد من الصحف والمواقع الإخبارية. انظر الرابط: http://ara. reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKBN1650S7، بتاريخ: ٢٦ فبراير ٢٠١٧م، عنوان القصاصة الإخبارية: «المغرب يعلن سحب قواته من منطقة الكركرات بالصحراء الغربية».

(٦) موقع سكاي نيوز عربية، www.skynewsarabia.com/web/article/877368/ رسميا-المغرب-يطلب-العودة-الاتحاد-الأفريقي، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦م.

(٧) موقع «هسبريس» الإخباري، «العودة الأفريقية للمغرب.. الجزائر تتجاهل والبوليساريو تتقاتل». انظر الرابط: http:// www.hespress.com/orbites/337547.html، بتاريخ الثلاثاء ٣١ يناير ٢٠١٧م.

شملت زامبيا ومالي وكينيا وساحل العاج وغينيا... وفي الثاني من ديسمبر ٢٠١٦م قام الملك بزيارة لأول مرة منذ توليه الحكم سنة ١٩٩٩م لدولة نيجيريا، وهي أول زيارة أيضاً له لبلد أفريقي عُرف بمؤازرته لأطروحة جبهة البوليساريو؛ المطالِبة بانفصال الصحراء عن سيادة المغرب(٨).

وكان الملك قد توجه في بداية فبراير ٢٠١٧م إلى جوبا في أول زيارة رسمية إلى جنوب السودان، قبل أن يقوم بزيارة خاصة للجابون(٩)، وفي أكتوبر ونوفمبر ٢٠١٧م زار ست دول، وهي: رواندا، وتنزانيا، والسنغال، وإثيوبيا، ومدغشقر، ونيجيريا. وتتمة للجهود الدبلوماسية للمغرب في الملف الأفريقي عُقدت قمة أفريقية مصغَّرة برئاسة العاهل المغربي بمراكش على هامش مؤتمر المناخ في ١٦ نوفمبر ٢٠١٦م.

ثالثاً: الانتخابات التشريعية: معالم الخريطة الحزبية بالمغرب

شكلت الانتخابات التشريعية سنة ٢٠١٦م بالمغرب حدثاً نوعياً في مسار بناء دولة ما بعد الاستقلال، حيث عرفت صراعاً سياسياً بين الدولة العميقة من جهة وبعض الأحزاب السياسية (حزب العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية وحزب الاستقلال)، ويمكن اعتبار انتخابات ٧ أكتوبر ٢٠١٦م مؤطَّرة سياسياً بثنائية حزبية، عنوانها البارز: حزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة وحزب الأصالة والمعاصرة المعارض.

وقد نظم المغرب الانتخابات التشريعية الثانية في ظل دستور ٢٠١١م يوم ٧ أكتوبر ٢٠١٦م، وقد شارك فيها زهاء ٣٦ حزباً سياسياً، تنافس مرشحوها على ٣٩٨ مقعداً في مجلس النواب. وأُعلن عن النتائج يوم ٨ أكتوبر ٢٠١٦م، بفوز حزب العدالة والتنمية (حزب إسلامي) بالمرتبة الأولى، يليه حزب الأصالة والمعاصرة (حزب الدولة، أسسه المقرب من الملكِ: فؤاد علي الهمة -مستشار الملك حالياً-)، وكان لافتاً دخول فيدرالية اليسار إلى البرلمان لأول مرة.

---

(٨) موقع اليوم٢٤ الإخباري، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦م، «محمد السادس يحط الرحال بنيجيريا بعد غد الجمعة»، على الرابط: www.alayam24.com/articles-31477.html

(٩) «ملك-المغرب-في-جولة-أفريقية-تبدأ-من-غانا»، http://www.aljazeera.net/news، بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١٧م.

أما النتائج العامة التي حصلت عليها الأحزاب المشارِكة فكانت على الشكل التالي[١٠]:

- حصل حزب العدالة والتنمية على ٩٨ مقعداً في الدوائر المحلية، و٢٧ مقعداً في الدائرة الانتخابية الوطنية.
- حزب الأصالة والمعاصرة: ٨١ مقعداً برسم الدوائر المحلية، و٢١ مقعداً برسم الدائرة الوطنية.
- حزب الاستقلال: ٣٥ مقعداً برسم الدوائر المحلية، و١١ معقداً في الدائرة الانتخابية الوطنية.
- حزب التجمع الوطني للأحرار: ٢٨ مقعداً بالنسبة للدوائر المحلية، و٩ مقاعد في الدائرة الانتخابية الوطنية.
- حزب الحركة الشعبية: ٢٠ مقعداً بالنسبة للدوائر المحلية، و٧ مقاعد في الدائرة الانتخابية الوطنية.
- حزب الاتحاد الدستوري: ١٥ مقعداً بالنسبة للدوائر المحلية، و٤ مقاعد في الدائرة الانتخابية الوطنية.
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: ١٤ مقعداً بالنسبة للدوائر المحلية، و٦ مقاعد في الدائرة الانتخابية الوطنية.
- حزب التقدم والاشتراكية: ٧ مقاعد بالنسبة للدوائر المحلية، و٥ مقاعد في الدائرة الانتخابية الوطنية.
- حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية: ٣ مقاعد بالنسبة للدوائر المحلية.
- فيدرالية اليسار الديمقراطي: مقعدان.
- حزب الوحدة والديمقراطية: مقعد واحد.
- حزب اليسار الأخضر المغربي: مقعد واحد.

ويوضح الجدول[١١] أسفله عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب:

(10) http://www.elections.ma/elections/legislatives/organe_politique.aspx

(١١) المصدر: http://www.elections.ma/elections/legislatives/organe_politique.aspx

الهيئة السياسية	عدد الأصوات التي حصلت عليها	٪
حزب العدالة والتنمية	١ ٦١٨ ٩٦٣	٢٧,٨٨
حزب الأصالة والمعاصرة	١ ٢١٦ ٥٥٢	٢٠,٩٥
حزب الاستقلال	٦٢٠ ٠٤١	١٠,٦٨
حزب التجمع الوطني للأحرار	٥٤٤ ١١٨	٩,٣٧
حزب الحركة الشعبية	٣٩٧ ٠٨٥	٦,٨٤
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٣٥٩ ٦٠٠	٦,١٩
حزب التقدم والاشتراكية	٢٧٣ ٨٠٠	٤,٧٢
حزب الاتحاد الدستوري	٢٦٣ ٧٢٠	٤,٥٤
تحالف أحزاب فيدرالية اليسار الديمقراطي	١٦٤ ٥٧٥	٢,٨٣
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	٧٧ ٦٣٠	١,٣٤

وعقب إعلان تصدر حزب العدالة والتنمية للنتائج العامة للانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١٦م، وفوزه بعدد مقاعد برلمانية غير متوقعة، خاصة من طرف الدولة وخصومه السياسيين، تنامى النقاش حول إمكانية إعادة تعيين عبدالإله بنكيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، على رأس الحكومة؛ حيث برز في المشهد السياسي النقاش من جديد حول احترام المنهجية الديمقراطية، التي تم الخروج عنها سنة ٢٠٠٣م، عندما كان عبدالرحمن اليوسفي (الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) الوزير الأول حينئذٍ، لكن استقبال الملك محمد السادس في ١٠ أكتوبر ٢٠١٦م بنكيران وتعيينه رئيساً للحكومة لولاية حكومية ثانية، وتكليفه بتشكيل حكومته، أعطى رسالة سياسية أن الملك ينحاز لاحترام المنهجية الديمقراطية الدستورية، إلا أن هذا التعيين في المشهد السياسي المغربي غير كافٍ وحده لتشكيل حكومة منسجِمة؛ بسبب غياب استقلالية القرار السياسي الحزبي. وهو الأمر الذي تؤكده معطيات التفاوض حول تشكيل الحكومة؛ التي استمرت أكثر من ستة أشهر، وهو ما أصبح يُعبَّر عنه فيما بعدُ في المشهد السياسي المغربي بـ«Bolcage» بلوكاج (مأزق) تشكيل الحكومة.

شرع عبدالإله بنكيران في مشاورات تشكيل حكومته مع مختلف الأحزاب باستثناء حزب الأصالة والمعاصرة[١٢]، منذ ١٧ أكتوبر ٢٠١٦م، وشهدت عملية التفاوض حول

(١٢) جريدة هسبريس الإلكترونية، «**تشكيل «حكومة بنكيران الثانية».. إكراهات سياسية و«تكتيكات حزبية»**». انظر الرابط: http://www.hespress.com/orbites/331024.html، بتاريخ: الأحد ٤ ديسمبر ٢٠١٦م.

تشكيل الحكومة عراقيلَ وشروطاً تعكس عمق الصراع بين الفاعلين الحزبيين. وإجمالاً يمكِن اختزال المواقف السياسية للأحزاب المشاركة في مسار تشكيل الحكومة طيلة الستة الأشهر في التوجهات الآتية:

الطرف الأول: يمثله حزب العدالة والتنمية بقيادة عبدالإله بنكيران؛ الذي قاد التفاوض وشدّد فيه على ضرورة تشكيل الحكومة وفق نتائج الانتخابات التشريعية، أي: حكومة تضمن لحزب العدالة والتنمية القيادةَ السياسية للحكومة، وليس مجرد تنسيق بين القطاعات الوزارية، مع تأكيده على استبعاد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (بسبب رفضه الدخول في الحكومة بوصفه حزباً مستقلاً، واشتراطه التواجد فيها تحت يافطة حزب التجمع الوطني للأحرار).

الطرف الثاني: يقوده رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار عزيز أخنوش، الذي كان يتفاوض عملياً باسم كل من حزب الحركة الشعبية، والاتحاد الاشتراكي، والتجمع الوطني للأحرار، والاتحاد الدستوري.

الطرف الثالث: يجسده حزب التقدم والاشتراكية؛ من خلال دعمه السياسي لحزب العدالة والتنمية، وتأكيده قبل الانتخابات على ضرورة احترام صناديق الاقتراع، من خلال رفضه الدخول في تحالف عزيز أخنوش، لكن تأثيره ليس مؤثراً في مسار تشكيل التحالف الحكومي؛ لأن نتائجه لم تتجاوز ١٢ مقعداً نيابياً.

إن تأخر تشكيل الحكومة دفع الملك محمد السادس إلى تعجيل رئيس الحكومة المكلَّف للإسراع في تشكيل حكومته؛ بعد تأخر دام أكثر من ٧٠ يوماً[١٣]، وذلك بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٦م، إلا أن تصلب المواقف السياسية لعبدالإله بنكيران وعزيز أخنوش أنهت مسار التفاوض، حيث أصدر الديوان الملكي المغربي في ١٥ مارس ٢٠١٧م بياناً أعلن فيه أن الملك محمد السادس قرر إعفاء عبدالإله بن كيران من منصب رئيس الوزراء؛ بسبب عدم قدرته على تشكيل حكومة بعد خمسة أشهر من فوز حزبه بالانتخابات، وقرر «أن يعين كرئيس حكومة جديد، شخصية سياسية أخرى من حزب العدالة والتنمية»[١٤].

---

(١٣) «الملك يبلغ بنكيران بضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة»، بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٦م، انظر الرابط: http://ar.le360.ma/politique/98733.

(١٤) حسب بلاغ صادر عن الديوان الملكي بخصوص إبعاد بنكيران من رئاسة الحكومة بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧م، الرابط: http://www.alyaoum24.com/846672.html.

ومما جاء في البلاغ الصادر عن الديوان الملكي:

«وبمقتضى الصلاحيات الدستورية لجلالة الملك، بصفته الساهر على احترام الدستور وعلى حسن سير المؤسسات، والمؤتمن على المصالح العليا للوطن والمواطنين، وحرصاً من جلالته على تجاوز وضعية الجمود الحالية، فقد قرر -أعزه الله- أن يعيِّن كرئيس حكومة جديد، شخصية سياسية أخرى من حزب العدالة والتنمية»[١٥].

رابعاً: تحولات الأحزاب بعد الانتخابات التشريعية ٧ أكتوبر

يوصَف المشهد الحزبي والسياسي المغربي بالمجال الخصب للتعددية الحزبية، حيث يتواجد به ما يزيد عن ٣٦ حزباً، بل إن الدولة ترعى هذه التعددية، وتحاول تعزيزها من خلال نظام انتخابي يكرّس الانقسام ويفرز تمثيلة حزبية هشة في المشهد السياسي؛ لأنه نظام أُسس ليضمن حق الأقلية في التواجد في المؤسسات الدستورية، ويمنع ظهور حزب واحد مهيمن على المشهد السياسي، وبه كذلك تحدِث الدولة التوازن وتتحكم في الخريطة السياسية، من خلال عتبة ٣ في المائة من أصوات الكتلة الناخبة، واعتماد نظام الكوطا (الحصة) للشباب والنساء في اللائحة الوطنية. رغم ذلك تعرض النظام الانتخابي المغربي لهزات عنيفة في اقتراع ٧ أكتوبر ٢٠١٦م؛ إذ تمكن حزب العدالة والتنمية من تجاوز كل الحسابات والتوقعات، حيث حصل على ١٢٧ مقعداً برلمانياً، وهو الأمر الذي عدَّه مراقبون وباحثون انتصاراً على إرادة الدولة في صياغة مشهد سياسي على مقاسها.

لقد شكلت الانتخابات التشريعية في ٧ أكتوبر تاريخاً فاصلاً في الحياة السياسية المغربية المعاصرة، شهِدت على التحديات الكبيرة التي تعترض استقلالية القرار الحزبي، كما أنها كشفت واقع الأحزاب وخطاباتها عن الديمقراطية وحماية أصوات الناخبين وانخراطها في مسار الإصلاح السياسي والاجتماعي. وهو ما يبرزه عدد من الأحداث والصراعات الداخلية للأحزاب الكبرى والتاريخية بالمغرب، وتفككها، بل وتبعيتها لجهات في الدولة.

ونقدم بعض المؤشرات الدالة على التحولات الداخلية التي تشهدها الأحزاب الرئيسة في المشهد السياسي المغربي، وآثار ذلك في بنيتها وقوتها، ومدى صلاحيتها لتلعب دور

---

(١٥) بلاغ صادر عن الديوان الملكي بخصوص إبعاد بنكيران من رئاسة الحكومة، بتاريخ ١٥ مارس ٢٠١٧م، جريدة العمق المغربية، انظر الرابط: https://al3omk.com/158117.html، بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٧م.

الوسيط بين الدولة والمجتمع، من خلال استحضار تجربة الأحزاب الكبرى المؤثرة في المشهد السياسي بالمغرب:

١- حزب الاستقلال (محافظ في المعارضة)

عاش حزب الاستقلال أحداثاً وتحولاتٍ طيلة الخمس السنوات من قيادة حميد شباط سنة ٢٠١٣م – ٢٠١٧م، التي انتهت بإعلانه فك تحالفه مع حزب الأصالة والمعاصرة (المعارض) بعد ظهور نتائج انتخابات ٧ أكتوبر ٢٠١٦م، وخروج أمينه العام حميد شباط يوم ٩ أكتوبر ليعلن عن وجود مخطط للانقلاب على نتائج انتخابات ٧ أكتوبر ٢٠١٦م، من خلال اجتماع قادة بعض الأحزاب بقيادة إلياس العماري؛ الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة (توجهه ليبرالي، ووُصف بحزب الإدارة في المعارضة) وإدريس؛ لشكر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (يساري) من أجل التخطيط لرفع مذكرة للملك يعلنون فيها رفضهم التحالف مع حزب العدالة والتنمية، من أجل إزاحة عبدالإله بنكيران وتكليف شخصية أخرى بتشكيل الحكومة، لكن رفض حميد شباط وخروجه للإعلام أجهز على المخطط.

وقد تعرض حزب الاستقلال -منذ إعلان حميد شباط رفضه الانقلاب على عبدالإله بنكيران- لضغوطات داخلية، وبرزت فيه صراعات وانشقاقات، عدَّها عدد من المراقبين ثمن رفض شباط لمخطط إلياس العماري، وهو الخبر الذي تداوله عدد من الصحف والجرائد الوطنية والمواقع الاخبارية، حول اجتماعات متكررة عُقدت بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية في بيت الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي إدريس لشكر بالرباط، حضرتها قيادات من حزب التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الدستوري، والاستقلال، وحزب الأصالة والمعاصرة (البام) للتداول في كيفية مواجهة البيجدي ومنع تشكيله للحكومة. وخلال هذه اللقاءات عرض إلياس العماري الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة على هذه الأحزاب توجيه مذكرة إلى الملك[١٦].

لقد تسبب موقف الأمين العام لحزب الاستقلال حميد شباط في رفضه من قبل عزيز أخنوش رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار (الذي يمثل الدولة العميقة، أو المخزن

(١٦) جريدة أخبار اليوم الورقية، العدد ٢١١١، الاثنين ١٧ أكتوبر ٢٠١٦م.

بالتعبير المغربي) ضمن الحكومة، وتعزز ذلك بعد تصريح حميد شباط حول موريتانيا، ليتم إبعاده نهائياً عن مفاوضات تشكيل الحكومة..

ومن بين المؤشرات التي تؤكد وجود رغبة أطراف في الدولة للتخلص من حميد شباط؛ إعلان نزار بركة ترشحه لمنصب الأمين العام لحزب الاستقلال، وظهور صراعات وتيارات داخل حزب الاستقلال حول النظام الداخلي للمؤتمر واللوائح التنظيمية له[١٧]، والخلاف حول موعد المؤتمر الذي تقرر عقده في مارس ٢٠١٧، ليتم التراجع عنه، وتأجيله إلى مايو، ثم إلى يونيو، ثم بعد ذلك إلى أجل غير مسمى، لتحسم فيه اللجنة قرارها بعقد المؤتمر أيام ٢٩ و٣٠ سبتمبر، و١ أكتوبر ٢٠١٧م في الرباط. ويؤكد البلاغ الصادر يوم ٢٥ مارس ٢٠١٧م عن أربعة عشر عضواً في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، مع أنهم لم يوقعوه، ويتضمن أسماء وازنة في اللجنة التنفيذية، أن الجهاز التنفيذي لحزب الاستقلال منقسم إلى مجموعتين:

الأولى: يقودها حميد شباط، والثانية يقودها حمدي ولد الرشيد.

وتضم الأولى ١٢ عضواً، والثانية ١٤ عضواً؛ أسماؤهم على الشكل التالي: «حمدي ولد الرشيد»، و«عبدالصمد قيوح»، و«محمد الأنصاري»، و«بوعمر وتغوان»، و«ياسمينة بادو»، و«نور الدين مضيان»، و«محمد سعود»، و«عبدالسلام اللبار»، و«نعيمة رباع»، و«كريم غلاب»، و«فؤاد القادري»، و«محمد ولد الرشيد»، و«رحال المكاوي»، و«مريم ماء العينين». وهذا يعني أن حميد شباط الأمين العام لحزب الاستقلال لا يتحصل إلا على ١٢ عضواً من أصل ٢٦ عضواً من أعضاء اللجنة التنفيذية، وبهذا يتضح أن حميد شباط أصبح يمثل أقلية في قيادة الحزب، وأن أغلبية أخرى تشكلت عن طريق حمدي ولد الرشيد وعبدالصمد قيوح[١٨].

---

(١٧) من بين النقاط الخلافية بين تيار حميد شباط الأمين العام الحالي لحزب الاستقلال وتيار حمدي ولد رشيد (من قيادات حزب الاستقلال في العيون والمناطق الجنوبية للمملكة) رفع عدد أعضاء المجلس الوطني المنتخبين من الأقاليم، وقد صادقت اللجنة التحضيرية على رفع عدد أعضاء المجلس الوطني المنتخبين من الأقاليم من ٤٧٥ إلى ٥٢٦ عضواً، ومن رفع الحصة المخولة لهيئات الحزب من ٢٠٨ إلى ٢٤٠ عضواً، ورفعت النسبة المخصصة لجهة العيون، الساقية الحمراء إلى ٤٠ عضواً، فيما تم رفع حصة جهة سوس إلى ٥٢ عضواً، وجهة الداخلة إلى ١٢ عضواً. انظر: http://www.almaghribtoday.net/37/100624، «حزب الاستقلال يعقد مؤتمره السابع عشر آخر أيلول المقبل»، بتاريخ الإثنين ٣ يوليو ٢٠١٧م.

(١٨) حسب بلاغ لأعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٧م، نشر في موقع فبراير كوم الإخباري: **انشقاق في قيادة حزب الاستقلال: ولد الرشيد ١٤.. شباط ١٢»**. انظر الرابط: https://www.febrayer.com/438952.html، بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٧م.

ويكشف الصراع حول نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مستوى الانشقاق داخل حزب الاستقلال، حيث عُقد مؤتمران اثنان للنقابة ذاتها في أقل من شهر، الأول أفرز (النعم ميارة)، المستشار البرلماني، والقيادي في نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (مقرب من حمدي ولد الرشيد)، والثاني أفرز حميد شباط الأمين العام لحزب الاستقلال حالياً.

إن الصراعات الداخلية داخل حزب الاستقلال خلال سنة ٢٠١٦م والنصف الأول من سنة ٢٠١٧م، ليست بمعزل عن المشهد السياسي العام بالمغرب، بل هي نتيجة التحول الذي طرأ على توجهات قيادة الاستقلال واصطفافها إلى جانب حزب العدالة والتنمية، لذلك يعُدها بعض المحليين إعلاناً من قبل بعض الجهات في الدولة عن رفضها لحميد شباط على رأس حزب الاستقلال، الذي فهم الرسالة وحاول البقاء على رأس نقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (تابعة لحزب الاستقلال).

٢- حزب العدالة والتنمية (إسلامي يقود الحكومة)

دخل حزب العدالة والتنمية طيلة سنة ٢٠١٦م في صراعات مع الدولة العميقة ممثلة حزبياً في حزب الأصالة والمعاصرة، وحزب التجمع الوطني للأحرار، وكان محور الصراع إنهاء تجربة العدالة والتنمية الحكومية. وقد بدأت مؤشرات هذا الصراع منذ إعلان عبدالإله بنكيران نيته للترشح في الانتخابات التشريعية، الأمر الذي اعتبره قادة حزب الأصالة والمعاصرة توظيفاً لمؤسسة رئاسة الحكومة في الصراع الانتخابي، واستغلالاً لها. وامتد الصراع إلى منع حزب العدالة عدداً من رموزه من الترشح، مثل عبدالعزيز أفتاتي[١٩]، ورفض الداخلية الترخيص لحماد القباج[٢٠] للترشح في قوائم حزب العدالة والتنمية.

ويشكّل تأجيل المؤتمر الوطني لحزب العدالة والتنمية عن موعده، والتمديد للأمين العام عبدالإله بنكيران سنةً إضافية في صيف ٢٠١٦م، بدعوى أنها سنة انتخابية؛ أبرز المؤشرات على دخول الحزب الإسلامي في نقاشات تبين مدى صلابة الالتزام بالنظام

(١٩) قيادي بارز في صفوف حزب العدالة والتنمية، معروف بمواقفه القوية تجاه التحكم ورموز الفساد وانتقاده للدولة.
(٢٠) الشيخ حماد القباج أحد رموز التيار السلفي المعروف بالسلفية العلمية.

الداخلي للحزب، وتعزيز الديمقراطية الداخلية. كما تكشف مسألة التمديد لعبدالإله بنكيران عن تنامي الصراع مع بعض التيارات داخل الدولة التي ترفض استمرار تجربة العدالة والتنمية الحكومية (تيار يمثله إلياس العماري وفؤاد علي الهمة (مستشار الملك).

إن التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية خلال سنة ٢٠١٦م، التي تهدد تماسكه التنظيمي وانضباط قواعده، بدأت مع إعفاء عبدالإله بن كيران من مهمة تشكيل الحكومة يوم ١٥ مارس ٢٠١٧م، وإعلان الديوان الملكي أن الملك سيكلف شخصية سياسية أخرى بتشكيل الحكومة من نفس الحزب المتصدر للانتخابات. وذلك الإعفاء كان له الأثر البالغ في حزب المصباح، وتفاعلت معه الأمانة العامة للحزب إيجابياً، حيث عقدت اجتماعاً يوم الخميس ١٦ مارس ٢٠١٧م، أكدت فيه أن حزب العدالة والتنمية سيتفاعل إيجابياً مع بلاغ الديوان الملكي[٢١]. وأكد ذلك المجلس الوطني للحزب المنعقِد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٧م، مع تشبثه بالشروط التي أعلنها عبدالإله بنكيران (احترام نتائج الانتخابات التشريعية، استكمال مسار الإصلاح، استبعاد الاتحاد الاشتراكي) وعلى أساسها كان يقود التفاوض لتشكيل الحكومة.

ومع تأكيد حزب العدالة والتنمية التفاعل الإيجابي مع بلاغ الديون الملكي، إلا أن ذلك لم يخفف عنه آثار الأزمة التي عدَّها عبدالإله بنكيران فيما بعد بمثابة «الزلزال السياسي»، خاصة بعد تشكيل حكومة سعد الدين العثماني (رئيس المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية)؛ الذي عُيِّن رئيساً للحكومة يوم ١٧ مارس ٢٠١٧م، واستطاع تشكيل الحكومة في أقل من ١٠ أيام، حيث أُعلن عنها في ٢٥ مارس من ٦ أحزاب؛ وهي (حزب العدالة والتنمية (إسلامي)، حزب التجمع الوطني للأحرار (مقرب من السلطة، توجهه ليبرالي)، حزب الاتحاد الاشتراكي (يساري)، حزب الاتحاد الدستوري (مقرب من السلطة، توجهه ليبرالي)، حزب التقدم والاشتراكية (يساري اشتراكي)، حزب الحركة الشعبية (مقرب من السلطة).

لقد مثل تشكيل الحكومة بداية مسار جديد في حزب العدالة والتنمية، حيث ظهرت في صفوف بعض مناضليه انتقادات واسعة حول الحكومة، وعدَّها البعض حكومةً

(٢١) بلاغ الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٧م، «**حزب العدالة والتنمية يتفاعل إيجابياً مع بلاغ الديوان الملكي**»، انظر الرابط: http://www.maghress.com/agorapresse/163138 نشر في أكورا بريس يوم ١٦ - ٣ - ٢٠١٧.

فرضتها جهاتٌ داخل الدولة. ويمكن تصنيف الخلافات التي برزت في حزب الإسلاميين بعد تشكيل الحكومة في توجهين أساسيين على النحو التالي:

التوجُّه الأول: يرى حكومة سعد الدين العثماني حكومةً لا تعبر عن إرادة الناخبين الذين صوتوا لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية، ويرى أنها حكومة فرضتها جهات قصراً. ويذهب هذا التوجه إلى نتيجة مفادها أن حزب العدالة والتنمية فقد استقلاليةَ قرارِه الحزبي.

التوجه الثاني: يرى في تشكيل الحكومة نجاحاً وقدرةً على تفويت الفرصة على التوجهات الاستئصالية في الدولة، التي لها مشكل أيديولوجي ووجودي مع الإسلاميين عموماً، ويعزز هذا التوجه رؤيته بالقول: إن المغرب يعيش ردة ديمقراطية بطريقته الخاصة، لهذا يجب التعامل مع الواقع بمنطق التنازلات حفاظاً على مسار الاصلاح والوطن.

وقد أثارت قضية تحديد موعد المؤتمر الوطني للحزب نقاشاتٍ وخلافاتٍ داخل الحزب، بين تيارٍ يدعو إلى تعديل النظام الداخلي للحزب؛ من أجل إضافة ولاية أخرى للأمين العام عبدالإله بنكيران، الذي يمنعه النظام الداخلي الحالي للحزب من الزيادة على ولايتين على رأس الأمانة العامة، وتيارٍ ثانٍ متمسِّك باحترام النظام الداخلي للحزب. وتستند حجج الطرفين إلى أن:

الأول يرى أن بقاء عبدالإله بنكيران على رأس حزب العدالة والتنمية ضمانة للحفاظ على وحدة الحزب وتماسكه الداخلي، في أفق استعادة المبادرة وبناء التنظيم، والحفاظ على مسافة من الحكومة التي يرى أنها فُرضت على سعد الدين العثماني.

والثاني يذهب إلى ضرورة الالتزام بقوانين الحزب وأنظمته الداخلية؛ تجنباً لتكريس منطق الزعامة، وتجنباً لسوء الفهم من طرف الدولة.

٣- حزب التجمع الوطني للأحرار (مقرَّب من السلطة، توجهه ليبرالي في الأغلبية الحكومية)

من الأحداث البارزة التي عرفها حزب التجمع الوطني للأحرار خلال سنة ٢٠١٦م الإعلانُ غير المتوقع لصلاح الدين مزوار عن استقالته من رئاسة حزب التجمع الوطني

للأحرار[٢٢]، بعد ظهور نتائج الانتخابات. ويذهب المحللون إلى أن الدافع وراء استقالة مزوار لم يكن شخصياً، إنما بدافع من أطرف في الدولة تسيِّر التجمع.

وأسفرت عملية انتخاب الرئيس الجديد لحزب التجمع الوطني للأحرار -كما كان متوقعاً- أثناء انعقاد مؤتمره الاستثنائي يوم السبت ٢٧ من محرم ١٤٣٨هـ الموافق لـ٣٠ أكتوبر ٢٠١٧م ببوزنيقة؛ عن تنصيب عزيز أخنوش (رجل الأعمال وصديق الملك) رئيساً للتجمع، لقيادة سفينة «الأحرار» بعد استقالة الرئيس السابق للحزب صلاح الدين مزوار، غداة الانتخابات التشريعية الأخيرة[٢٣].

وتطرح مسألة تولي عزيز أخنوش لمنصب رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار أكثر من علامة استفهام حول استقلالية القرار الحزبي للتجمع، ومدى قانونيته، حيث سبق لأخنوش أن جمَّد عضويته في حزب التجمع الوطني للأحرار سنة ٢٠١٢م[٢٤]، في كلمة ألقاها في افتتاح المؤتمر الاستثنائي، قبل انطلاق عملية التصويت أمام المؤتمرين، حيث قال: إن ترشحه لقيادة «الحمامة» جاء «غَيرةً على مصلحة الحزب والوطن»[٢٥].

٤- حزب الأصالة والمعاصرة (مقرب من السلطة، توجهه ليبرالي في المعارضة)

شكَّل حزب الأصالة والمعاصرة طيلة الخمس السنوات من ولاية عبدالإله بنكيران ٢٠١٢ – ٢٠١٦م الخصم السياسي الذي يجسد إرادة القضاء على تجربته الحكومية، ودخل معه في صراعات سياسية وحزبية بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة، حيث راهنت عليه الدولة من أجل إنهاء تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكومة خلال الانتخابات التشريعية في ٧ أكتوبر ٢٠١٦م، وهو ما يؤكده عدد من المؤشرات، أبرزها ارتباك وزير الداخلية سابقاً محمد حصاد عند إعلانه نتائج الانتخابات...إلخ، إلا أن هزيمة حزب الأصالة والمعاصرة، وفشله في الحصول على المرتبة الأولى، مع الدعم الذي

---

(٢٢) يومية أخبار اليوم الورقية، العدد ٣١٠٧، الثلاثاء ٩ محرم ١٤٣٨هـ الموافق لـ ١١ أكتوبر ٢٠١٦م.

(٢٣) رسمياً.. عزيز أخنوش رئيساً جديداً لحزب التجمع الوطني للأحرار»، موقع هسبريس، بتاريخ السبت ٢٩ أكتوبر ٢٠١٦م، انظر الرابط: http://www.hespress.com/politique/326535.html

(٢٤) موقع لكم بريس، «رسمياً.. عزيز أخنوش رئيساً جديداً لحزب التجمع الوطني للأحرار»، انظر الرابط: www.lakompress.com/content/item_131458.html، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٦م.

(٢٥) جريدة هسبريس الإلكترونية، «**رسمياً.. عزيز أخنوش رئيساً جديداً لحزب التجمع الوطني للأحرار**»، انظر الرابط: http://www.hespress.com/politique/326535.html، بتاريخ السبت ٢٩ أكتوبر ٢٠١٦م.

حظِي به من طرف الدولة والأعيان، جعله ثقلاً سياسياً أكثر منه ورقة رابحة، لهذا تم إخراج أخنوش إلى الواجهة السياسية، بديلاً عن حزب الأصالة والمعاصرة؛ من أجل مواجهة حزب العدالة والتنمية.

٥- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (يساري في الحكومة)

شكلت نتائج الانتخابات التشريعية في ٧ أكتوبر إعلاناً عن موت حزب الاتحاد الاشتراكي، وفشل تدبير إدريس لشكر الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي في قيادته للحزب. ويمكن التأكيد على هذا من خلال الأحداث التي عرفتها سنة ٢٠١٦م و٢٠١٧م، حيث خاض إدريس لشكر معارك تنظيمية مع عدد من القيادات والمناضلين، بمناسبة الإعداد للمؤتمر الوطني العاشر للحزب، أو الإعداد للانتخابات التشريعية في ٧ أكتوبر ٢٠١٦م، وقد أدت تلك المعارك بالحزب إلى أن يعش انقساماتٍ تنظيميةً وخلافات وظهور تيارات. ويصف المراقبون حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بحزب الانقسامات الداخلية، بسبب كثرتها وتجددها بشكل مستمر. ومن ذلك الأيام ١٩ و٢٠ و٢١ مايو خلال مؤتمر الحزب.

وقد شهد أحد اجتماعات المكتب السياسي خلال مايو ٢٠١٧م مشادة بين عدد من القيادات، بلغت حد تبادل الاتهامات القاسية، وتوريط الحزب في ملف الأساتذة المتدربين...إلخ، وذلك على مرأى ومسمع من إدريس لشكر الذي لم يحرك ساكناً[٢٦]. وأصدر عشرة قياديين اتحاديين غاضبين بخصوص إدريس لشكر بلاغاً غير مسبوق، اتهموا فيه الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي بـ«مراسلة وزارة الداخلية للحلول محل الأجهزة المنتخبة للحزب، وتعيين أفراد محلها»[٢٧]. ووقع البلاغ كل من: محمد الدرويش، وعبدالكبير طبيح، وسفيان خيرات، وكمال الديساوي، وعبدالوهاب بلفقيه، ووفاء حجي، وحسناء أبو زيد، ومحمد العلمي، وعبدالله لعروجي، ومصطفى المتوكل.

---

(٢٦) «قربالة» داخل الاتحاد الاشتراكي.. شتائم وتهديدات بسبب اللائحة الوطنية»، موقع الأول الإخباري، بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٦م، راجع الرابط: http://alaoual.com/politique/18894.html

(٢٧) موقع الأول الإخباري، «اتهامات خطيرة.. ١٠ قياديين اتحاديين: لشكر يريد تغيير أجهزة الحزب بوزارة الداخلية»، انظر الرابط: http://alaoual.com/politique/61521.html، بتاريخ الجمعة ٢١ أبريل ٢٠١٧م.

وتضمن البلاغ أربع نقاط هي:

١- لقد دخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بشكل غير مسبوق -في جميع مؤتمراته السابقة- في نفق أصبح يهدد كل مقومات الحضور السياسي والتنظيمي الطبيعي للحزب؛ مما يؤكد على أن الاستمرار في إنتاج نفس الآليات ونفس العقلية التدبيرية للحزب بعد المؤتمر الوطني المقبِل سيكون عنواناً لإنهاء كل الآمال في إعادة انبعاثه من جديد

٢- يسجلون بكل أسف وحسرة لجوء الأخ الكاتب الأول لأساليب غريبة ومرفوضة في تدبير الاختلاف؛ من قبيل مراسلة وزارة الداخلية للحلول محل الأجهزة المنتخبة للحزب وتعيين أفراد محلها، كما حدث في جهة «كلِميم واد نُون» ومنع المناضلين من الاجتماع في مقرات الحزب، كما حدث في الرباط.

٣- يسجلون استمرار شل الكاتب الأول لأجهزة الحزب، وعلى رأسها المكتب السياسي، باعتباره المختص قانوناً في تدبير القضايا السياسية والتنظيمية للحزب والتهييء للمؤتمر.

٤- يعتبرون ما تناولته إحدى وسائل الإعلام من تصريح منسوب لعضو في المكتب السياسي للاتحاد والحكومة، بخصوص دفاعه عن سياسة رفع الدعم عن بعض المواد الأساسية؛ يتعارض مع برنامج الحزب وتوجهاته(٢٨).

إن الصراعات الداخلية والتدخل المستمر للدولة في توجيه القرار الحزبي أو محاولة التحكم فيه؛ أدى إلى صناعة أحزاب ضعيفة غير قادرة على ممارسة أدوار الوساطة بين الدولة والمجتمع. الأمر الذي يضعِف الدولة ويفقِد العملية السياسية مصداقيتها، كما أنه يهدد السلم الاجتماعي؛ لأن ضعف الأحزاب يجعل المؤسسة الملكية في مواجهة المجتمع.

خامساً: الحراك الاجتماعي والاحتجاجي بالمغرب خلال ٢٠١٦ – ٢٠١٧م

عرف المغرب خلال سنة ٢٠١٦م والنصف الأول من ٢٠١٧م عدداً من الأحداث الاجتماعية، كشفت عن تنامي الحراك الاحتجاجي المرتبِط بالمطالب الاجتماعية، ومن

(٢٨) موقع الأول الإخباري، «ما أشبه اليوم بالأمس».. ٨ مايو يوم «حسم»، رفاق الاتحاد الاشتراكي مع «هيمنة» المكتب السياسي – الأول بتاريخ: الاثنين ٨ مايو ٢٠١٧م، انظر الرابط: http://alaoual.com/politique/63500.html

أبرز تلك الأحداث وفاة بائعة فطائر تُدعى «مي فتيحة» (سيدة أرملة) بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٦م، بعد إضرامها النار في جسدها احتجاجاً على الشعور بالغُبن والاحتقار من قبل رجل سلطة بمدينة القنيطرة[٢٩] (وسط المملكة)، وأثار الحادث نقاشاً إعلامياً وسياسياً بلغ البرلمان.

واندلعت احتجاجات وُصفت بالشعبية بمدينة الجديدة وبعض المدن الأخرى في ٢٧ يونيو ٢٠١٦م؛ على خلفية وصول باخرة محملة بأطنان من النفايات الإيطالية من أجل حرقها في مدينة الجديدة بالمغرب.

إن الأحداث السابقة تكشف عن وجود الإشكالات العميقة للتوزيع العادل للثروة والعدالة الاجتماعية. كما تبرز سرعة تفاعل المجتمع مع الفعل الاحتجاجي، وسهولة انتقاله من منطقة إلى أخرى. وهو ما أكدته حادثة مقتل بائع سمك بمدينة الحسيمة «محسن فكري» يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦م، الذي طُحن في آلة لضغط النفايات، بعدما كان يحاول استرداد بضاعته من السمك المصادرة من السلطات. وأثارت الحادثة احتجاجات شعبية حاشدة في العديد من المدن، وخاصة في مدينة الحسيمة، وضجة إعلامية وسياسية تفاعلت معها فئات واسعة من المجتمع. وتذهب أغلب التحليلات إلى أن هذا الحادث شكل الشرارة الأولى للحراك الاحتجاجي لمدينة الحسيمة، الذي امتد بعد ذلك لشهور.

وقائع «حراك الريف»

شهدت منطقة الحسيمة ونواحيها أحداثاً احتجاجية على خلفية مقتل بائع السمك محسن فكري، الذي كان يحاول تخليص بضاعته من السمك من السلطات، وقد خلف الحادث تعاطفاً شعبياً، تحول إلى قضية رأي عام، وأدى إلى بروز احتجاجات واسعة بمدينة الحسيمة وبعض المدن المغربية، واستمرت هذه الاحتجاجات حوالي تسعة أشهر، رافقها حراك سياسي واجتماعي. وقد انخرط فيها عدد من الهيئات الحقوقية والمدنية والسياسية.

ويرى المتابعون والمحللون أن ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦م تاريخ مقتل محسن فكري بائع سمك بمدينة الحسيمة في آلة لضغط النفايات، أثناء محاولته منع إتلاف أسماكه المصادَرة؛ هو

(٢٩) جريدة هسبريس الإلكترونية، «قضية «ميّ فتيحة» تواصل الإطاحة بمسؤولين محليّين في القنيطرة»، انظر الرابط: http://www.hespress.com/regions/303651.html، بتاريخ الأحد ٢٤ أبريل ٢٠١٦م.

الشرارة الأولى لحراك الحسيمة، الذي تفاعل معه المجتمع، حيث طالبت النقابات والأحزاب وجمعيات المجتمع المدني والهيئات الحقوقية بفتح تحقيق، والكشف عن الحقيقة. وقد شهدت جنازته المهيبة بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦م حضوراً شعبياً كبيراً، وتذهب أغلب المنابر الإعلامية الوطنية إلى أن حوالي ٣٠ ألفاً شيعوا جثمان محسن فكري، ورُفعت في جنازته بعض الشعارات السياسية ضد الدولة العميقة المناهضة للفساد والاستبداد(٣٠).

وعلى المستوى الرسمي توجه وزير الداخلية محمد حصاد والشرقي أضريس يوم ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦م، بأوامر ملكية، إلى بيت عائلة المرحوم محسن فكري؛ لتقديم التعازي والمواساة، ولإبلاغ العائلة بتعليماته بإجراء بحث دقيق ومعمق ومتابعة كل من ثبتت مسؤوليته في هذا الحادث، مع التطبيق الصارم للقانون في حق الجميع. كما أصدر الأمين العام لحزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة المعين عبدالإله بنكيران في نفس اليوم بلاغاً؛ يدعو فيه أعضاء حزبه إلى عدم الاستجابة لدعوات الاحتجاج، في حين دعا إلياس العماري الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة قواعده إلى الاحتجاج.

إن هول الحادثة وامتداداتها الاجتماعية والسياسية دفعت النيابة العامة إلى التفاعل السريع معها، حيث أصدرت بلاغاً في فاتح نوفمبر ٢٠١٦م يرجح القتل غير العمد، وعدم وجود أي أمر بالاعتداء من طرف أي مسؤول، مع إحالة ١١ شخصاً للتحقيق، من بينهم رجال سلطة وموظفون(٣١)، إلا أنه مع تحقيق النيابة العامة وإجراءاتها القضائية؛ لم تستطع الحد من التظاهر والاحتجاج، ففي ٤ نوفمبر ٢٠١٦م انطلقت تظاهرات ضخمة بالمدينة منددة بمقتل محسن فكري، وفي ٦ نوفمبر ٢٠١٦م تم تنظيم ثاني تظاهرة بالرباط للتنديد بالحادثة، وفي ١٩ نوفمبر تم تنظيم تظاهرة أخرى قوية تحمل لافتة كبيرة «كلنا محسن» بالحسيمة. وظهرت احتجاجات بقطاع الصيد البحري احتجاجاً على اعتقالات زملائهم الموظفين في ٢١ نوفمبر.

وقد عرفت قطاعات أخرى إضراباتٍ احتجاجاً على الوضع؛ إذ نُظم إضراب وطني ووقفات شعبية في جل المدن رافضة لاعتقالات موظفي الصيد البحري يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠١٦م.

---

(٣٠) حسب معطيات منشورة في يومية المساء الورقية، العدد ٣١٢٥، الثلاثاء ١ نوفمبر ٢٠١٦م.

(٣١) موقع لكم الإخباري «**كرونولوجيا.. «حراك الريف»**: من مصرع «بائع السمك» إلى توقيف «قائد الحراك»، انظر الرابط: http://lakome2.com/politique/27668.html بتاريخ ٢ يونيو ٢٠١٧م.

واستمر الاحتجاج الشعبي إلى ١٠ ديسمبر؛ تخليداً لأربعينية مقتل محسن فكري، من خلال تنظيم مسيرة حاشدة بالحسيمة وتظاهرة بالناضور في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦م.

إن الحراك الاحتجاجي الذي صاحب مقتل محسن فكري بالحسيمة والمناطق الشمالية عموماً، تحول إلى نضال اجتماعي بأبعاد سياسية، من خلال الشعارات التي تُرفع فيه؛ إذ نُظمت تظاهرة قوية للمطالبة بتنمية مناطق الشمال ورفع التهميش عنها بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٧م، حضرها عدد من الرموز الوطنية والتاريخية، وعلى رأسهم المقاوم محمد بن عبدالكريم الخطابي برمزيته في الوجدان الشعبي لأهل الريف، لهذا مُنعت وقفة لحقوقيين تخليداً لذكرى وفاة محمد بن عبدالكريم الخطابي يوم ٥ فبراير ٢٠١٧م.

إلا أن التحول الكبير في معالجة الدولة لملف حراك الريف كان في ١١ مايو ٢٠١٧م، الذي شهد اجتماعاً في بيت رئيس الحكومة للأغلبية الحكومية بحضور وزير الداخلية[٣٢]، حيث قدم فيه تقريراً عن الأوضاع في الحسيمة، وانتهى اللقاء بتصريحات لممثلي الأحزاب الحاضرة تتهم الحراك بالانفصال وبتلقي أموال من الخارج، والتشكيك في الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحراك. وخلفت تلك التصريحات ضجة إعلامية وسياسية وردود فعل قوية من طرف نشطاء الحراك، اضطرت معه قيادة الأغلبية الحكومية إلى إصدار بلاغ يوم ١٢ مايو ٢٠١٧م بمضامين مخففة عن التصريحات الأولى، وصدرت بلاغات عن الأحزاب بعضها نسخ تصريحات ممثليها في لقاء الأغلبية. كما صدر بلاغ عن الناطق باسم الحكومة مصطفى الخلفي يعترف بمشروعية جلسة للسياسات العمومية بالبرلمان حضرها رئيس الحكومة، تضمنت اعترافاً بمشروعية مطالب الحراك، وقد عرفت الجلسة اختلافاً حاداً بين حزب العدالة والتنمية وحزب الأصالة والمعاصرة حول من يتحمل المسؤولية السياسية للحراك.

وقد شكلت تصريحات الأغلبية الحكومية التي تتهم حراك الريف بالانفصال خطأ فادحاً، حيث أدت إلى الرفع من وتيرة الاحتجاج، فقد نُظمت يوم ١٨ مايو ٢٠١٧م

(٣٢) هذا اللقاء حضره قادة الأحزاب المشكلة للحكومة (الاتحاد الاشتراكي، التقدم والاشتراكية، التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، رئيس الحكومة، وزير الداخلية، الحركة الشعبية)، وغاب عنه الأمين العام لحزب العدالة والتنمية عبدالإله بنكيران، والتحق به فيما بعد نائبه قاطعاً سفره، كما تداولته وسائل الإعلام، انظر الرابط: http://www.hespress.com/regions/350324.html، بتاريخ الثلاثاء ١٦ مايو ٢٠١٧م.

تظاهرة قوية بالحسيمة مع إضراب عام بالإقليم تنديداً بالاتهامات بالانفصال والخيانة. وأعقب هذه المسيرة احتجاجات أخرى وتفاعل حقوقي ومجتمعي. وقد حاولت وزارة الداخلية والحكومة الحد من آثاره الاجتماعية والسياسية من خلال عدد من الإجراءات؛ وعلى رأسها إعلان وزارة الداخلية يوم ١٩ مايو ٢٠١٧م عن تخصيص ٢٠٠ فرصة عمل بالإدارات المحلية بالحسيمة، وقيام وفد وزاري مكون من ٧ وزراء بزيارة للحسيمة لتسريع إنجاز الورش المقترحة بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٧م، ولتخفيف التوتر. كما تم توظيف المساجد، حيث عُممت خطبة جمعة بإقليم الحسيمة تحذر من الفتنة، وقد أدى ذلك إلى احتجاجات وخروج بعض المصلين من المساجد للاحتجاج، وعلى رأسهم هجوم ناصر الزفزافي (القائد الميداني للحراك) على إمام مسجد محمد الخامس بالحسيمة في ٢٦ مايو؛ كما يظهر ذلك في تسجيل فيديو مسجل بالهاتف المحمول نُشر على صفحات الفيسبوك، حيث هتف الزفزافي في التسجيل قائلاً: «هذه المساجد لله أم للمخزن (في إشارة إلى الدولة)، الإمام جاء ليغتصب أمهاتنا ونساءنا ومحاصرة شبابنا واعتقالهم باسم الدين، والدين بريء من هذا»[٣٣]. عقب هذا الحادث تم توقيف أول دفعة من النشطاء في ٢٦ مايو ٢٠١٧م، شملت حوالي ٢٠ ناشطاً، بتهمة المس بالسلامة الداخلية للدولة وتلقي التمويل من الخارج، واعتُقل قائد الحراك ناصر الزفزافي في ٢٩ مايو ٢٠١٧م[٣٤]، وتوسعت الاعتقالات حيث شملت أكثر من ١٥٠ ناشطاً.

بعد هذه الاعتقالات دخل الحراك في مسار آخر مرتبط بالمطالبة بالإفراج عن المعتقلين كشرط أساس للتفاوض؛ إذ نظم لأهالي الموقوفون وقفة احتجاجية في ٢٨ مايو ٢٠١٧م للمطالبة بإطلاق سراحهم، وتجددت المظاهرات في عدة مدن خارج الحسيمة، شملت الرباط والبيضاء وطنجة، بالتزامن مع بدء المحاكمات للنشطاء. وأُطلق عدد من المبادرات المدنية والشعبية لإنهاء الأزمة من طرف شخصيات سياسية ومدنية وأكاديمية، إلا أن الدولة لم تتفاعل معها بالشكل المطلوب، واستمرت المقاربة الأمنية للحراك في ظل غياب الحلول السياسية.

---

(٣٣) موقع اليوم ٢٤ الإخباري، «وزير الأوقاف: الزفزافي أهان إمام المسجد وقام بجريمة غير مسبوقة» انظر الرابط: http://www.alyaoum24.com/884378.html، بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠١٧م.

(٣٤) «توقيف ناصر الزفزافي زعيم الحراك الشعبي في الحسيمة»، www.dw.com/ar/توقيف-ناصر-الزفزافي-زعيم-الحراك-الشعبي-في-الحسيمة/a-٣٩٠٢٣١٣٩ بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٧م.

وتزايد التوتر الشعبي -خاصة بعد تشديد القبضة الأمنية التي وصلت إلى حظر التجول غير المعلن- دفع عدداً من الهيئات إلى الانخراط في المسيرة الوطنية يوم ١٨ يونيو ٢٠١٧م، التي دعت إليها الهيئات المدنية والحقوقية والسياسية، وعلى رأسها جماعة العدل والإحسان المعارضة، وعرَفت المسيرة حضورا قوياً، ولم تشارك فيها حركة التوحيد والإصلاح[٣٥].

إن الوضع الذي وصل إليه حراك الريف عقب هذه الأحداث، مع غياب رؤية واضحة من طرف الدولة لإنهاء الملف، وتزايد الحركة الاحتجاجية في الميدان، أعطى للحراك أبعاداً سياسية قوية، دفعت الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عقب زيارته للمغرب في ١٥ يونيو للتصريح بأن الملك محمد السادس «منشغل بخصوص ما يجري في منطقة الريف التي تعدّ غالية عنده، واعتاد أن يقضي فيها بعضاً من الوقت»[٣٦].

إن شرارة الاحتجاج التي رافقت حراك الريف، وفشل مقاربة وزارة الداخلية في إنهاء الحراك، دفعت الملك محمد السادس ليعقد مجلساً وزارياً في ٢٩ يونيو ٢٠١٧م، الذي انتهى بإصدار بلاغ للديوان الملكي يخبر فيه عن انزعاج الملك لتأخر إنجاز المشاريع المبرمجة، ويشير إلى غضبه عن الوزراء الموقعين على اتفاقية الحسيمة منارة المتوسط، ومنع الوزراء المعنيين من العطلة الصيفية حتى تسريع هذه المشاريع، مع تكوين لجنة من المفتشة العامة لكل من وزارة الداخلية والمالية للتحقيق في أسباب تأخر هذه المشاريع. وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٧م بدأ التحقيق مع المسؤولين الإداريين الموقعين على اتفاقية الحسيمة منارة المتوسط في اللجنة المشكلة من المفتشة العامة لكل من وزارة الداخلية والمالية. ولأجل خلق أجواء الثقة بين النشطاء والدولة بدأ الانسحاب التدريجي لقوات الأمن من وسط مدينتي إمزورين والحُسيمة بأوامر عليا بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١٧م.

إن المتابعة الكرونولوجية لأحداث حراك الريف، ومحاولة فهم تحولاتها السياسية والاجتماعية، تبرز جملة من الخلاصات والاستنتاجات التي ينبغي مراعاتها عند

---

(٣٥) حركة إسلامية مقربة من حزب العدالة والتنمية.

(٣٦) «الرئيس الفرنسي ماكرون يعبر عن انشغالات الملك محمد السادس بما يجري في الريف المغربي»، جريدة الأمم، انظر الرابط: http://nations-news.com/ar/2017/06/15/، بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠١٧م.

تحليل الأحداث الجارية بالمغرب اليوم، بما يسمح بتجاوز المقاربة الضيقة، التي ترى فيها مجرد أحداث مرتبطة بالمطالب الاجتماعية ولا علاقة لها بالتحولات السياسية بالمغرب.

ويمكن تركيز مجمل الخلاصات المتعلقة بحراك الريف في ثلاث قراءات، كالتالي:

القراءة الأولى: ترى الحراك تعبيراً عن رفض شعبي للمؤسسات والنخب التمثيلية والمنتخبة التي تسيِّر المنطقة، ويتعزز هذا التحليل من خلال التوجه الذي يرى في منطقة الحسيمة والريف عموماً منطقة محسوبة سياسياً على حزب الأصالة والمعاصرة، الذي يرأس أمينه العام جهة طنجة - تطوان - الحسيمة، رغم حصوله على ١٤٧ صوتاً فقط في جماعة قروية صغيرة (النكور)[٣٧]، ويسيّر مجلس المدينة لسنوات، لكن دون تحقيق الأهداف المسطرة لتنمية الأقاليم الريفية، خاصة بعد بروز عدد من الاختلالات في تدبير التوازنات السياسية والاجتماعية والقبلية القائمة منذ التقسيم الجهوي الجديد، الأمر الذي أدى إلى فرض حزب وحيد في المنطقة رغم فشله في إدارة الإشكالات الاجتماعية. لذلك جاء مِن مطالبِ الحراك[٣٨]:

- معاقبة كل اللوبيات المتورطة في جميع الاختلالات التي يعرفها قطاع الصيد البحري.
- تحديد نسبة تصدير مختلف أنواع السمك إلى خارج الإقليم، واحترام صارم للراحة البيولوجية للسمك.
- هيكلة وتشجيع الصيادين الصغار لضمان قُوتِهم اليومي، مع إيجاد حلول قانونية لحمايتهم.

---

(٣٧) جماعة النكور، هي تكتل لمجموعة من القرى والدواوير (البلدات) على الطريق الرئيس رقم ٢، يصل عددها إلى ١٦ دواراً، خصصت لها وزارة الداخلية في الانتخابات الجماعية ـ٤ سبتمبر ١٧ مقعداً، كانت أربعة منها مخصصة لقائمة النساء، فيما الـ١٣ الأخرى تبارى عليها المرشحون في دوائر فردية. وكل هذا لا يجد أهميته في التحليل سوى بمقارنته مع الخصائص الديموغرافية لجماعة النكور. في الإحصاء العام للسكنى عام ٢٠١٤م بلغ عدد سكان جماعة النكور ٨٩٦٣ نسمة، وهذا رقم مثير للاهتمام؛ لأنه يكشف أن هذه الجماعة فقدت في ١٠ سنوات ما يزيد على ٢٥٠٠ من أهاليها، أي ما يمثل رُبع عدد السكان، كما جرى إحصاؤهم في ٢٠٠٤م. مقالة بعنوان: أسرار فوز إلياس العماري برئاسة الجهة.. انطلاقاً من ١٤٧ صوتاً! انظر الرابط: http://www.tangerinter.com/ طنجة إنتر بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٥م.

(٣٨) «هذه هي وثيقة مطالب الحراك الشعبي بإقليم الحسيمة، والمعروضة على عموم الجماهير الشعبية خلال المسيرة الاحتجاجية التي نظمها نشطاء الحراك الشعبي».
انظر الرابط: https://www.zafzafi.com/2017/03/29/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D9%84%D8%A8%D9%8A/، بتاريخ الأحد ٥ مارس ٢٠١٧م.

- إعادة النظر في مشاكل البحارة وأرباب مراكب الصيد بعين من المسؤولية والجدية؛ لضمان السير العادي لهذا القطاع، ومن أجل وضع حد للفساد الذي يعيشه قطاع الصيد البحري.
- إيجاد حل لعمال الميناء غير المنضويين تحت أي إطار (الحمالة..) وحمايتهم من الناحية القانونية (التغطية الصحية الإجبارية، التقاعد..).
- تحديث وهيكلة مرسى «ثماصات ب احديد» للصيد التقليدي المتواجدة بجماعة ثروكْوت.
- جعل سهل النكور منطقة فلاحية لا منطقة إسمنتية تتسابق إليها لُوبيات العقار.
- توسيع شبكة المؤسسات التعليمة (الابتدائية، الإعدادية، الثانوية) بكامل أسلاكها على امتداد الريف.

القراءة الثانية: ترى في حراك الريف أحد أوجه التدبير غير الديمقراطي للمرحلة منذ إعلان مسيرة الأخونة بالدار البيضاء إلى إعفاء عبدالإله بنكيران من رئاسة الحكومة. وتستند هذه المقاربة إلى منسوب الوعي الشعبي وانخراطه طيلة الخمس سنوات في مسار الإصلاح في ظل الاستقرار، وتذهب إلى أن ما يعرفه الريف من حراك احتجاجي سوف ينتقل ليشمل عدداً من المدن والأقاليم الأخرى في المغرب؛ نظراً لوجود اختلالات وإشكالات اجتماعية واقتصادية متراكمة منذ عقود.

القراءة الثالثة: وتمثلها تيارات المخزن والمؤسسات الرسمية، وتختزل الحراك في مجرد مطالب اجتماعية مرتبطة بالتنمية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية، وليست لها أية علاقة بالجوانب السياسية.

سادساً: الوضع الحقوقي بالمغرب خلال ٢٠١٦م:

عرف المغرب خلال سنة ٢٠١٦م والنصف الأول من سنة ٢٠١٧م عدداً من الأحداث الحقوقية، وتكشف المؤشرات الرصدية عن تنامي القلق إزاء الوضع الحقوقي بالمغرب؛ حيث تم إعفاء عشرات المسئولين والموظفين (حوالي ١٠٨)[٣٩] في مراتب إدارية مختلفة،

(٣٩) حسب بيان لمنتدى كرامة لحقوق الإنسان في ٢١ فبراير ٢٠١٧م. انظر الرابط: https://www.febrayer.com/tag/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9، بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٧م.

خاصة في قطاعات الفلاحة والمالية والتعليم[٤٠] خلال شهر فبراير ٢٠١٧م. وكشفت بعض المنابر الإعلامية أن هؤلاء ينتمون لجماعة العدل والإحسان المحظورة. كما تمت متابعة خمسة شباب نشطاء على الفيسبوك بتهم الإشادة بالإرهاب[٤١] بتاريخ ٢٢ ديسمبر من ٢٠١٦، ينتمون أو متعاطفون مع حزب العدالة والتنمية (بعضهم يدير صفحات على الفيسبوك معروفة بدفاعها عن حكومة عبدالإله بنكيران).

(٤٠) الحسن تركوي، الإعفاء من المهام الإدارية لأسباب غير معلنة موقع هسبريس الإخباري، http://www.hespress.com/opinions/339898.html، بتاريخ الاثنين ٢٠ فبراير ٢٠١٧م.

(٤١) وفقاً للبلاغ الصادر عن كل من وزير العدل والحريات ووزير الداخلية، المعمم على وسائل الإعلام بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦م، «جدل قانوني حول متابعة شباب البيجيدي بقانون الإرهاب وليس الصحافة»، انظر الرابط: http://www.alyaoum24.com/811366.html، بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٧م.

خاتمة

تكشف القراءة التركيبية للأحداث السياسية والاجتماعية والحقوقية التي شهدها المغرب خلال سنة ٢٠١٦م والنصف الأول من سنة ٢٠١٧م عن بداية تحولات في المشهد السياسي المغربي، وكان هدف الدولة من خلالها هو تعزيز حضورها في المشهد السياسي/ الحزبي، محاولةً منها لاستعادة المبادرة وانتزاع الصلاحيات التي منحها دستور ٢٠١١م، عقب حراك حركة ٢٠ فبراير. وتكشف الدولة من جهة أخرى عن متغيرات في سياستها تجاه الإسلاميين (حزب العدالة والتنمية)، بوصفه أحد الأحزاب التي يُنظر لها في المغرب بصفتها «تهدد سياسة التحكم في الأحزاب» التي تنتهجها بعض الأوساط المتنفذة من خلال استهداف رصيدها الشعبي واستقلالية قرارها الحزبي..

لقد استطاعت الدولة خلال سنة ٢٠١٦م والنصف الأول من ٢٠١٧م التأثير في القرار الحزبي، بشكل أصبحت معه الأحزاب غير قادرة على القيام بأدوار الوساطة بين الدولة والمجتمع، ومن ثم أصبح حضور الدولة مركزياً في الشأن السياسي/الحزبي، وهو الأمر الذي يناقض الخيار الديمقراطي في مختلف أبعاده السياسية والحقوقية، خاصة مع بروز حراك احتجاجي في عدد من المناطق بالمغرب، إلا أن تفلته عن الضبط الأمني وغياب الحل السياسي والرفض الشعبي للأحزاب بسبب التحكم فيها كشف عن توجه نحو تكريس الخيار التنموي وتعطيل المسار الديمقراطي، وهي أطروحة عرفتها وجربتها بعض البلدان العربية (تونس مع بن علي) وأثبتت فشلها مع ظهور الثورات العربية.

إن الرهان على التنمية دون الخيار الديمقراطي يعرِّض الاستقرار الاجتماعي للخطر، حيث إن مطالب الحراك الاحتجاجي تجمع بين الاجتماعي والسياسي، ومن ثم وجب التفكير في إستراتيجية تعزز التنمية في المناطق الهشة وتعزز مكانة الفاعل الحزبي لأجل القيام بأدواره التأطيرية والسياسية.

الاقتصاد المغربي: الواقع والآفاق

علي الشابي
أستاذ دكتور بجامعة تونس وخبير مستشار في برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي لدى وزارة الاقتصاد
والتخطيط بالمملكة العربية السعودية

مقدمة

نهتم في هذه الورقة بتحليل اقتصاد المملكة المغربية سنة ٢٠١٦م، واستنتاج أهم خصائصه. وقد مر هذا البلد خلال الخمسة عقود الأخيرة بمراحل مختلفة من الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والتحديات الداخلية والخارجية. ولكي نعمِّق ونؤطِّر تحليلنا لواقع الاقتصاد الحالي؛ فإننا نستعرض بادئ ذي بدء أهم اتجاهاته الثابتة؛ حتى نستقرئ آثار البيئة الخارجية والداخلية في محددات النمو الاقتصادي والقطاعي، ثم نتطرق إلى قضايا الاقتصاد الكلي؛ الذي هو ظرفيٌّ بالضرورة، وهو ما يمكننا من تسليط الضوء على مواقع متانة وهشاشة الاقتصاد المغربي في سنة ٢٠١٦م، وفي النهاية نتطرق إلى الآفاق المستقبلية المحتملة قبل أن ننتهي إلى بعض التوصيات.

أولاً: أهم الاتجاهات في اقتصاد المملكة المغربية

في موقع إستراتيجي مهم، يربط بين أفريقيا وأوربا والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وبمساحة تقدر بـ ٤٤٦٥٥٠ كيلومتر مربع، وحوالي ٣٣,٨ مليون نسمة، من بينهم ٦٠٪ يعيشون بالمدن في سنة ٢٠١٤م[٤٢]، وبمتوسط عمر حوالي ٢٨ عاماً، يقع المغرب الأقصى حالياً ضمن الدول الأفريقية الأولى في العديد من المجالات الاقتصادية، مع ما واجهه من تحديات خلال الخمسين سنة الأخيرة.. ويمكن تقسيم هذه المدة إلى ثلاث مراحل أساسية كالتالي:

مرحلة حماية النسيج الصناعي المحلي: ١٩٥٦-١٩٨٢م

إبّان استقلال المملكة المغربية من الاستعمار الفرنسي سنة ١٩٥٦م ازداد نسق انخفاض حجم الاستثمار الكلي بنسب لافتة؛ إذ كانت تداعياته السلبية تقريباً على كل القطاعات، فانخفض الاستثمار الخاص في قطاع الآلات والمعدات وفي قطاع البناء، وهو الأمر الذي هدد النمو في القطاعات الإنتاجية، وأضعف قدرات التوظيف، وانخفض الاستهلاك الخاص، وارتفعت نسبة البطالة إلى ٢٠٪[٤٣]. وذلك في إطار تخطيط متعدد

---

(٤٢) حسب آخر تعداد رسمي للسكنى والسكان، المملكة المغربية، الجريدة الرسمية. النشرة العامة. ٢٣ أبريل ٢٠١٥.

(٤٣) الوضع الاقتصادي في المغرب ١٩٥٩-١٩٦١. خدمة الإحصاءات المركزية، الرباط La situation économique au Maroc de 1959 à 1961. Service de la Centrale Statistique, Raba

السنوات كان الهدفُ منه تحقيقَ النمو الاقتصادي عبر إعادة هيكلة الاقتصاد الذي تم استغلاله من قِبل المستعمر مخلِّفاً التفاوت الاجتماعي والنمو القطاعي غير المتوازن. فكانت الخطة الأولى خمسيةً (١٩٦٠-١٩٦٤م)، والثانيةُ ثلاثيةً (١٩٦٥-١٩٦٧م)، والثالثةُ خمسيةً (١٩٦٨-١٩٧٢م)، وتتمحور كلها حول اعتماد إستراتيجية «التصنيع باستبدال الواردات» (ISI, Import Substitution Industrialization) في ضوء تجارب العديد من البلدان آنذاك من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية وغيرها. وهي تعني حماية النسيج الصناعي المحلي بهدف التصنيع وإنشاء صناعة وطنية على المدى المتوسط والطويل، ثم الانتقال إلى الانفتاح على الأسواق العالمية باعتماد إستراتيجية تنمية الصادرات (Export Promotion Strategy) لاحقاً.

وعموماً، عدا قطاع الفوسفات الذي ازداد إنتاجه بمنسوب طفيف، لم تكن النتائج مرضيةً؛ إذ كانت نسب النمو الاقتصادي أقل من نسب النمو الديموغرافي؛ مما أفضى إلى تراجع متوسط الدخل بالمملكة المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن عجز المالية العمومية كان يتطور بتوازٍ مع العجز التجاري؛ حيث إن مجموع واردات الدولة الضريبية كانت تُصرف أساساً في تغطية موازنة التسيير من كتلة الأجور في الوظيفة العمومية، ودعماً للمواد الأساسية. وكانت نفقات الاستثمار تُموَّل كلياً من الدين العمومي. وقد تقلصت نسبة الادخار الوطني مقارنة بنسب حاجيات الاستثمار؛ وهو ما أدى إلى تفاقم العجز الخارجي وازدياد القيود حيال تمويل التصنيع، مع العلم أن الدين الحكومي الخارجي قد تضاعف أكثر من ٣,٤ في الفترة ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٠.

وحسب المندوبية السامية للتخطيط بالمملكة المغربية[٤٤]؛ فمع مضاعفة معدلات الاستثمار بين المدتين (١٩٦٧-١٩٧٢م) و (١٩٧٣ -١٩٨٢م) لم يكن هناك مكسب كبير من حيث النمو. وهذا يدل على أن الاستثمارات العامة التي أُجريت كانت أقل فعالية ومردودية من تلك التي تمت خلال المدة الأولى.

وقد استمرت هذه الإستراتيجية (ISI) إلى سنة ١٩٨٢م[٤٥] حيث أدّت إلى تضاعف مديونية الاقتصاد المغربي، التي بلغت ٨٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي (نـ.م.إ) سنة

(٤٤) تقرير المندوبية السامية للتخطيط بالمملكة المغربية (٢٠٠٥م): «مصادر النمو الاقتصادي في المغرب».

(٤٥) المندوبية السامية للتخطيط (٢٠٠٥م): «مصادر النمو الاقتصادي في المغرب». المملكة المغربية.

١٩٨٢م، وإلى اختلالات وهشاشة في الاقتصاد الكلي، أي:

(1) العجز المتزايد في الميزانية ١٢ ٪ (من نــ.م.إ).

(2) العجز التجاري (١٢,٣٪)[٤٦].

(3) ارتفاع التضخم (حوالي ١٣٪).

وكذلك أدت إلى هبوط سعر الصرف تجاه أهم العملات الأجنبية، مثل الفرنك الفرنسي -آنذاك- والدولار الأمريكي. وإلى ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية العالمية، علاوة على الجفاف الشديد الذي لحق بالبلاد وأضر بالقطاع الفلاحي سنة ١٩٨١م.

ومع هبوط سعر الفوسفات خلال فترة ما قبل ١٩٧٤م، تفاقمت الاختلالات المالية مع توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي وآثاره السلبية في موارد الدولة والموازنات العامة حيث انعكست في التذبذبات المفرطة في معدل النمو، على الرغم من الانخفاض النسبي في حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها كانت شديدة الارتباط بالظروف المناخية والخضوع إلى هطول الأمطار.

وقد تمكنت المملكة من تثبيت الموازنات العامة، لكن لفترة وجيزة جداً، وذلك إثر ارتفاع سعر الفوسفات إلى ثلاثة أضعاف في سنة ١٩٧٤م. وعلى الفور ارتفع حجم الاستثمار العام بـنسبة ٣,٤٪ خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧م[٤٧]، وتمت الموافقة على الزيادة في الأجور بنسبة ٢٦٪، ولكن في سنة ١٩٧٦م انخفض سعر الفوسفات ٤٧٪ مقارنة مع عام ١٩٧٥م؛ ما أدى إلى عجز ثقيل في الميزانية إلى ما يقارب ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التشخيص الموجز المتضمنَ تحدياتٍ هيكليةً عِدّة إنما هو في واقع اقتصادي يتصف بضعف الإنتاجية والتنافسية «خارج الأسعار»[٤٨] وقلة التنوّع القطاعي في ظرف مالي عالمي غير ملائم.

---

(٤٦) مديرية الدراسات والتوقعات المالية (١٩٩٥م): «التكيف الهيكلي، برنامج التوازن». المملكة المغربية، ورقة عمل رقم ١. أكتوبر ١٩٩٥م.

(٤٧) كريستيان مور يسون وفيرونيك جانري-المور: (١٩٩١م) «التكيف والإنفاق الاجتماعي في المغرب».
Morrisson Christian, Jeanneret-Amour Véronique. Ajustement et dépenses sociales au Maroc. In: Tiers-Monde, tome 32, n°126, 1991. Nouvelles perspectives sur l›ajustement. pp. 253-269 ;

(٤٨) تُقاس التنافسية عادةً بالأسعار وبخارج الأسعار. فالأولى تمنح التنافسية للبائع بأسعار منخفضة، في حين أن الثانية، وهي الأهم في تحليل أداء الاقتصاد، تعني التقليص من تكلفة الإنتاج برفع الإنتاجية.

وعلى الرغم من تباطؤ النمو وحاجة البلاد إلى تحديث نظام إنتاجها؛ فإن قطاع الخدمات يتصدر المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٨٠م بـ ٥٢٪، تليه الصناعة بـ ٣٠٪، ثم الفلاحة بـ ١٧,٢٪؛ مثلما يبينه الرسم البياني التالي:

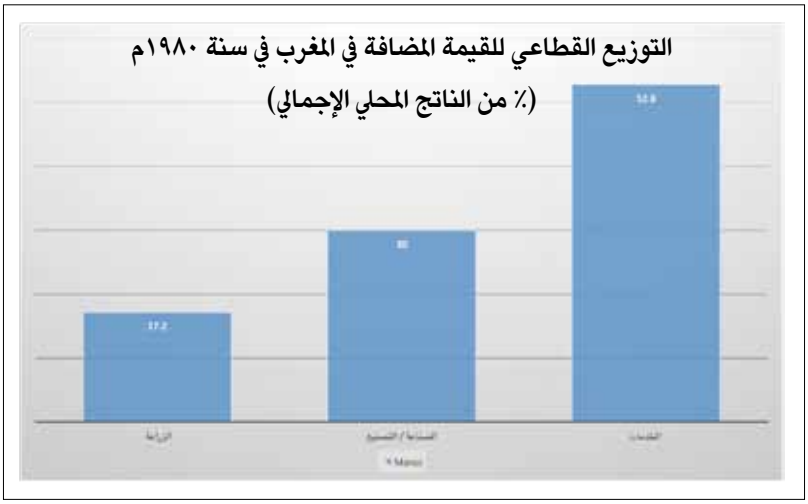

المصدر: البنك الدولي (٢٠١٦) وإنشاء الرسم البياني من قِبل المؤلف.

وإن دلَّ هذا التوزيع للناتج المحلي الإجمالي على القدرات الكامنة في منظومة الإنتاج المغربي للتطور والارتقاء؛ فإنه يشير كذلك إلى قلة الفرص (التوظيف والربحية) في ذلك الوقت التي تمنحها الصناعة والفلاحة مقارنةً بالخدمات. ومن المهم الإشارة إلى أن مشكِل توظيف اليد العاملة أخذ يتنامى؛ إذ كان معدل النمو للسكان النشطين ٢,٧٥٪ في المدة ما بين ١٩٧١-١٩٨٢م، وهي نسبة مؤهلة للارتفاع بالرغم من السياسات الديموغرافية المتَّبعة؛ ذلك أن هرم السكان والأعمار بدأ بالتسطح[٤٩].

مرحلة الإصلاح الهيكلي وما بعده: ١٩٨٣-١٩٩٤م

دخلت المملكة سنة ١٩٨٢م في حقبة تاريخية جديدة من الإصلاحات الاقتصادية ذات

(٤٩) «تأثير التحول الديمغرافي في النمو والتوظيف في المغرب». وزارة المالية والخوصصة، إدارة السياسة الاقتصادية العامة، ورقة عمل رقم ٩٥. ديسمبر ٢٠٠٣م.

التوجه التحرري؛ إذ تم العدولُ عن السياسات الحمائية والْمُضيّ قُدماً نحو إعطاء القطاع الخاص أدواراً تنموية في إطار ما يُعرف بـ «برنامج الإصلاح الهيكلي»، وذلك بإيعاز من صندوق النقد الدولي الذي منح قرضاً بـ ٢٠٠ مليون دولار SDR (حقوق السحب الخاصة) لإصلاحات هيكلية سنة ١٩٨٣م، وتلاه البنك الدولي بقرض يبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي سنة ١٩٨٤م لإصلاحات قطاعية.

ويهدف «برنامج الإصلاح الهيكلي (Structural adjustment plan)» إلى تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي، وترشيد النفقات العمومية، واعتماد آليات السوق؛ حتى يرتقي نظام الإنتاج بمستوى فاعليته.

ونقتصر فيما يلي على أهم النتائج الحاصلة من برنامج الإصلاح الهيكلي. ويمكن مقارنة أهم المؤشرات خلال هذه المدة (١٩٨٣-١٩٩٤م) بمراحل سابقة كما يلي:

الجدول ١ : معدلات نمو المجاميع الاقتصادية الكلية (٪)

	١٩٦٠-١٩٧١	١٩٧٢-١٩٨٢	١٩٨٣-١٩٩٣
النمو الاقتصادي	٥,٠	٤,٩	٣,١
النمو الزراعي	٧,٩	١,٤	٣,٣
النمو غير الزراعي	٤,٨	٦,٢	٣,٤
التضخم	٢,٥	٩,٥	٦,٣
النمو السكاني	٢,٧	٢,٣	٢,١
معدل الاستثمار	١٢,٤	٢٢,٩	٢٢,٤

المصدر: مؤشرات البنك الدولي (WBI .2016). والحساب للمؤلف.

خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٢م، نما الاقتصاد المغربي بمعدل سنوي بحوالي ٣,١٪. وباعتبار التقلب في مستويات الإنتاج، خصوصاً الزراعي (٣,٣٪)، والنمو السكاني المرتفع (٢,١٪) لم ينمُ دخل الفرد الواحد إلا بنحو ١,٤٪. لكن هذه المعدلات تُخفِي التذبذب في مسار النمو خلال فترة التحليل؛ إذ مر المغرب خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٤م بسنوات أزمة اقتصادية حيث سُجلت نسب نمو سنوات ١٩٨٣ و١٩٩٢ و١٩٩٣م سلبية، مثلما يبينه الرسم البياني التالي:

الرسم البياني ١: عدم استقرار النمو الاقتصادي في المغرب (١٩٦٧-٢٠١٥م)

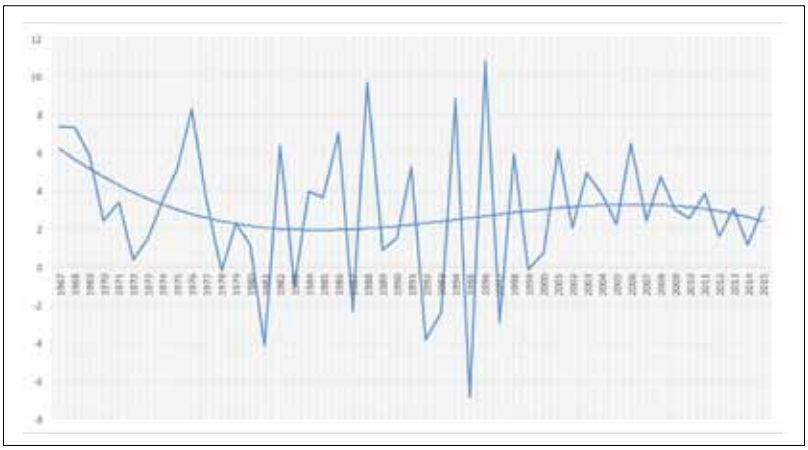

المصدر: مؤشرات البنك الدولي (WBI 2016). والرسم البياني للمؤلف.

في نهاية الفترة ١٩٨٣-١٩٩٣م، كانت مساهمة الاستهلاك النهائي في النمو الاقتصادي بـ٢,٦ ٪، فاقدة بناءً على ذلك ٢,٤ من النقاط بالنسبة إلى الفترة السابقة. ويُعزى ذلك جزئياً إلى السياسات التقييدية في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، والنتائج غير المُرضية في الزراعة في سنتَيْ ١٩٩٢ و١٩٩٣م. ويدل هذا على أن آثار برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدت متناقضة نوعاً ما؛ فمن ناحية، كان له تأثير طفيف في النمو، بالرغم من التوجه الانحداري العام في متوسط النمو طيلة الفترة (١٩٦٧-٢٠١٥م)، وعلى تقليص العجز في الموازنة، والسماح بترشيد أفضل للنفقات العمومية في إطار تقليص حجم القطاع العام ببرامج الخصخصة، ومَنْح المستثمرين الأجانب العديد من التحفيزات الضريبية، إلى جانب إحياء القدرات الريادية في البلاد. ومن ناحية أخرى فإن الإصلاحات ذات الطابع الليبرالي لم تجد حلولاً دائمة للمشاكل الاجتماعية الهيكلية؛ من تفاوت اجتماعي وفقر وعمل وسكن وبيئة.

مرحلة تكثيف الانفتاح الاقتصادي والاتفاقيات العالمية (١٩٩٤-٢٠٠٤م)

كما أسلفنا، شهدت فترة «برنامج الإصلاح الهيكلي» تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية التي هدفها تحقيق الاستقرار وإنعاش الاقتصاد. ومع ذلك فقد كانت الإنجازات من حيث

النمو أقل من التوقعات. ولتدارك هذا التأخر اعتمدت المملكة المغربية توجهاً إستراتيجياً جديداً قائماً أساساً على إصلاحات عميقة خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤م، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية. وكانت هذه الإصلاحات متمحورة حول الآتي:

- تحرير التجارة الخارجية، خاصة مع توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية.
- إصلاح الجمارك والقطاع المالي وتسريع عملية الخصخصة.
- اعتماد قانون العمل الجديد الذي هدفه مرونة أكبر في سوق العمالة.
- توطيد وتحسين بيئة الأعمال بمشاريع عمومية.

ومع ذلك، فإن معدلات النمو مقارنةً ببعض الدول التي اعتمدت برنامج الإصلاح الهيكلي، مثل تونس آنذاك، ظلت منخفضة، وما تحقق خلال هذه الفترة إنما هو مؤشرات حدود الجهود التي بُذلت. وبالفعل، تميزت فترة ١٩٩٤-٢٠٠٤م بمتوسط معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بلغ ٣,٧٪. مع ارتفاع طفيف بنسبة ١٪ سنوياً في المتوسط السنوي، مما يمثل ١,٢ نقطة أقل من المتوسط بين سنتَيْ ١٩٦٠ و٢٠٠٠م. ومع ذلك، فبالرجوع إلى استقراء تطور الاقتصاد المغربي في المدى الطويل؛ يمكن استخلاص أن هذا البلد له فهم أدق من غيره للقضايا العالمية ورهاناتها، وله القدرة أيضاً على التكيف مع مقتضياتها والاستفادة من الفرص التي تتيحها...

ثانياً: هيكلة الاقتصاد الكلي المغربي: الظرف الحالي

نقدم فيما يلي هيكلة الاقتصاد المغربي للتعرف على أهم قطاعاته، ومساهمتها في توليد الثروة خلال السنوات الأخيرة، ثم نحلل أهم نقاط القوة والضعف في اقتصاده الكلي الظرفي، وفي مرحلة ثالثة نتعرض للجهاز المالي والبنكي.

القطاع الزراعي وبطء النمو في المغرب

نما الاقتصاد المغربي بمعدل ٥,١٪ خلال العقد ٢٠٠٠-٢٠١٠م، وكان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل تقلباً من المدة التالية، وذلك بفضل الطلب المحلي القوي والظروف الخارجية المواتية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية الملائمة التي تعتبرها

المنظمات المالية العالمية ايجابيةً. لكن منذ سنة ٢٠١١م تباطأ الاقتصاد المغربي، وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الناتج المحلي الإجمالي أقل ارتفاعاً مقارنةً بمتوسط بلدان الأسواق الناشئة غير المغربية. ولكن، مثلما يبينه الجدول التالي، في الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠١٦م نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي بمتوسط ٣,٩٪؛ حيث يساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٦م بـ ١٣,١٪، والصناعة بـ ٢٩,٨٪، والخدمات بـ ٥٧,٢٪. ونسبة النمو تلك مرتفعة نسبياً مقارنةً بدول المنطقة؛ في ظل مناخ اقتصادي عالمي متراجع، وهبوط أسعار النفط، ونمو متباطئ في الفضاء الأوربي ذي مخاطر انكماش وتضخم سالب انطلاقاً من سنة ٢٠١٤م؛ حيث اعتمد البنك المركزي الأوربي «سياسة التسيير الكمي»؛ لتجنب مخاطر الانكماش ولإنعاش الاقتصادات الأوربية.

الجدول ٢: تطور النمو الاقتصادي (٢٠١٢-٢٠١٦م)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٪	٣	٤,٥	٢,٦	٤,٥	١,٨
الناتج المحلي الإجمالي الزراعي الحقيقي	-٩,١	١٧,٢	-٢,٢	١٢,٨	-١٠,٥
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الزراعي ٪	٤,٧	٢,٩	٣,٢	٣,٥	٣,٥
التضخم (أسعار المستهلك) ٪	٢,٦	٠,٤	١,٦	٠,٦	١,٢

مصدر البيانات: تقرير صندوق النقد الدولي. المادة الرابعة. فبراير ٢٠١٧م.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي المغربي لا يزال عاملاً من عوامل عدم استقرار الاقتصاد الكلي، مع أن المغرب قد استثمر في الأربعين عاماً الأخيرة في المشاريع الزراعية العامة الكبرى والسدود المائية. مثلما يبينه الجدول السابق؛ خلال السنوات الخمس الماضية ظل الناتج المحلي الإجمالي الزراعي متقلباً؛ إذ بلغ -٩,١٪ (سالبة) في عام ٢٠١٢م، ثم ١٧,٢٪ (إيجابية) سنة ٢٠١٣م، وكان -٢,٢٪ (سالبة) في سنة ٢٠١٤م، و١٢,٨٪ (إيجابية) في سنة ٢٠١٥م، و-١٠,٥ (سالبة) في سنة ٢٠١٦م.

ومن المهم الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي مستقر، وتتراوح نسبة نموه بين ٤,٥٪ و٣,٦٪ مثلما يبرزه السطر قبل الأخير من الجدول السابق.

إن النمو في المغرب وسائر الدول المماثلة يحتاج إلى:

(١) إتمام الإصلاحات.

(٢) عامل الحجم (التوسع في الإنتاج وفي الأسواق الداخلية والخارجية).

(٣) التنويع.

(٤) الإنتاجية. ففي هذا الصدد تبدو الإنتاجية في المغرب منخفضة بالنسبة إلى أقرانها من الأسواق الناشئة؛ فقد أظهرت دراسات عدة أن إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج (Total Factor Productivity) في المغرب إنما هي أقل مستوى منها في تونس، لكنها في تحسن. ويُعزى هذا التأخر في الإنتاجية إلى عدم توافر القوى العاملة ذات المهارة، مقارنة بالمتخرجين من الجامعات والمدارس التقنية[٥٠] (انظر تركيبة القوى العاملة المغربية في الرسم البياني التالي).

وأما فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي الذي يُقرأُ على المدى الطويل؛ فقد أطلقت الحكومة إستراتيجية التنويع منذ عام ٢٠٠٨م؛ وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج والتصدير لتعزيز التنويع الأفقي والرأسي[٥١]، وزيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ونتيجة لذلك، استفاد الاقتصاد المغربي من التغيرات الهيكلية الكبيرة في السنوات الأخيرة، حيث مثلت الصناعات المتطورة (السيارات، والطيران، والإلكترونيات) حصة متزايدة من الصادرات. كما تحسنت قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الصدمات. ومع ذلك، فإن التنويع الاقتصادي في المغرب أقل من متوسط البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط (الأردن...) أو شمال أفريقيا (تونس...)، كما أن الاقتصاد المغربي هو أقل تعقيداً من اقتصادات الأسواق الناشئة. ومن أجل ذلك اتجهت السياسات والإستراتيجيات لتشمل تحفيزات لقطاعات جديدة[٥٢].

وفي هذا الإطار الوطني والإقليمي، وكذلك العالمي غير الملائم، إضافة إلى ضعف الإنتاجية وعدم استقرار القطاع الزراعي، فإن النمو في سنة ٢٠١٦م كان ١,٨٪ بعد أن كان عام ٢٠١٥م أعلى بكثير، أي ٤,٥٪ مثلما يبينه الجدول السابق.

---

(٥٠) انظر تركيبة القوى العاملة المغربية في الرسم البياني التالي.

(٥١) التنويع الرأسي يتعلق بالنوعية، في حين الأفقي يتعلق بعدد المدخلات أو المنتوجات المختلفة والمتكاملة:
Grossman and Hlpman (1991) : Innovation and Growth in the Global Economy.

(٥٢) تقرير صندوق النقد الدولي. المادة الرابعة. فبراير ٢٠١٧م.

أخيراً، بعد أن تراجع التضخم إلى ٠،٣٪ في يناير ٢٠١٦م، بلغ ١،٦٪ في أكتوبر ٢٠١٦م، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. وقد خفّض «بنك المغرب» معدل نسبة الفائدة إلى ٢،٢٥٪ في مارس ٢٠١٦م، مستهدِفاً تعزيز الاستقرار النقدي والمالي.

اختلالات هيكلية في سوق العمل

يُعد السكان النشطون في المغرب (١٥ عاماً فما فوق) نحو ٢٥ مليون نسمة، منهم ١٣،١ مليون نسمة غير نشطين، أي ٥٢،٦٪ مثلما يبينه الرسم البياني أدناه. وأما الجزء المتبقي (٤٧،٤٪) أي النشطون (١١،٨ مليوناً) فإن ما يقرب من ثلثيهم (٦١،٢٪) ليس لهم مستوى تعليمي يُذكر، وأما ذوو المستوى التعليمي المحدود فهم رُبع القوى العاملة (٢٧،٢٪)؛ حيث يناهز أصحاب الشهادات العليا ١١،٦٪ فقط. وهذه التركيبة ترافقها قضايا محورية حول ديناميكية سوق العمل المغربي ودورها المحدود في المساهمة في النمو الاقتصادي، وكذلك في الموازنات العامة وصناديق التغطية الاجتماعية.

الرسم البياني ٣ : تركيبة القوة العاملة المغربية ٢٠١٦ م

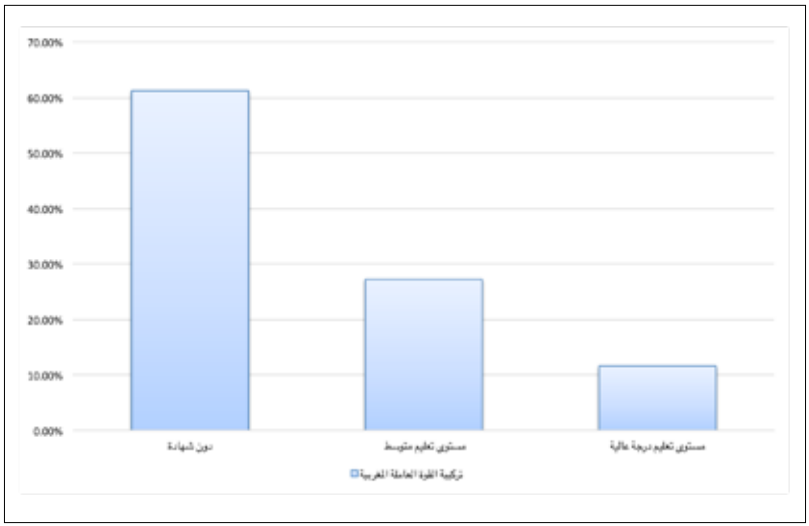

مصدر البيانات: المندوبية السامية للتخطيط (٢٠١٦م). والرسومات للمؤلف.

على أساس سنوي زادت القوة العاملة العاطلة عن العمل في المغرب من ١,٠٤١ إلى ١,٠٢٣ مليون شخص، وفي سنة ٢٠١٦م سجل معدل البطالة على الصعيد الوطني نسبة ٨,٦٪ بدلاً من ٨,٧٪ سنة ٢٠١٥م.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة بين الشباب (١٥-٢٤ سنة)، وارتفعت من ٢٠,٥٪ في ٢٠١٥م إلى ٢١,٥٪ في ٢٠١٦م، ومن النساء من ٩٪ إلى ٩,٩٪، وأما معدل البطالة من المتخرجين من المدارس المرموقة فهو في حدود ٩,٧٪ في ٢٠١٥م، والبطالة تمثل خطوة صغيرة إلى الوراء، فإنه يذهب من ٩,٩٪ إلى ٩,٧٪ على المستوى الوطني، وارتفعت نسبة البطالة إلى ١٤,٦٪ في المناطق الحضرية و٤,١٪ في المناطق الريفية. ومن حيث خلق فرص العمل فإنه تم توظيف ٣٣٠٠٠ موقع عمل، منها ٢٩٠٠٠ في المناطق الحضرية و٤٠٠٠ في المناطق الريفية.

ويمكن تشخيص سوق العمل المغربية بما يلي:

- **النشاط المنخفض والبطالة الهيكلية:** وفقاً للمندوبية العليا للتخطيط، بارتفاع قدره ١,٥٪ من السكان في سن العمل، وانخفاض في قوة العمل بـ ٠,٤٪ سنوياً؛ لا تزال قدرة الاستيعاب للقوى العاملة تعاني المنحى التنازلي من ٤٨٪ إلى ٤٧,٢٪. بالنسبة إلى العمل النسوي، فقد انخفضت نسبة مشاركة الشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ عاماً من ٢٩,٥٪ في عام ١٩٩٩م إلى ١٧,٩٪ في سنة ٢٠١٤م، كما ركدت حصتهن في إجمالي المعروض من العمالة خلال هذه الفترة بنسبة حوالي ٢٧٪[٥٣]، والبطالة هيكلية إلى حد كبير؛ حيث إنه حسب تقرير صندوق النقد الدولي (٢٠١٦م) فإن ٦٥٪ من العاطلين عن العمل لم يحصلوا على عمل لمدة سنة واحدة على الأقل. وهو أعلى بكثير من المعدل الوطني للباحثين عن عمل لأول مرة من متعلمين، ومن المحيط الحضري، والشباب. و٢٧,٩ في المائة من الشباب لا يعملون ولا ينتفعون من التعليم أو التدريب.
- **انعدام الأمن للعمالة الموسمية**، وهي الغالبة في قطاعات مثل الزراعة والسياحة وفي بعض المناطق، وهذان القطاعان هما أكبر مانحي العمل في أغادير على سبيل المثال.

---

(٥٣) المصدر: البنك الدولي.

- **هشاشة التوظيف:** ٢٠,٦٪ فقط من الموظفين والعمال ينتفعون بالتغطية الطبية. هذا، ويذكر تقرير المندوبية العليا للتخطيط (٢٠١٦م) أن الاقتصاد المغربي قد أتلف ٢٦٠٠٠ وظيفة خلال الربع الثاني من السنة، مقابل متوسط توليد سنوي لـ ٧٤٠٠٠ فرصة عمل خلال السنوات الثلاث الماضية. ويفسر هذا الإتلاف بالانخفاض في العمالة الزراعية بسبب ضعف المحصول؛ فقد فقدت الزراعة والغابات ومصايد الأسماك ١٧٥٠٠٠ موطن عمل، في حين أن «الخدمات» ولّدت ٧٠٠٠٠، والبناء والأشغال العامة ٤١٠٠٠، والصناعة بما في ذلك الحرف ٣٨٠٠٠ فرصة عمل. وعموما تتصف العديد من الوظائف بالطابع غير المهيكل وعدم استقرار، لاسيما في قطاع البناء والتشييد، في حين أن «الخدمات»، وخاصة في فروع الخدمات الشخصية والمنزلية قد ولّدت ٣٥٠٠٠ وظيفة، و«التجزئة غير متجر» ٢٥٠٠٠ فرصة عمل. وتترسخ هذه الهشاشة في عدم امتثال عدد كبير من أرباب العمل بأحكام قانون العمل (عدم تقييد الموظفين في سجلات الضمان الاجتماعي، بقاء عمال آخرين في حماية السوق السوداء).
- **البرامج التعليمية غير المناسبة مع سوق العمل:** تجدر الإشارة إلى أن نسبة الطلاب المغاربة في الاختبارات الدولية منخفضة، ومعدلات التسرب مرتفعة، و٧٢٪ من الطلاب غادروا نظام التعليم دون مؤهل. ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في المناطق الريفية منخفضة بوجه خاص، ولاسيما بين النساء. وغالبية الطلاب المغاربة يتبعون دراسات في العلوم الاجتماعية على حساب المهن الفنية؛ ما يؤدي إلى عدم تطابق المهارات مع متطلبات سوق العمل، سيما وأن لوائح سوق العمل غير مرنة للتوظيف وتسريح العمال. وأخيراً، فإن المغرب، مقارنة بالبلدان المجاورة، لديه أعلى نسبة من الأجور الدنيا، مما يؤثر سلباً في العمالة وإجراءات العمل بالنسبة إلى النساء والشباب.

الحد من فرص المشاريع الفردية التجارية المتعلقة بإغلاق الحدود مع الجزائر

الاتجاه نحو تعزيز الموازنات المالية العامة

تحسنت ظروف الاقتصاد الكلي المغربي منذ سنة ٢٠١٢م، على الرغم من تباطؤ النمو. وفي ٢٠١٦م تباطأ النمو بسبب الانكماش الحاد في الإنتاج الزراعي (-١٠,٥٪ سنة ٢٠١٦م. الجدول السابق) وانخفاض النشاط غير الزراعي .كما أن العجز الهيكلي يأتي

كذلك من زيادة الطلب على الخدمات العامة، ويأتي أيضاً من العجز الهيكلي للمؤسسات العامة التي تثقل كاهل المالية العامة. ويُقدَّر العجز المالي بـ ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أقل نسبة عجز خلال الخمسة أعوام الأخيرة، مثلما يوضحه الجدول التالي. ويرجع هذا الأداء إلى:

(١) التقليص من الإنفاق العام غير المنتج، مثل الدعم العام للمحروقات واستبداله بـ«آلية التكييف التلقائي للأسعار» (Automatic Adjustment Rule or the Fuel Prices) مع المحافظة على نسبة الإيرادات بالناتج المحلي الإجمالي بقدر الإمكان في مستوى تقريباً مستقرّ (يتراوح بين ٢٨ و٢٦٪ خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦م. انظر الجدول أعلاه) وفي نفس الوقت بالضغط على المصاريف وتخفيضها من ٣٥,٣ إلى ٣٠,٢٪.

(٢) وتحسين الإدارة المالية والرقابة والزيادة في موارد الدولة.

(٣) وقد استفاد المغرب من الأزمات الاقتصادية وتدهور مناخ الأعمال في دول المنطقة؛ بجلبه للاستثمارات الخارجية المباشرة، وتعزيز موارد القطاع السياحي والتحويلات المالية، فضلاً عن زيادة انفتاحه على الأسواق الخارجية، وخاصة الأفريقية منها، وهو الشيء الذي عزز بنية ميزان دفوعاته.

(٤) المحافظة على نسبة تداين خارجي في حدود شروط استدامته (٦٤,٣٪، وهي أقل من معدل نسبة الديون في الأسواق الناشئة، أي ٧٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) لكن مرتفعة نسبياً، أخذاً بعين الاعتبار البطء في النمو الناجم عن عدم الاستقرار في القطاع الزراعي ومواطن هشاشة أخرى في الاقتصاد الكلي (نتعرض إليها فيما بعد) بالرغم من اتساع عجز الحساب الجاري ليصل إلى ٢,٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي

الجدول ٣: المالية العامة ٢٠١٦م

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الإيرادات (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	٢٨	٢٧,٨	٢٨,١	٢٦,٥	٢٦,٧
المصروفات (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	٣٥,٣	٣٣	٣٣	٣٠,٩	٣٠,٢
الميزان العام (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	٧,٣-	٥,٢-	٤,٩-	٤,٤-	٣,٥-
الرصيد الأولي (٪ الناتج المحلي الإجمالي. باستثناء المنح)	٤,٩-	٣,٣-	٣,٧-	٢,١-	١,٨-
مجموع الدين الحكومي (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	٥٨,٣	٦١,٧	٦٣,٥	٦٤,١	٦٤,٣

المصدر: صندوق النقد الدولي. المادة الرابعة (٢٠١٧م).

الطابع الهيكلي للعجز الخارجي والمالية العامة

اتسع العجز الجاري في سنة ٢٠١٦م إلى ٢,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل ٢,٢٪ في عام ٢٠١٥م. وكان ذلك نتيجةً لزيادة توريد الآلات والمواد الغذائية، ولضعف نمو الصادرات؛ إذ كان لانخفاض أسعار الفوسفات في العالم تأثير لم تُعوّضه تماماً صادرات السيارات والزراعة والمنسوجات. ولكن في نفس الوقت انتعشت إيرادات السياحة والتحويلات المالية في سنة ٢٠١٦م؛ مما عوض المنح الرسمية التي كانت أقل من المتوقَّع من دول مجلس التعاون الخليجي؛ التي هي بصدد اعتماد إصلاحات متعلقة بماليتها العامة إثر هبوط أسعار النفط...

ونعلم أنه عندما يزيد العجز في الادخار (بالمقارنة مع الاحتياجات الاستثمارية الوطنية)، يُرافَق هذا بعجز عام (العجز المزدوج (Double deficit))، ويُترجم إلى الحاجة إلى التمويل عن طريق الديون الخارجية و/أو الداخلية. ومع تواصل هذا العجز الهيكلي للادخار بالنسبة إلى حاجيات الاستثمار؛ فإنه في منحًى تنازليٍّ؛ ليصل إلى ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٦م، بعدما كان في حدود ٩,٣٪ سنة ٢٠١٢م. ولم يُعزَ هذا الأداء إلى التقليص من الاستثمار الذي في غالبه متأتٍّ من القطاع الخاص مثلما يبينه الجدول أدناه، وإنما إلى ارتفاع نسق الادخار الوطني الذي يعكس تحسن مناخ الأعمال، وإلى نتائج سياسات وإصلاحات مالية وبنكية؛ بما في ذلك نظام المعاشات التقاعدية العامة، والانتقال إلى سعر صرف جديد، ونظام نقدي جديد، و«رسملة» البنوك، بالرغم من تزايد القروض المتعثرة التي دأب في اعتمادها المغرب منذ سنة ٢٠١٢م.

وأما تقليص العجز الخارجي والداخلي ذي الطابع الهيكلي؛ فإنه يحتاج إلى الأجل المتوسط والبعيد للارتقاء بمستوى الإنتاجية والقدرات التنافسية، مع إرساء سياسات «ماكرواقتصاية» تعديلية قصيرة الأجل تعدل الحسابات الوطنية وتروّض أو تمتصّ الصدمات العشوائية التي يتلقاها الاقتصاد المغربي.

ومع أنه قد تعززت الاحتياطيات الدولية إلى نحو سبعة أشهر من الواردات، وهو رقم مهم مقارنة بتونس، حيث الاحتياطي لا يتعدى ثلاثة أشهر ونيف، فإن الارتفاع النسبي في الدين الحكومي (٦٤,٣٪) كان من جهته الداخلية التي تبلغ النصيب الأكبر منه، أي ٦٧,٦٪، حيث تعمِدُ الحكومة إلى إرساء رقاع وأسهم موجهة إلى الأشخاص الطبيعيين لتعبئة الموارد المالية.

الجدول ٤: الاستثمار والادخار الوطني

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
إجمالي تكوين رأس المال (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	٣٥	٣٤,٨	٣٢,٢	٣٠,٢	**٣١,٢**
إجمالي المدخرات الوطنية (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	٢٥,٧	٢٧,٢	٢٦,٦	٢٨,١	**٢٨,٣**
منها: غير حكومية (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	٢٦,١	٢٥,٨	٢٤,٥	٢٥,٢	**٢٥**
عجز الادخار الوطني (٪ الناتج المحلي الإجمالي)	-٩,٣	-٧,٦	-٥,٦	-٢,١	**-٢,٩**

المصدر: صندوق النقد الدولي. المادة الرابعة (٢٠١٧م).

أخيراً، لا يزال الاقتصاد المغربي يتحسن من سنة إلى أخرى من حيث الاقتصاد الكلي الذي يتضمن التوازن الداخلي والخارجي. ومع ذلك، علاوة على هشاشة الهيكلية في سوق العمل وتوسع القطاع غير المهيكل، فإن النمو البطيء مقارنة بالنمو الكامن يرجع أساساً إلى:

(١) عدم الاستقرار في القطاع الزراعي.

(٢) إنتاجية منخفضة للعمالة وللنظام الإنتاجي برمّته.

(٣) انخفاض مستوى الاستثمار في رأس المال البشري، وعدم التوافق بين نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ولئن وُفق المغرب خلال سنة ٢٠١٦م في تقليص العجز العام، والسيطرة على التضخم، بحُزمة من الإصلاحات الضريبية والنقدية، والتموضع في شروط استدامة الدين، وتخزين ما يعادل ٧ أشهر من الاحتياطي، فإن العجز الجاري ارتفع نسبياً بسبب انخفاض أسعار الفوسفات، وتقلص التحويلات الخليجية. وعليه فإن ثمة مخاطر مستقبلية وجب أخذها بعين الاعتبار، وهو ما نتعرض له أدناه.

ثالثاً: التوقعات المستقبلية

حسب الدراسات التقديرية للمؤسسات المالية العالمية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، فمن المتوقَّع أن يزداد النمو تدريجياً، وأن يظل العامل الخارجي مهماً على المدى المتوسط، لكن هذا لا ينفي عدم اعتبار المخاطر على الاقتصاد المغربي المتواصلة في العام القادم وما بعده؛ فإن المخاطر على الاقتصاد المغربي متواصلة في العام القادم وما بعده.

(١) فالنمو سيظل عرضة لتقلبات الإنتاج الزراعي؛ كما بينا أعلاه، ويبقى كذلك مرتبطاً بضعف النمو في منطقة اليورو من حيث الطلب الخارجي. كما أن عدم اليقين الذي طال أمده بشأن سياسات التجارة العالمية، يمكن أن يؤثر في ثقة المستثمرين وعلاقات الوساطات المصرفية.

(٢) إن التطورات الجيوسياسية السلبية في الشرق الأوسط وأوربا، وأثرها في السياحة، تظل أيضاً مخاطرَ كبيرةً.

(٣) وأن الظروف المالية الأكثر تقلباً لها أثر في الشركات التابعة للمصارف المغربية في أفريقيا جنوب الصحراء؛ ما يعد ذات أهمية أساسية.

(٤) قد تقوم الحكومة الائتلافية الجديدة بإجراء تغييرات على بعض السياسات والإصلاحات التي بدأت الحكومة السابقة في اعتمادها خلال السنوات الأخيرة؛ وهو ما يعطل النسق الإنمائي.

تونس

عدمُ استقرارٍ وزاري واحتجاجات متواصلة

بن عيسى الدمني
باحث تونسي

مقدمة

من المفيد أن نذكّر ابتداءً بأن المشهد السياسي التونسي، الذي تشكَّل عقب الانتخابات «التأسيسية» الأولى التي عرفتها البلاد في ظل ثورة ١٤ يناير ٢٠١١م، كان قد شهِد تغيراً مهماً بفعل نتائج الانتخابات التشريعية اللاحقة التي انتظمت في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤م، على إثر تخلي «حركة النهضة» عن رئاسة حكومة «الترويكا»؛ امتثالاً منها لما آل إليه الحوار الوطني؛ إذ ذاك من ضرورة التوافق على تشكيل حكومة تكنوقراط انتقالية تكون مهمتها تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة.

فبعد أن ظل الإسلام السياسي ما يربو على العامين متصدراً للمشهد البرلماني بعد الثورة، ويقود حكومة ائتلافية يشارك فيها إلى جانب «حركة النهضة» حزبا «المؤتمر من أجل الجمهورية» و«التكتل من أجل العمل والحريات»، صارت الأغلبية البرلمانية بعد انتخابات ٢٠١٤م من نصيب حزب حديث النشأة هو «نداء تونس» الذي أسسه رئيس الجمهورية الحالي الباجي قائد السبسي؛ من أجل التقليص من حجم الإسلاميين، وإحداث توازن في الخارطة السياسية للبلاد، بما من شأنه أن يعطي للتيار العلماني ولأنصار المنظومة القديمة موقعاً أفضل على الساحة العامة وفي أجهزة الحكم تحديداً.

لكن الأغلبية البرلمانية الجديدة لم تكن مطلقة. وإزاحة «حركة النهضة» من المرتبة الأولى على مستوى التمثيل النيابي لم يمنعها من الحصول على كتلة برلمانية، تعدادها ٦٩ مقعداً، مكنتها من أن تظل قوة سياسية لا يمكن تجاوزها في أي تشكيل حكومي مقبِل، ولاسيما أن كتلة حزب «النداء» التي تُعدّ ٨٦ نائباً من مجموع ٢٠٤ لا تسمح لهذا الحزب بأن يمسك بمقاليد الحكم منفرداً.

لعل هذه المعطيات المستجدة التي أفرزها صندوق الاقتراع هي التي جعلت حزب «النداء» يختار تشكيل الحكومة الجديدة بالتشاور والشراكة مع «حركة النهضة»، ومع حزبين آخرين هما «الاتحاد الوطني الحر» بقيادة رجل الأعمال الشاب سليم الرياحي (١٦ مقعداً في البرلمان)، وحركة «آفاق تونس» التي يرأسها الوزير السابق في عهد الثورة ياسين إبراهيم (٨ مقاعد). وقد حرص «النداء» بالإضافة إلى ذلك على ألا يرأس هذه الحكومةَ شخصيةٌ تنتمي إليه؛ حتى لا تثبت بشأنه تهمة السعي إلى «التغوّل» التي

وجهتها له عدة أحزاب وتنظيمات شعبية؛ نظراً إلى تولي قياديَيْن من صفوفه مسؤوليتي رئاسة الدولة ورئاسة البرلمان. من ثم وقع الاختيار على السيد الحبيب الصيد؛ الرجل المخضرم، والمستقل عن الأحزاب، ليكون رئيساً توافقياً للحكومة الجديدة التي ضمت وزراء من الأحزاب المؤتلفة وآخرين من المستقلين. وقد حظِيت هذه الحكومة بثقة «مجلس نواب الشعب» في ٥ فبراير ٢٠١٥م، بموافقة ١٦٧ نائباً من أصل ٢٠٤، وذلك بعد أن قدمت برنامجها الذي تمحور حول جملة من الأهداف والمهام التي تعلقت خاصةً بملفات الإصلاح السياسي والاقتصادي، والتصدي للإرهاب، ومقاومة الفساد.

حكومة الصيد بين الملفات الشائكة والنيران الصديقة

دخلت تونس سنة ٢٠١٦م وقد مر على تشكيل حكومة الحبيب الصيد ومباشرة عملها زهاء العام، حاولت أثناءه أن تفيَ عملياً بالوعود التي تضمنها برنامجها، لكن حالت دون تلك الغاية أخطاء وقعت فيها، أهمها:

١- عدم توضيح البرنامج الحكومي كمياً، وبمنتهى الدقة والجدولة الزمنية، ضمن البرامج التفصيلية لمختلف الوزارات، خصوصاً فيما يتعلق بالإصلاحات الكبرى في عدة قطاعات مهمة، مثل الإدارة والحوكمة، والتربية والتعليم، ونظام الجباية، ومنظومة الصحة والتغطية الاجتماعية، وعدم تحديد ما ينبغي رصده من أموال وإمكانيات لتطوير الاقتصاد، وإنجاز التنمية وتحسين ظروف عيش المواطنين.

٢- التردد وعدم الجرأة في فتح ملفات الإصلاح الهيكلي والإستراتيجي، وفي معالجة الملفات الشائكة، مثل ملف الفساد، الموروث عن العهد السابق، والذي كان من أهم الأسباب التي اندلعت من أجلها الثورة. وقد كان خوف حكومة الصيد من ردود الأفعال على ما كان يتحتم اتخاذه من قرارات جريئة في هذا المجال، من الأسباب التي جعلت ظاهرة الفساد تستشري في مفاصل المجتمع والدولة، وتستمر في إنهاك اقتصاد البلاد وفي تعطيل عملية الانتقال الديمقراطي في آنٍ معاً.

٣- اتسام الخطاب الحكومي بعدم القدرة على الإقناع داخل الأوساط الشعبية وفي صفوف النخب صاحبة الخبرة من باب أولى؛ إذ نجده فيما يتعلق بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثلاً يستخدم مفردات عامة وعبارات انطباعية، من قَبيل

«سنة ٢٠١٦م ستكون أفضل من سابقاتها»[١]. وهذا ما جعل الملاحظين يُجمِعون على اعتبار أن القصور التواصلي من أهم أسباب الضعف لدى رئيس الحكومة ولدى وزرائه معاً.

في مقابل هذه الهنات حققت حكومة الحبيب الصيد نجاحات لا غبار عليها في مجال مقاومة الإرهاب؛ فبفضل خبرته في إدارة المؤسسة الأمنية، سواء بتوليه منصب مدير ديوان وزير الداخلية في العهد السابق، أو بإشرافه على وزارة الداخلية في مرحلة لاحقة، تلقت شبكات الإرهاب في عهده عدة ضربات موجِعة، وتمكنت مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية متعاضدة من أن تحبِط عدداً من مخططات الإرهابيين وهجوماتهم التي تصاعدت سنة ٢٠١٦م، وكان أخطرها على الإطلاق الهجوم الذي وقع في مدينة بن قردان الجنوبية المحاذية للحدود مع ليبيا في ٧ مارس ٢٠١٦م[٢].

بيد أن هذه الإنجازات الأمنية لم تشفع لحكومة الصيد. ومن مفارقات الواقع السياسي التونسي الراهن أن كانت أشد المجموعات اعتراضاً على سياسات هذه الحكومة وتشكيلتها الأولى متكونة من المنتمين إلى حزب الأغلبية؛ أي «نداء تونس». فقد تشكلت داخل هذا الحزب مجموعة أولى من المعترضين على فلسفة تشكيل هذه الحكومة وعلى سياستها القائمة على التوافق مع «حركة النهضة»، وتزعمها القيادي محسن مرزوق[٣] بعد أن كان هو ذاته قد شارك في وقت سابق، بصفته قيادياً في ذات الحزب، في الدعوة إلى توخي هذا النهج التوافقي بوصفه ضرورة فرضتها نتائج الانتخابات، وسبيلاً أمثل لإنجاح المسار الانتقالي، ولترسيخ الديمقراطية في البلاد.

ثم سرعان ما تصاعدت أصوات قياديين آخرين من داخل حزب «النداء» أيضاً للاحتجاج على ضعف حجم تمثيلية حزبهم في الحكومة؛ ٨ وزراء لـ«النداء» من جملة ٤٢، مقابل ٤ لـ«النهضة»، و٣ لـ«الاتحاد الوطني الحر» و٣ لـ«آفاق تونس»، مع العلم أن كل وزراء

---

(١) صحيفة الصباح، الحصاد السياسي لسنة ٢٠١٦م، سنة الاستقالات والهزات، ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.
www.assabah.com.tn/article/129538

(٢) انظر: قناة فرنسا ٢٤، بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١٦م، بعنوان: «**تونس: حيثيات عملية بن قردان وتداعياتها**»
https://goo.gl/fjpo2y

(٣) انظر: موقع حقائق أونلاين، مقالة بعنوان: «**محسن مرزوق يدعو الصيد وكافة أعضاء حكومته إلى الاستقالة والتحول إلى فريق تصريف أعمال**»، بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٦م. https://goo.gl/EQCfXQ. ويُعد محسن مرزوق من مؤسسي حزب نداء تونس، ثم انشق عنه وأسس حزب «مشروع تونس».

السيادة كانوا من المستقلين. ولم يكن خافياً لدى الرأي العام أن متزعم هذه الاحتجاجات التي كانت في الحقيقة تعبر عن رغبة ضمنية في التدخل في تفاصيل الشأن الحكومي، والتحكم في بعض الملفات الحساسة، مثل ملف الفساد، والدفع نحو إحداث تحوير وزاري، هو حافظ قائد السبسي، ابن رئيس الدولة، والقيادي البارز في حزب «نداء تونس».

في هذه الأجواء من الضغط ومحاولات الإرباك المسلطة على حكومة الحبيب الصيد، وقع الإعلان في ٧ يوليو ٢٠١٦م عن تحوير وزاري تم بمقتضاه تغيير نصف الوزراء وكل كتاب الدولة. لكن ذلك التغيير لم يقلص من حملات الاتهام الصادرة عن الأوساط السياسية ضد الحكومة بالفشل حتى في ظل تشكيلتها الثانية، بل ازدادت التساؤلات الاستنكارية عن جدوى تغيير الوزراء في ظرف سياسي واقتصادي كان يقتضي تغيير السياسات.

وفي محاولة أولى لتخفيف الضغط على الصيد، اضطر رئيس الدولة في ١٠ فبراير ٢٠١٦م للتدخل من أجل إعلان دعمه لرئيس الحكومة والتعبير عن ثقته في «أن نجاح حكومته هو أمر ممكن». لكن تواصل الانتقادات، وتطور الأحداث بفعل احتداد الصراع داخل حزب الأغلبية الحاكم، وتغير الخارطة السياسية في البلاد، كل ذلك قد دفع رئيس الدولة لاحقاً (في ٢ يونيو ٢٠١٦) إلى أن يتخذ قراراً جديداً بالدعوة إلى تشكيل «حكومة وحدة وطنية» تضم أكبر عدد ممكن من الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية والنقابية. وقد فُهم من هذا القرار الرئاسي أنه دعوة ضمنية موجَّهة إلى الحبيب الصيد لكي يقدم استقالته، ولا يتسبب في مأزق سياسي خطير قد يعطل سير دواليب الدولة؛ نظراً إلى أن الدستور لا يمنح رئيس الجمهورية حق إقالته؛ لأن الإقالة، شأنها كشأن المصادقة على تعيين رئيس الحكومة، هي من اختصاص مجلس نواب الشعب.

لكن الصيد لم يقدم استقالته من تلقاء نفسه، رغم ما صرح به من تعرضه للضغوط والتهديدات من أجل دفعه إلى الاستقالة، ورغم ما عاينه من تقدم الأطراف السياسية والاجتماعية في إعداد وثيقة «اتفاق قرطاج» التي ستشكل برنامج «حكومة الوحدة الوطنية» المقبلة، والمصادقة عليها في ١٣ يوليو ٢٠١٦م، بل فضل احترام أحكام الدستور، وبقي يباشر مهامه، حتى بعد إعلان رئيس الدولة ترشيح يوسف الشاهد رئيساً للحكومة المقبلة، إلى حين مارس مجلس النواب صلاحيته في سحب الثقة عنه في ٣٠ يوليو ٢٠١٦م، في مشهد وصفه الملاحظون بالدرامي.

موسم الانشقاق وإعادة الانتشار

بالتوازي مع هذا المسار الحكومي المتغير، عرفت الخارطة الحزبية التونسية منذ بدايات سنة ٢٠١٦م تطورات متسارعة كانت في بعض أوجهها ناتجة عن صراعات داخلية وانقلابات أدت إلى أشكال من التفكك السياسي والتشظي التنظيمي، وكانت في بعض أوجهها الأخرى معبرة عن رغبات في إعادة البناء التنظيمي والانتشار بصيغ أخرى؛ إما بنية مواجهة أطراف سياسيين، أو استعداداً لخوض تجارب في المعارضة أو تهيئوا للمشاركة في الانتخابات المقبلة.

ولا ننسى أن نتائج انتخابات ٢٠١٤م التشريعية والرئاسية قد ألحقت ضرراً سياسياً وتنظيمياً بالغاً بعدد من الأحزاب التي ظلت تعاني من تبعاته إلى اليوم.

من ذلك أن حزب «المؤتمر من أجل الجمهورية» الذي كان يقوده رئيس الدولة السابق الدكتور محمد منصف المرزوقي لم يعد يملك في مجلس نواب الشعب إلا ٤ نواب. وقد أدى تبخر آمال أنصاره في فوز زعيمهم في الانتخابات الرئاسية الأخيرة إلى تقلص عدد الأتباع. لكن رئيسه وبعضاً من قياديه أصروا على الاستمرار في تنويع المحاولات لإعادة إخراج الحزب في هيئة جديدة من حيث الاسم والتنظيم، مع التمسك بدور المعارضة الصارمة للسلطة الجديدة، والاعتراض الصريح على توافق الحليف السابق «حركة النهضة» مع «نداء تونس» المحسوب في نظر جماعة المرزوقي على المنظومة القديمة. من ثم كانت المحاولة الأولى بتشكيل «حراك شعب المواطنين» في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤م، ثم تلتها بعد سنة مبادرة بديلة لتحويل التنظيم إلى حزب سياسي يحمل اسم «حراك تونس الإرادة»، وإعلان اندماج «حزب المؤتمر من أجل الجمهورية» ضمنه. وقد ظلت هذه التطورات تؤثر في الحياة الداخلية للحزب وفي العلاقة بين قياداته المؤسسة إلى اليوم.

ففي رد فعل على مبادرة تشكيل الحزب الجديد، وإعلان اندماج حزب «المؤتمر» ضمنه، رفضت مجموعة من قيادات الحزب الأصلي (من بينهم الوزير السابق عبدالوهاب معطر، والمحامي سمير بن عمر) ما اعتبروه انقلاباً داخلياً وسطواً على الأرصدة المادية والمعنوية للحزب، ورفعوا في ذلك شكوى إلى القضاء لم يصدر فيها حكم نهائي[٤].

---

(٤) الجريدة التونسية، سمير بن عمر لـ«الجريدة»: حراك تونس الإرادة قام بعملية سطو على المؤتمر، ٢ يناير ٢٠١٧م، الرابط: https://www.aljarida.com.tn/articles/3%

أما حزب «التكتل من أجل العمل والحريات» الذي يقوده الدكتور مصطفى بن جعفر رئيس «المجلس التأسيسي» السابق، فبعد أن عجز عن الفوز بأي مقعد في البرلمان، راح رئيسه مبكراً يبحث عن صيغة للعمل الجبهوي وفق توجه وصفه بالديمقراطي الاجتماعي، الذي لا يختلف خطابه كثيراً عن خطاب أقصى اليسار. فقد قال بن جعفر منذ سنة ٢٠١٥م: «إن المرجعية السياسية التي تقوم عليها الجبهة المنتظرة هي مقاومة التفاوت الاجتماعي، وتحقيق التنمية العادلة بين الفئات والجهات، وترسيخ الديمقراطية التشاركية»، واعتبر أن الجبهة ستعمل على أن تكون بديلاً عن اليمين السياسي الديني والليبرالي الذي يسيطر على الساحة السياسية في تونس منذ الانتخابات الأخيرة[٥]، وهو ما يُفهَم منه أن الرجل يسعى إلى التخلص من مخلفات ائتلافه مع «حركة النهضة» في زمن الترويكا، ويبحث ليس فقط عن مجرد فضاء مشترك للعمل السياسي يستخدمه إجرائياً، بل عن محضن يساري مغاير ينتمي إليه أيديولوجياً، ويتموقع فيه سياسياً بمضمون مغايِر لِما سبق.

لكن مبادرته التي ظل تحقيقها يتعثر باستمرار لاقت اعتراضاً من قِبل بعض قياديي حزب «التكتل»، وأبرزهم الناطق الرسمي باسمه محمد بنور؛ الذي استقال من كل مسؤولياته بالحزب وعبر عن رفضه لمنهج المعارضة الراديكالية، وعن اقتناعه بأن «بقاء حزب التكتل من أجل العمل والحريات على نفس الوضع سيؤدي به إلى الاندثار من المشهد السياسي». وناشد مصطفي بن جعفر بأن يتنحى من قيادة الحزب ويفسح المجال أمام قيادة جديدة[٦].

وكذا ظل المحامي والسياسي العتيق أحمد نجيب الشابي يواصل إلى اليوم محاولاته المتنوعة، بعيداً عن الحزب الجمهوري الذي كان يرأس هيئته التأسيسية، ثم ما لبث أن غادره منذ أواخر ٢٠١٤م للبحث عن فضاء سياسي جديد لم تتحدد ملامحه بعدُ، أو عن جبهة لم ترَ النور قد يلتقي فيها مع بعض أطراف التيار «الديمقراطي الاجتماعي»، كما راج الحديث في البداية، أو تضم الجميع، ومنهم بعض رموز النظام القديم «وكل من

(٥) تورس، ٧ قيادات حزبية رفيعة المستوى تجتمع لتشكيل جبهة ديمقراطية اجتماعية قبل صائفة ٢٠١٥، ٣٠ أبريل ٢٠١٥م، الرابط: www.turess.com/alchourouk/1106801

(٦) الصباح نيوز، محمد بنور: استقالة مصطفى بن جعفر لإعادة الروح إلى حزب التكتل، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦م، الرابط: / www.assabahnews.tn/article/134434

يحمل المشروع الديمقراطي» وفق تعبيره[٧]، عسى أن يحقق من خلال هذه الجبهة طموحه السياسي الذي قصُر عنه في انتخابات ٢٠١٤م؛ إذ لم يتمكن حزبه المذكور من الفوز إلا بمقعد واحد في البرلمان؛ اختير صاحبه ليكون ناطقاً رسمياً باسم حكومة الوحدة الوطنية، بينما انهزم هو ذاته – أي نجيب الشابي – في الانتخابات الرئاسية منذ الدور الأول.

في ضوء هذه المعطيات، يمكن للمرء أن يستنتج أنه باستثناء تجربة حزب «الجبهة الشعبية» التي تشكلت قبيل انتخابات ٢٠١٤م، من حوالي ١٢ حزباً يسارياً وعروبياً صغيراً ومتوسط الحجم، وظلت متماسكة نسبياً، ونجحت في أن تكون لها اليوم كتلة برلمانية قوامها ١٥ نائباً؛ فإن كل المحاولات الأخرى للتشكل الجبهوي وإعادة الانتشار في أوساط الأحزاب العلمانية واليسارية ظلت تراوح مكانها، إن لم نقل: تتعثر ولا تجد طريقها إلى التحقق.

انشقاقات الحزب الأغلبي: نداء تونس

إن المتأمل في مسيرة حزب «نداء تونس» يدرك أنه نشأ على هيئة الآلة الانتخابية الضخمة والفعالة، وليس على هيئة الجهاز الصالح لممارسة الحكم وفق القواعد التنظيمية والقانونية المطلوبة. هذا ما يفسر فوزه بالاستحقاقين الانتخابيين التشريعي والرئاسي، على حداثة سنه، من غير أن يكون قد عقد مؤتمره التأسيسي وأعدّ لوائحه التنظيمية وبنى هياكله بطريقة محكمة.

وهذا ما يساعد أيضاً على فهم طبيعة الأحداث التي جدت أثناء التآم المؤتمر التأسيسي لهذا الحزب، الذي ترأسه رافع بن عاشور بمدينة سوسة الساحلية في ٩ يناير ٢٠١٧م. وهي أحداث عكست خلافات داخلية عميقة وترجمت صراعاً حاداً أدى بالمؤتمرينَ إلى ممارسة العنف ضد بعضهم لحسم «معركتهم» على المواقع القيادية، والتوسل بأقذع خطابات الإدانة والتشهير المتبادل بينهم.

وقد تشتتت ولاءاتهم منذ ذلك المؤتمر بين «الهيئة السياسية» المنتخَبة في سوسة التي يرأسها حالياً حافظ قائد السبسي من جهة، و«الهيئة التسييرية» التي قدح أعضاؤها في

(٧) الصباح نيوز، أحمد نجيب الشابي: تخليت عن الحزب الجمهوري، وتونس اليوم تحتاج إلى مبادرة تضم الجميع، ٣ فبراير ٢٠١٧م، الرابط: www.assabahnews.tn/article/142576/

نتائج التصويت واتهموا قائد السبسي الابن بتجنيد أنصاره لممارسة العنف المادي حتى يتسنى له توجيه فعاليات المؤتمر والتحكم في نتائجه من جهة أخرى. وقد بلغ الصراع بين الهيئتين المتنازعتين على الشرعية داخل الحزب مبلغاً من التنافي المتبادل لم يقتصر أصحابه على استعمال العنف المادي أو اللفظي، بل تعدوهما إلى اتخاذ قرارات تجميد العضوية ضد بعضهم، وقرارات الطرد من الحزب[٨].

لم يجد هذا الصراع داخل حزب «النداء» طريقاً إلى التسوية التوافقية رغم تدخل رئيس الدولة لتهدئة التوترات والتقريب بين المواقف ووجهات النظر. ولم تقف تداعيات وقائع مؤتمر سوسة عند حد الاستقالات المتتالية من عضوية الحزب ومن عضوية الكتلة النيابية (٣١ استقالة أفقدت الحزبَ الأغلبية الحسابية في البرلمان)، بل تعدت هذا الحد إلى إقدام عدد من المنشقين على تشكيل أربعة أحزاب متمايزة الكيانات، هي: حزب «مشروع تونس» بقيادة محسن مرزوق[٩]، و«تيار المستقبل» بقيادة الطاهر بن حسين، و«حركة بني وطني» بقيادة وزير الصحة السابق سعيد العايدي، وأخيراً «حركة تونس أولاً» بقيادة رضا بلحاج.

ولا شك أن ظاهرة نشوء أحزاب متولدة عن الشقاق داخل حزب «النداء» تؤشر إلى أن الخلافات بين أبناء هذا الحزب عويصة ومستعصية؛ لكونها مستندة إلى خلفيات أيديولوجية وسياسية ومصلحية متنافرة، وقد تكون بالغة التناقض. لكن الثابت من جهة أخرى هو أن هذه الظاهرة المتصاعدة قد غذاها عامل أساسي هو اقتراب موعد الانتخابات المحلية التي من المقرر أن تُجرَى في الشهر الأخير من سنة ٢٠١٧م.

إن هذا الاستحقاق الانتخابي يقتضي من محترفي العمل السياسي -وأكثر المتصارعين الندائيين يبدون كذلك- أن يوفروا لأنفسهم الإطار الحزبي الذي يمكنهم من خوض الانتخابات المقبلة بمستلزماتها التنظيمية واللوجستية، سواء شكلوا قائماتهم تحت

(٨) اليوم السابع، «الهيئة التسييرية» لنداء تونس تقرر طرد حافظ قائد السبسي من الحزب، ٢٤ يناير ٢٠١٧م، الرابط: www.youm7.com/story/2017/1/24/3070016/

(٩) محسن مرزوق: من مؤسسي حزب «نداء تونس» وكان له حظوة لدى رئيسه الباجي قائد السبسي؛ إذ كلفه بإدارة حملتي «النداء» الانتخابيتين التشريعية والرئاسية، ثم ألحقه بقصر الرئاسة بقرطاج وزيراً مستشاراً لدى رئيس الجمهورية، وقدمه إبان زيارته لواشنطن للتوقيع على بروتوكول التعاون العسكري والإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك بحضوره. وقد علل مرزوق انتقاده لحزب «النداء» ولسياساته، ثم انسلاخه منه في وقت لاحق، بما عده تنكراً من قِبل رئيس الحزب الباجي قائد السبسي لحملته الانتخابية التي قامت على مبدأ التناقض مع «حركة النهضة» وعدم التوافق معها، ورفض إشراكها في السلطة.

رايات حزبية منفردة، أو بالتحالف مع أحزاب أو منظمات أخرى، أو بالشراكة مع مترشحين مستقلين.

ولنا أن نتساءل في هذا السياق: إذا كانت كل التشكيلات السياسية القائمة اليوم تقريباً موجِّهة اهتمامها نحو الانتخابات البلدية الوشيكة، ومتجندة لتحقيق الفوز فيها، فهل ستشكل هذه المحطة التاريخية مناسبةً لتفعيل الحكم المحلي واستكمال كيان الدولة المؤسساتي بكل تجرد عن آثار انتخابات ٢٠١٤م، وعن الصراعات الداخلية والبينية على الساحة الحزبية، وفي المجال الأيديولوجي، أم تراها ستكون محطة لتصفية الحسابات القديمة بين الإخوة الأعداء داخل كل حزب على حدة، وبين الخصوم العقائديين والسياسيين على وجه العموم؟

مدار سوق الجبهات ومحاذيرها

لقد تعددت في الساحة التونسية محاولات التشكل الجبهوي في الأشهر الأخيرة، وتعددت إخفاقات تلك المحاولات أيضاً، وهو ما يسوّغ الحديث عن سوق مفتوحة على كثير من العروض والمساومات والصفقات. لكن ما يجمع بين تلك المحاولات الجبهوية هو صدورها في الغالب عن أحزاب وجماعات علمانية معارضة للسلطة الحالية، وسعي أكثرها إلى تحديد أهدافها وبرامج عملها بتأكيد التضاد مع الآخر المتمثل ضمن المشهد التونسي الحالي في الإسلام السياسي، وخاصة «حركة النهضة». فمدار المشاورات العديدة الجارية في هذه المرحلة بين الأحزاب الساعية إلى إرساء واقع عمل جبهوي فيما بينها؛ لا يكاد يخرج عن إعلان مخالفة مشروع «حركة النهضة» ورفض التحالف السياسي معها مستقبلاً.

وسواء عللنا هذا الموقف التمايزي بضرورات التنافس الانتخابي التي عادةً ما تكون ظرفية ومؤقتة، أو عللناه بوجود تناقضات حقيقية بين مختلف أصحاب المشاريع الجبهوية وبين «النهضويين» على المستوى العقدي أو المجتمعي والسياسي، فإن تطور المشهد السياسي التونسي، سواء في مرحلة ما قبل الثورة، أو في التي تلتها، قد أفاد أن تعريف الذات عن طريق تعميق التضاد مع الغير ضمن المجتمع الواحد ينطوي على ثلاثة محاذير أساسية تتعلق بالأفراد والأحزاب والجمعيات، وتتعلق أيضاً بالمجتمع ككل، وهي:

١- عدم قدرة الأفراد والجماعات في أجواء من هذا القبيل على بناء المشروع السياسي المنشود بصورة واعية ومستقلة، أي بالاعتماد على المبادئ والقيم، والحرص على خدمة الوطن والمصلحة العامة.

٢- انعدام الإيجابية لدى المنتصرين لهذه الدعوى، مع العلم أن من أهم ما تتكرس به الإيجابية المنشودة هو الاجتهاد والإبداع والتنافس النزيه لصياغة أفضل المشاريع والبرامج الكفيلة بتنمية البلاد وإصلاح أوضاعها، بعيداً عن الركون إلى انتقاد الآخرين والاشتغال بعيوبهم.

٣- زرع بذور الإقصاء لدى النخب وفي أذهان عموم الناس، نتيجة الهوس بإدانة المختلفين ومنع التآلف معهم. بينما يقتضي الاجتماعُ المدني إدارةَ الاختلاف بطريقة رشيدة على قاعدة الاحترام وضمان الحقوق واعتماد أساليب التواصل والحوار.

على سبيل الخاتمة

أخيراً لا نختم هذا التأمل في المشهد التونسي الحالي دون أن نطرح سؤالاً يتعلق بمستقبل البلاد في ظل الخصوصية التي تتميز بها «حركة النهضة» التونسية، فهذه الحركة قد خرجت من مؤتمرها الملتئم في ٢١، ٢٢، ٢٣ مايو ٢٠١٦م معلنةً قطيعتها مع «الإسلام السياسي» وتبنيها لمبدأ «الإسلام الديمقراطي»، وتخصصها في الشأن السياسي دون العمل الدعوي. فهل سيكون هذا التوجه الجديد مساعداً على تخفيف وتيرة الصراع بينها وبين خصومها التقليديين من العلمانيين واليساريين، أم أن واقع التماسك التنظيمي والعمل الدؤوب -الذي تبدو عليه هذه الحركة من خارجها- من شأنه أن يثير مزيداً من المخاوف لدى خصومها؛ فيتخذوا من كل المحطات السياسية -ومنها الانتخابات المحلية طبعاً- مناسبات لشيطنتها ومواجهتها؛ من أجل إرباك أدائها الانتخابي وتوتير الأجواء العامة في البلاد؟ إن الأشهر القليلة المقبلة كفيلة بالإجابة عن كل هذه التساؤلات..

الاقتصاد التونسي بين الإمكانات وهشاشة التوازنات العامة

علي الشابي
جامعة تونس، خبير مستشار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى
وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية

مقدمة

أثبتَ الاقتصاد التونسي خلال العقدين الماضيين قدرةً على تخطي الهزات الناجمة عن الصدمات التي يتلقاها، وذلك للعوامل الآتية:

(١) المرونة التي يحظى بها، وهي نتيجة لتنوّعه؛ إذ إن الأنشطة الاقتصادية العديدة التي تشكّل نظام الإنتاج لا يتعدى كل منها ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهي كذلك نتيجة:

(٢) لرأس المال البشري؛ حيث نسبة المتعلمين تفوق الـ ٩٨٪، ومتوسط أعمار ثلث السكان أقل من ١٨ سنة، علاوة على النسب العالية للحاصلين على الدرجات العليا في التعليم.

(٣) الانفتاح الاقتصادي والتجاري.

(٤) نظام إنتاجي قائم في معظمه على شركات صغيرة ومتوسطة الحجم تتمتع بالنشاط والمرونة.

وقد دُعّمت هذه العوامل بالموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي يربط بين أفريقيا وأوربا، والمناخ المعتدل والثروات الزراعية الهامة؛ حيث تنافس تونس كبرى الدول في تصدير زيت الزيتون والحوامض والبرتقال ذي الجودة العالية، مع العلم أن نصف مساحتها قابلة للاستغلال الزراعي والصناعي والعمراني، كذلك فإن سواحلها تمتد قرابة ١١٤٨ كم، ومنها ٥٧٥ كم من الشواطئ الرملية. ولهذه العوامل الإيجابية أحرزت تونس متوسط نمو اقتصادي حوالي ٤,٨٪ سنوياً خلال كل الفترة ما قبل ٢٠١٠م. لكن هذه النسبة قريبة جداً من مستوى النمو الكامن (Potential Growth)؛ وهو الأمر الذي يُنبِئ عن وصول نمط التنمية إلى أقصاه، ودخوله في مرحلة عدم القدرة على مسايرة النسق المتزايد للوافدين الجدد إلى سوق العمل، وخاصة الحاصلين على الشهادات العليا؛ فقد أصبح التوظيف وتداعياته الاجتماعية محور التحديات في البلاد. إضافة إلى ذلك؛ فإن التوازنات الاقتصادية العامة بدأت تختل منذ بداية سنة ٢٠١١م؛ حيث تعطلت عجلة الإنتاج والاستثمار وبات الاقتصاد في حاجة ملحة لإصلاحات هيكلية ترتقي بنسبة النمو الاقتصادي إلى مستوى أعلى، لكن هذه الإصلاحات الهيكلية تعطلت وتأخر تنفيذها، وظل الحديث عن تحديات «المرحلة الانتقالية» صُلب كل التقارير والقراءات. وقد ألقت

(هذه التحديات) بظلالها على واقع الاقتصاد التونسي سنة ٢٠١٦م. فما هي تحديات المرحلة الانتقالية في بعدها الاقتصادي؟ وما هي حصيلة الأنشطة الاقتصادية في هذا العام؟ وما هي التقديرات المستقبلية؟

أولاً: أهم تحديات الاقتصاد التونسي في المرحلة الانتقالية

تتلخص أهم التحديات الاقتصادية الحالية في الآتي:

(١) تقليص التفاوت الجهوي (بين المناطق) الذي ترسخ منذ عقود، ويحتاج إلى إستراتيجية شاملة ومصادر تمويل. فهذا التفاوت الجهوي والاجتماعي هو سبب الهجرة الداخلية وعدم التوازن الديموغرافي، واتساع دائرة القطاع غير المهيكل، والتوسع العشوائي للمدن...

(٢) تقليص التفاوت الاجتماعي الذي يمنع كل المواطنين من الانتفاع من ثمرة التنمية؛ وذلك بتعميم المرافق العامة؛ من صحة ونقل وتعليم، وحماية اجتماعية، وتمكين فقراء الحال من الصعود في السُّلَّم الاجتماعي عبر الاستفادة من الاستثمار في رأس المال البشري.

(٣) الارتقاء بمتوسط النمو في بعديه الحقيقي الاقتصادي والمالي إلى مستوى أعلى؛ تفادياً لمخاطر عدم استدامة الدين، والعجز في المالية العامة الناجم عن العجز الهيكلي في المؤسسات العامة ومنظومة الدعم والتغطية الاجتماعية، وضعف «الحوكمة».

(٤) الارتقاء بالمردودية المؤسسية بإعادة النظر في النظم القائمة عليها.

ولكن لا يزال الاقتصاد التونسي متصفاً بجملة من الاختلالات في سياق الانتقال المؤسسي الذي يمر به منذ سنة ٢٠١١م؛ ذلك أن النمو -الذي هو أهم مؤشر يختزل الأداء الاقتصادي برمته- لم يرجع إلى سالف نسقه؛ لعدة معوقات، أهمها:

١- تراجع الاستثمار الخاص عن نسقه المسجل في التسعينيات من القرن الماضي والعِقد الأول من القرن الحالي. ونذكر في هذا الصدد أن التوجه التحرري الذي اعتمدته السلطة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ بإقرار محفزات ضريبية

وبنكية لصالح المشاريع الاستثمارية الخاصة، مع بعث نظام تدريبي مهني يوظَّفُ خرّيجُوه من قبل القطاع الخاص؛ قد أفرز طبقة جديدة من المستثمرين في القطاع الخاص الذين ساهموا بقدر مهم في التوظيف وفي نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولما كانت البلاد تمر بالانتقال المؤسسي فقد تدهور مناخ الأعمال وضعفت الدولة، وشهدت البلاد عدم استقرار سياسي واجتماعي أفقد رأس المال ثقته في ربحية استثماره، وظل هذا الأخير في وضعية انتظار إصلاحات قد أُعلن عنها ولم تكتمل حتى ٢٠١٦م. وفي هذه الأثناء تراجع الاستثمار الخاص، وتبعاً لذلك التوظيف، ولم يُنفَّذ الاستثمارُ العام كلياً الذي تم إقراره في الميزانية العامة.

ويبين الرسم التالي تطور التكوين الرأسمالي الثابت خلال السنوات الأخيرة؛ حيث إن التغيير السنوي لم يصل إلى مستوى سنة ٢٠١٠م. وبالنظر إلى أن الاستثمار العام السنوي يقارب ٥ آلاف مليون دينار (أي نحو ٢,٥ ألف مليون دولار) فإن التغييرات السلبية في الاستثمار الخاص ستكون أكثر مما يبرزه الرسم البياني التالي:

الرسم البياني ١: تغير التكوين الرأسمالي الثابت (٢٠١٠-٢٠١٦م)

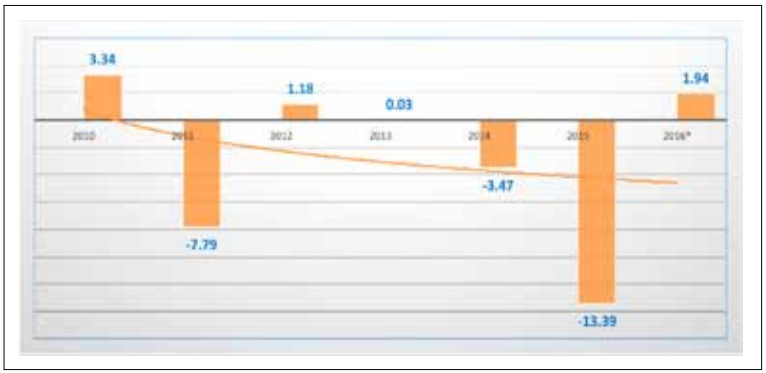

المصدر: بيانات البك الدولي (٢٠١٦م) والمعهد الوطني للإحصاء لوزارة التنمية والتعاون الدولي[١٠].

١- تزامن المرحلة الانتقالية بعدم الاستقرار في الأسواق العالمية والركود الاقتصادي في منطقة اليورو التي تمثل الشريك التجاري الأهم لتونس، بل وكذلك بعدم الاستقرار

(١٠) انظر: موقع إحصائيات تونس www.ins.tn

في المحيط الإقليمي والحرب الأهلية في ليبيا وتداعياتها السلبية على سوق العمل بتونس، وكذلك على موارد الرزق للعديد من سكان الجنوب التونسي... لذلك، وإضافة إلى انخفاض الاستثمار، فإن نسبة البطالة قد ارتفعت إلى زهاء ١٩٪ عام ٢٠١١م، وظلت مرتفعة إلى ١٥,٥٪ سنة ٢٠١٥م.

٢- عدم الاستقرار السياسي؛ حيث إن الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الستة الماضية لم تستقر كل منها أكثر من عام واحد، وهذا من شأنه أن يقف عائقاً أمام تنفيذ البرامج، ولا يعطي رسالة إيجابية للمستثمرين في الداخل والخارج. وإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي، فإن البلاد كانت كذلك تعيش حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي؛ حيث إن الإضرابات والمطالب الاجتماعية قد حالت دون عودة النظام الإنتاجي إلى سالف عهده.

٣- عدم الانتفاع بالدعم الخارجي في تمتين آلة الإنتاج المحلي؛ إذ الدعم الخارجي كان في معظمه ديوناً مرتبطة بإصلاحات تخص التوازنات المالية العامة ذات الطابع «المحاسباتي الضيق» أكثر منه في عمق نظام الإنتاج.

٤- عدم اعتماد التخطيط الإستراتيجي في اختيارات السياسات الاقتصادية العامة. ومع أن السلطة قد تبنّتْ «رؤية» و«خطة خمسية ٢٠١٦-٢٠٢٠م»، لكن هذه الأخيرة لا تتضمن جوهر أهداف «الجمهورية الثانية» المعلَنة بالدستور، علاوة على اختلالات فنية عديدة -لا يسع المجال لتفصيلها- لا تجعلها ترتقي في بعدها المنهجي إلى الخطط والرؤى المعتمدة في دول عربية أخرى...

٥- هشاشة الاقتصاد الكلي في العديد من المواطن، في ظل غياب تام لسياسات التعديل الكلي، خصوصاً في الأعوام الثلاث الأخيرة. وهذه الهشاشة تكمُن في عدم قدرة الاقتصاد على الحفاظ على استدامة العجز في المالية العامة، وهو ما يترتب عليه استدامة الدين العام. ومعلوم أنه في غياب نمو مرتفع تصبح الصدمات العشوائية الخارجية ذات تأثير سلبي في الموازنات المالية العامة. فكلما تدهور الدينار بالنسبة إلى الدولار كلما اتسع العجز، حيث إن تونس بلد مورِّدٌ لمواد الطاقة التي تدعمها من المال العام، ولأغلبية وسائل الإنتاج الرأسمالية، وكلما انخفضت إيرادات القطاعات التصديرية، مثل السياحة والمعادن والصناعات التحويلية، كلما اتسع العجز

الخارجي، وتلاه العجز الداخلي، ولجأت السلطة إلى الدين الداخلي الذي يكون على حساب الاستثمار، والدين الخارجي الموجه للموازنة العامة، والذي يقلص من الفرص لتمويل المشاريع المنتجة والمولدة للوظائف.

ومن ناحية أخرى، تمر أغلب الشركات والمؤسسات العامة وصناديق التغطية الاجتماعية بمصاعب مالية؛ أفضت إلى عجز هيكلي وجب على الحكومة أن تغطيه؛ مما يزيد في عمق الهشاشة في المالية العمومية. وهذا العجز الهيكلي أسبابه عديدة ومرتبطة بالحكومة وبنمط إدارتها وطرق التوظيف فيها ومناهج إستراتيجياتها وتقديراتها المستقبلية... وهي تحتاج إلى إصلاحات عميقة للرفع من مردوديتها...

ثانياً: واقع الاقتصاد التونسي عام ٢٠١٦م

شهد سنة ٢٠١٦م تعيين رئيس حكومة جديد إثر تدهور جُل المؤشرات الاقتصادية؛ من سعر الصرف، وتباطؤ النمو، واستمرار البطالة بنسب عالية، واحتجاجات اجتماعية، وتجاذبات بين نقابة العمال ومؤسسة أرباب العمل... فكان المناخ الاقتصادي والاجتماعي متوتراً. وفي نفس الوقت تباطأت الحكومة في اعتماد مصفوفة الإصلاحات المصاحبة لقرض ممنوح من صندوق النقد الدولي؛ وهو الأمر الذي أجّل صرف القسط الثاني من القرض، مع ما لهذا التأجيل من تداعيات سلبية.

وتستهدف هذه الإصلاحات بالأساس:

(١) تقليص عجز المالية العامة بالتخفيض في حصة كتلة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بإيقاف التوظيف بالقطاع العام، والتسريح الاختياري للموظفين، وتأجيل الزيادات في الأجور، وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية بالقطاع العام باعتماد منهجية الإدارة بالأهداف، ودراسة إمكانية خصخصة البعض منها، والتفويت في مساهمة الدولة في بعض المؤسسات البنكية...

(٢) إصلاح المنظومة البنكية بتدعيم آليات المساءلة والشفافية، وإعطاء البنك المركزي صلاحيات أكثر للمراقبة المالية، والمزيد من الاستقلالية، لكن مع تدخل أقل في السوق النقدية وسوق الصرف.

(٣) اعتماد نظام صرف أكثر مرونة، بغرض الوصول إلى القيمة الحقيقية لسعر الصرف.

ولأن هذه الإصلاحات ليست شاملة لكل نظام الإنتاج، ولم تكن موضوع وفاق بين مختلف أصحاب المصالح، ولا يمكن أيضاً أن تُعتمد دفعةً واحدةً، فضلاً عن أن تعطي أُكلها في الأجل القصير، فإن الأداء الاقتصادي عام ٢٠١٦م كان منخفضاً، فالنمو الاقتصادي لم يتجاوز ١٪ مثلما يبينه الجدول أدناه.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاعين الزراعي والصناعي نميا بنسبتين سالبتين خلال عام ٢٠١٦م, أي بـ(-٨ ٪) و (- ٢,٢٪) تباعاً. وأما النسبة الأكبر من النمو -ولو أنها منخفضة- فهي لقطاع الأنشطة غير المسوقة والمتكونة في غالبها من الخدمات العامة، أي أجور الموظفين في القطاع الحكومي.

الجدول ١: النمو القطاعي بالأسعار الثابتة (٪)

قطاع الزراعة والثروة السمكية	-٨
قطاع الصناعات التحويلية	١
القطاع غير الصناعي	-٢
الأنشطة المسوقة	٢
الأنشطة غير المسوقة	٣
نمو الناتج المحلي الإجمالي	١

المصدر: بيانات المعهد الوطني للإحصاء. وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي [١١].

وقد أثر هذا البطء في النمو سلباً كما يلي:

- أثّر في الموازنة العامة بارتفاع نسبة العجز العام من ٥,٧٪ سنة ٢٠١٥م إلى ٦,١٪ سنة ٢٠١٦م، إضافة إلى الطابع الهيكلي للعجز الناجم عن عدة أسباب -مثلما أسلفنا- أهمها ضعف المردود الضريبي، وعجز الشركات العامة والصناديق الاجتماعية. ويبين الجدول التالي مثالاً على العجز:

(١١) انظر: موقع إحصائيات تونس www.ins.tn

الجدول ٢: العجز الهيكلي للصناديق الاجتماعية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

	مخزون المتأخرات في نهاية عام ٢٠١٦م	الحاجة للتمويل عام ٢٠١٧م
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (القطاع العام)	١,٢	٠,٥
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (القطاع العام)	٠,٨	٠,٥
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	٠,٥	...
المجموع	٢,٥	أكثر من ١

المصدر: وزارة المالية التونسية [١٢] وتقرير صندوق النقد الدولي. المادة الرابعة. يوليو ٢٠١٧م.

ويبين هذا الجدول ضخامة عجز الصناديق الاجتماعية الذي يرتفع إلى ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل تقريباً عجز كل البنوك في القطاع العام التي احتاجت إلى «الرسملة». ويبدو أن السلطة تعهدت بضخ ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الصناديق من الموازنة العامة لسنة ٢٠١٧م.

- أثر في العجز التجاري الذي ارتفع من ١٣,١٪ سنة ٢٠١٥م إلى ١٤,٠٢٪ سنة ٢٠١٦م، مما تداعى على الدين العام (ذي الجزء الأكبر الخارجي) الذي ارتفع من ٦١٪ سنة ٢٠١٥م إلى ٦٢٪ سنة ٢٠١٦م. وهي نسبة مرتفعة في ظل ضغوط تضخمية وتدهور متواصل لقيمة الدينار مقارنة بالدولار، مع انخفاض إجمالي الاحتياطيات الدولية إلى ٥,٨ مليار دولار في نهاية السنة، بما يغطي ٣,٤ أشهر من الواردات.

وتجدر الإشارة إلى أن الدين العام أصبح غير مستدام لثلاثة أعوام متتالية (٢٠١٤-٢٠١٦م)، وهذا يحصل لأول مرة منذ أكثر من أربعين عاماً، وهو مؤشر على هشاشة في الاقتصاد الكلي، ويمثل خطر إضعاف أداء المالية العامة. وفيما يتعلق بالتوظيف، فإن نسبة البطالة استمرت مرتفعة (١٥,٤-١٥,٥٪) خصوصاً ضمن الفتيات (٢٢-٢٣٪) وحاملي الشهادات العليا (٣٣٪)، وهي قابلة للارتفاع ما دام الاستثمار الخاص لم يرتفع بالنسق الكافي.

(١٢) انظر: موقع وزارة المالية التونسية www.finances.gov.tn

الجدول ٣: ملخص للأداء الاقتصادي الكلي لسنة ٢٠١٦م

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
العجز في الميزانية (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٣,٣	٥,٥	٥,٨	٥,٠	٥,٧	٦,١٠
نسبة الدين العام (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٤٤,٦	٤٤,٧	٤٦,٦٠	٥٠,٨	٦١,٨	٦٣
توازن الميزان التجاري (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	١٣,٣-	١٦,٦-	١٥,٦-	١٦,٧-	١٣,١-	١٤,٠٢-
التضخم (٪)	٣,٤	٤,٤	٥,٩	٥,١	٥,٥	٤,٩
معدل البطالة (٪)	١٨,٩	١٦,٧	١٥,٣	١٥,٠	١٥,٤	١٥,٥
- الذكور (٪)	١٥,٤	١٣,٩	١٢,٨	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥
- النساء (٪)	٢٨,٢	٢٤,٢	٢١,٩	٢١,١	٢٢,٦	٢٣,١
النمو الاقتصادي (٪)	١,٩-	٣,٩	٢,٤	٢,٣	٠,٨	١,٠

المصدر: وزارة المالية [١٣] وتقرير صندوق النقد الدولي. المادة الرابعة. يوليو ٢٠١٧م

وفيما يتعلق بمعدل التضخم فقد كان نحو ٥٪ في سنة ٢٠١٦م مدفوعاً بانخفاض أسعار الصرف، وزيادات الأجور ونمو الائتمان الذي تسارع إلى نحو ١٠٪ في نهاية ٢٠١٦م، خاصة للاستهلاك. كما انخفضت قيمة الدينار بنسبة ١٨٪ بالقيمة الاسمية الفعلية خلال سنة ٢٠١٦م لعدة أسباب، من بينها عدم اليقين السياسي، والطلب القوي على النقد الأجنبي لواردات الطاقة.

ثالثاً: التوقعات المستقبلية

حسب الجدول أدناه المتعلق بتوقعات الواقع الاقتصادي التونسي في الأعوام المقبلة الذي قام به صندوق النقد الدولي ووزارة المالية؛ فإن النمو الحقيقي سيرتفع بصفة متواصلة من ٢,٣٪ سنة ٢٠١٧م إلى ٤,٣٪ سنة ٢٠٢٢م، وإن التضخم المالي سيستقر في منحى تنازلي، مع ما يستتبع ذلك من استقرار في الاحتياطي الرسمي.

(١٣) انظر: موقع وزارة المالية التونسية www.finances.gov.tn

الجدول رقم ٤: توقعات وزارة المالية التونسية وصندوق النقد الدولي لمستقبل الواقع الاقتصادي التونسي

	المحرَز		المتوقع					
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)	١,١	١,٠	٢,٣	٣,٠	٣,٥	٤,١	٤,٣	٤,٣
مؤشر أسعار المستهلك (٪)	٤,٩	٣,٧	٤,٥	٤,٤	٤,٠	٣,٨	٣,٦	٣,٥
الحساب الجاري: (٪) من الناتج المحلي الإجمالي)	-٨,٩	-٩,٠	-٨,٥	-٨,١	-٧,٥	-٧,١	-٦,٥	-٦,١
الاحتياطيات الرسمية الإجمالية (تريليونات دولار أمريكي)	٧,٤	٥,٩	٧,٣	٨,٢	٨,٥	٩,١	٩,٥	٩,٨
الاحتياطيات الرسمية الإجمالية (أشهر من الواردات)	٤,١	٣,٤	٤,٣	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٤,٧

المصدر: وزارة المالية التونسية[١٤] وتقرير صندوق النقد الدولي. المادة الرابعة. يوليو ٢٠١٧م.

ولم تكن هذه التقديرات غير قائمة على فرضيات ومناهج فنية فقط، بل وكذلك على تعهد السلطة التونسية بالمضي قدماً نحو ترشيد الإنفاق العام، والتقليص من دعم المحروقات، والزيادة في الموارد الضريبية، مثلما يبينه الجدول أدناه:

الجدول ٥: موارد إضافية لسنة ٢٠١٧م لتغطية العجز

	مليون دينار	٪ من الناتج المحلي الإجباري
الضرائب غير المباشرة	١,١١٦,٠	١,١
الضرائب المباشرة	٦٠,٠	٠,١
تدابير أخرى	١٣٨,٠	٠,١
مجهود جمع الضرائب وأموال الدولة (بما في ذلك المتأخرات الضريبية)	٣٠٠,٠	٠,٣
المجموع	١,٦٦٦,٠	١,٦

المصدر: تقديرات وزارة المالية منشورة في تقرير صندوق النقد الدولي. المادة الرابعة. يوليو ٢٠١٧م.

(١٤) انظر: موقع وزارة المالية التونسية www.finances.gov.tn

ويبدو أن السلطة ستلجأ في مثل هذا «الإطار متوسط الأجل للإنفاق العام» المتفائل نسبياً، إلى السياسة الضريبية غير المباشرة (أي الزيادة في الأسعار بعنوان الضريبة و/ أو رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية أو بعضها وعن النقل) بوصفها اختياراً محورياً لتغطية العجز العام. ولا نظن أنها أفضل طريقة لدعم المالية العامة، خاصة أن نسبة النمو المرتفعة نسبياً لا نرى أنها ستتحقق في ظل عدم توجيه الإصلاحات نحو الارتقاء بمردودية القطاعات الإنتاجية، التي تتطلب سياسات صناعية وإصلاحات عميقة لم تُعتمَد بعد. ومن جهة أخرى, تحتاج السياسات الضريبية إلى سياسة تواصل ووفاق بين الأطراف الاجتماعية قبيل الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠١٩م. ولا نظن أن هذا الشرط سيُستجاب له.

الخاتمة

استمرت الهشاشة الاقتصادية في تونس سنة ٢٠١٦م؛ ذاك أن النمو ما زال ضعيفاً، والضغوط التضخمية مستمرة، والعجز العام قد اتسع، والدين العام قد تضخم وأضحى في مستويات غير مستدامة، علاوة على ارتفاع نسبة البطالة، خاصة لأصحاب الشهادات العليا. ومع ذلك، في ظل تقلبات الأسواق العالمية، وركود النمو الاقتصادي في العديد من البلدان والتكتلات الإقليمية -مثل منطقة اليورو، التي تُعد الشريك التجاري الأهم لتونس-؛ فإن الاقتصاد التونسي قد أثبت مرونة في التعامل مع الصدمات الخارجية. وهذه المرونة ناتجة عن عوامل هيكلية، أهمها التنوع الاقتصادي في النظام الإنتاجي الوطني والمؤهلات؛ من حيث رأس المال البشري للقوى العاملة. وحيث إن هذه الهشاشة قد استمرت خلال المرحلة الانتقالية الحالية؛ فإن الإصلاحات العميقة الضرورية لم تجد الاهتمام الكافي، والتي اقتصرت على التقليص من عجز المالية العامة؛ باعتماد تدابير مصاحِبة للقروض الممنوحة من المؤسسات المالية العالمية، وأبرزها صندوق النقد الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير المتخذة قائمة أساساً على التقليص من الإنفاق العام في موازنة التسيير، وبذل الجهد في الحصول على موارد ضريبية لم تُجمَع من جهة، والتقليص من تدخل البنك المركزي في السوق النقدية وسوق الصرف من جهة أخرى، وذلك في توجه ليبرالي يمنح لآليات السوق مهمة التعديل. ولئن كانت الحكومة مقدِمة على الحل الضريبي غير المباشر في العام المقبل؛ فإن أسئلة هامة تطرح:

- إلى أي مدى يمكن للسياسة الاقتصادية أن تكون محصورة أساساً في الحل الضريبي؟ ألا يكون ذلك مرتبطاً بمدى التوافق الذي يمكن أن يتهدد خلال المستحقات الانتخابية؟
- إلى أي مدى يمكن أن تعتمد السياسة الاقتصادية الخارجية على التداين؟
- متى ستهتم الحكومة بإشكاليات أعمق من التوازنات المالية؛ مثل التنمية في الجهات والإصلاحات الهيكلية في نظام الإنتاج، حتى يصبح أكثر جدوى وأكثر تنافسية وأكثر قدرة على توليد التوظيف؟

موريتانيا

بين أزمة سياسية داخلية وعلاقات خارجية متوترة

يعقوب بن محمد الأمين
جامعة لعيون - موريتانيا

توطئة

شهدت الساحة الموريتانية عدة تطورات في المجال السياسي طوال العام ٢٠١٦م؛ كانت في أغلبها استمراراً لملفات سابقة أو قضايا طرحت نفسها بإلحاح خلال العام ٢٠١٥م، سواء ما تعلق بالحوار السياسي، أو بعض الأزمات الداخلية، أو استضافة القمة العربية، أو حرية التعبير وحقوق الإنسان.

كما شهد العام ٢٠١٦م تعديلين وزاريين جزئيين، كان أولهما في التاسع من شهر فبراير، وأطاح بوزراء: الخارجية حمادي ولد أميمو، والشؤون الاقتصادية والتنمية سيد أحمد ولد الرايس، والصحة أحمد ولد جلفون، والتهذيب با عثمان، والإسكان والعمران والاستصلاح الترابي سيدي ولد الزين. أما الثاني فكان في الأول من شهر أبريل بعد أيام من وفاة وزير المياه السابق محمد ولد خونا. واحتفظ محمد الأمين ولد الشيخ بعد هذا التعديل بصفة الناطق الرسمي باسم الحكومة؛ حيث تم تعيينه وزيراً للثقافة والصناعة التقليدية قادماً من وزارة العلاقات مع البرلمان.

إلا أن الجديد الذي حملته سنة ٢٠١٦م فيتعلق أساساً بمستوى الحسم الذي حصل في ملفات مهمة ظل الجميع ينتظرها بترقب، وشكلت حدثاً نوعياً في تاريخ موريتانيا السياسي.

ولعل الحديث عن مجمل تلك القضايا يمكن تلخيصه في معالجتها من خلال النقاط التالية:

استمرار الأزمة السياسية الداخلية

ولج المشهد السياسي الموريتاني عامه الحالي في ظل استمرار الأزمة السياسية التي تعدها معظم التشكيلات السياسية العائقَ الأبرز أمام تطور البلد؛ حيث بدت ملامح التشرذم السياسي باديةً للعيان من خلال تعثر جهود الحوار السياسي الشامل، وانقسام منتدى الديمقراطية والوحدة[1] (أكبر التحالفات السياسية المعارضة في البلاد)، وتباين مواقف

(١) يشكل المنتدى التجمع الثالث للمعارضة خلال حكم الرئيس الموريتاني الحالي محمد ولد عبدالعزيز، حيث كان أول تجمع لها هو الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية، والتي تشكلت لمواجهة الانقلاب، تلتها منسقية المعارضة بُعيد انتخابات ٢٠٠٩م، فالمنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة ما بعد الانتخابات التشريعية والبلدية ٢٠١٣م، ويتشكل من أربعة أقطاب:
- القطب السياسي: ويضم نحو ١٤ حزباً، أغلبها ضعيف التأثير والقوة السياسية.
- القطب النقابي: ويضم أربع مركزيات نقابية.
- قطب المجتمع المدني: ويضم عشرات المنظمات غير الحكومية، وأغلبها ضعيف التأثير.
- قطب الشخصيات المستقلة: ويضم رئيساً سابقاً وحقوقيين وضباطاً ووزراء متقاعدين، أغلبهم ينتمي إلى حزب الرئيس الأسبق معاوية ولد الطايع.

أحزاب «المعاهدة» بشأن المواقف السياسية المطروحة، علاوة على حيرة الأغلبية وبوادر خلافات عميقة بينها، خصوصاً بعد تلميح الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز بعدم ترشحه لمدة رئاسية ثالثة.

فقد أدى اختلاف وجهات النظر بين عدد من الأحزاب الكبيرة داخل المنتدى بشأن طبيعة التعاطي مع السلطة الحاكمة، والاستجابة لدعوات المشاركة في الحوار؛ إلى انقسام حقيقي داخل صفوفه، نجم عنه انسحاب أكبر الأحزاب المؤسسة له، وهو حزب تكتل القوى الديمقراطية الذي يقوده زعيم المعارضة الموريتانية السابق أحمد ولد داداه.

كما بدت للعيان أيضاً بوادر التصدع في كتلة أحزاب المعاهدة من أجل التناوب السلمي على السلطة، التي كانت تجمع أحزاب التحالف الشعبي التقدمي، والوئام الديمقراطي، والصواب؛ حيث تباعدت الشقة بينها حينما ابتعد حزب «التحالف» عن حزبيها الباقيين، كما ابتعد أكثر من الحكومة الموريتانية، ومن الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز، قبل أن يشارك لاحقاً في الحوار الشامل، وينسحب من جلساته احتجاجاً على نقاش المدة الرئاسية الثالثة.

وقد كانت رسائل السلطة في بادئ الأمر إلى التحالف الشعبي التقدمي جلية، حيث أُلغيت زيادة في ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يرأسه زعيم الحزب مسعود ولد بلخير، كما أُوقفت رواتب عماله طوال ثلاثة أشهر، قبل أن يُصرف بعضها، ويتواصل إيقاف رواتب الأشخاص المحسوبين على ولد بلخير.

ولم تتأخر ردة فعل التحالف؛ حيث أصدر بيانات تصعيدية؛ كان أحدها رداً على نفي ولد عبدالعزيز في مؤتمره الصحفي بإنواذيبو لوجود ممارسة العبودية في موريتانيا، فيما كان الثاني إعلاناً لحالات استرقاق في المناطق الشرقية، محملاً النظام مسؤوليتها، وداعياً مناضليه إلى رص صفوفهم، والأحزاب السياسية إلى الكشف عن مواقفها بكل قوة.

وفي المشهد الآخر من الصور غلبت الحيرة والارتباك على تصرفات كتلة الأغلبية الحاكمة (تتشكل من نحو ٦٠ حزباً سياسياً، يتزعمها حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، فيما يتولى رئاستها الدورية رئيس حزب الفضيلة عثمان ولد الشيخ أحمد أبو المعالي منذ عدة سنوات).

وتتحدث أوساط إعلامية عن صراعات بينية تعكس جزءاً من صورة الحيرة، تتصاعد وتيرتها في الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز، مؤكدين أن فشل المحاولات المتكررة لإطلاق الحوار السياسي مع المعارضة خلال السنوات الماضية لا يعود إلى المعارضة وحدها بقدر ما يعود -في جزء معتبر منه- إلى أطراف في الأغلبية، كانت تعمل على نقض ما حاكه الطرف المتنافس معها داخل الأغلبية والحكومة.

كما يعود جزء من حيرتها إلى الغموض الذي يكتنف المستقبل السياسي للرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز، وما إذا كان سيغير الدستور للترشح لمدة رئاسية ثالثة؟ أم سيختار خليفة له؟ أم سيغادر الحكم ويحترم الدستور؟ وهي أسئلة، رغم أن الرئيس أجاب عنها مؤخراً في كلمته الختامية للحوار بشكل واضح، إلا أن العديدين يشككون في جدية وصدق تلك التصريحات، ويعدونها مجرد مناورة لكسب الوقت، والفتِّ في عضد المعارضة.

وبين المعارضة المفككة والأغلبية المترهلة تبرز مؤسسة المعارضة الديمقراطية (وهي مؤسسة دستورية يرأسها القيادي في حزب «تواصل» الحسن ولد محمد، بعضوية رئيس حزب الوئام بيجل ولد هميد، والقيادي في حزب التحالف من أجل العدالة والديمقراطية – حركة التجديد سودة وان) محاولة صناعة رأي سياسي متوازن داخل المشهد الموريتاني؛ من خلال موقعها وعلاقاتها مع مختلف الأطراف، لكن رغم مختلف الجهود التي بذلتها، والمواقف التي أصدرتها فإنها لم تفلح في تقريب وجهات النظر المتباينة، فتوترت علاقتها بالسلطة دون أن تتعزز مع المعارضة، رغم أنها تصنَّف من المؤسسات السياسية القادرة على النهوض بدور ريادي في علاقات المشهد السياسي الموريتاني.

وفي ظل هذا الواقع الذي تتحكم فيه أقطاب سياسية متنوعة الآراء، مختلفة الطرح، متباينة التقدير والحكم على ما يجري في البلد، ومدى دقة تصنيفه من الناحية السياسة: هل هو أزمة سياسية؟ أم مشاكل عابرة؟ أم رغبة في تطوير الممارسة الديمقراطية؟ أقدم النظام متكئاً على الأحزاب السياسية الدائرة في فلكه على تنظيم حوار سياسي أُطلق عليه «الحوار الشامل»، إلا أن العديد من المحللين والمراقبين يؤكد أن نتائجه لم تغير من الأمر شيئاً، ولم تساعد في حلحلة الأوضاع الراهنة للبلد، إن لم تكن قد زادتها تعقيداً بفعل القضايا الحساسة التي قُرر اتخاذ مواقف غير إجماعية بشأنها، كما هو الحال مع العلم والنشيد، وإلغاء مجلس الشيوخ.

تعثر الحوار الوطني الشامل

ظل موضوع الحوار السياسي يحتل الصدارة في قائمة القضايا السياسية بموريتانيا طيلة سنة ٢٠١٦م، وسط دعوات متعددة وتأكيدات للاستعداد لتنظيم الحوار والمشاركة فيه من قِبل كل من قوى السلطة والمعارضة.

إلا أن الانطلاقة الفعلية للحوار لم تبدأ إلا في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٦م، وبمقاطعة واسعة من طرف كبرى التشكيلات السياسية المعارضة، من بينها: كتلة المنتدى الوطني للديمقراطية، وحزب تكتل القوى الديمقراطية، وأحزاب أخرى من بينها «إيناد» و«الصواب».

وشاركت في فعاليات الحوار كتلة الأغلبية الرئاسية، وعدة تشكيلات سياسية أخرى، من بينها كتلة المعاهدة من أجل التناوب السلمي على السلطة، وتشكيلات «المواطنة» و«الوفاق الوطني»، و«التحالف الوطني الديمقراطي»، و«قوس قزح»، علاوة على الشخصيات المستقلة، وممثلي النقابات والمجتمع المدني، وعدد من النشطاء الحقوقيين المعنيِّينَ بالفعاليات النسوية والشبابية.

وقد رأت المعارضة المقاطِعة أن الحوار الذي دعا له النظام لا تتوافر فيه الضمانات الكافية للمشاركة فيه، بينما رأت السلطة أن المعارضة تريد نتائج الحوار قبل الدخول فيه.

وطغت على الحوار المنظم تحت عنوان: «الحوار الوطني الشامل» قضيةُ تغيير العلم والنشيد والمدة الرئاسية الثالثة وسن الترشح وإلغاء مجلس الشيوخ، فيما ظل معلقاً تطبيق نتائجه التي يأتي في مقدمتها استفتاء دستوري؛ وهو الاستفتاء الذي كان الرئيس محمد ولد عبدالعزيز قد دعا إليه في خطاب ألقاه من النعمة[٢] في ٣ مايو ٢٠١٦م.

وتمثلت أبرز نتائج الحوار في إعلان الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز نيته عدم الترشح لمدة رئاسية ثالثة، وتعهده بعدم تغيير المادتين ٢٦ و ٢٨ المتعلقتين بسن الترشح لرئيس الجمهورية، وتحديد المدد الرئاسية.

واعتبر العديد من المراقبين والسياسيين أن نتائج الحوار وتوصياته لم تخرِج البلد من الأزمة السياسية التي كان يعيشها، إن لم تكن عمقت من الشرخ الحاصل بين الأغلبية

(٢) تقع مدينة النعمة الموريتانية على بعد ١٢٠٠ كيلومتر شرق العاصمة نواكشوط على طريق مالي.

والمعارضة، فقد أكد زعيم المعارضة الموريتانية الحسن ولد محمد -في بيان سياسي- أنه لا يرى أن الوضع الحالي مناسب لتغيير الدستور الموريتاني؛ على أساس أنه وثيقة أساسية لا يجب أن تُناقش في ظل الأزمات والمراحل الانتقالية، مضيفاً أن «مخرجات الحوار لم تكن مستغربةً بحكم المسار الذي طبع مختلف محطاته، التي لم تُراعِ المصلحة العليا للوطن؛ لذا فقد كانت مجمل نتائج الحوار هزيلة، حيث حُسمت بعض القضايا الخطيرة؛ كتعديل الدستور، والنشيد والعلم الوطنيين، وإلغاء مجلس الشيوخ ومحكمة الحسابات، وتعزيز صلاحيات الرئيس، دون حصول إجماع وطني حول هذه القضايا[٣]».

بينما رأى سيدي محمد ولد محمد -رئيس حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم، في اجتماع لقيادة الحزب- أن خطاب الرئيس الموريتاني خلال إشرافه على اختتام جلسات الحوار الوطني الشامل، يُعد خطاباً غير مسبوق في مختلف أبعاده ومضامينه؛ إذ أسس لحقبة جديدة في تاريخ البلاد بكل المقاييس، مثمناً نتائج الحوار وتوصياته، ومبدياً استعداد حزبه للتعاطي بجدية وإخلاص معها[٤].

أما المنتدى الوطني للديمقراطية فقد أعلن رفضه نتائج الحوار الوطني الشامل -خلال بيان وزعه على الصحافة- معتبراً إياها نتائج هزيلة في مضامينها، مائعةً في صياغتها، ولا تجيب عن الأسئلة المطروحة[٥].

إغلاق المحاظر القرآنية والمواجهة مع الإسلاميين

لعل من المناسب في ظل الحديث عن الأزمة السياسية التي عاشتها موريتانيا خلال العام ٢٠١٦م التعريج -ولو بشيء من الاجتزاء- على المواجهة بين التيار الإسلامي ممثلاً في واجهته السياسية؛ حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل)، وبين النظام الحاكم؛ وذلك فيما بات يُعرف محلياً بـ«أزمة إغلاق المحاظر»؛ حيث أقدمت السلطات الموريتانية مطلع ٢٠١٦م على إغلاق مجموعة من المحاظر القرآنية (الكتاتيب) بلغ

(٣) بيان منشور تحت عنوان: «زعيم المعارضة يدعو لإطلاق حوار سياسي جديد» على الرابط: http://www.alakhbar.info/news/18380-2016-10-23-09-42-04.html

(٤) خبر منشور تحت عنوان: «ولد محمد، خطاب رئيس الجمهورية أسس لحقبة جديدة في تاريخ البلد». المرابع ميديا، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/3tD7Xi

(٥) خبر منشور تحت عنوان: «المنتدى يرد على مخرجات الحوار وعلى إعلان الرئيس»، موقع وكالة الطوارئ الموريتانية، بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/7Qr6JR

عددها نحو ٤٠ محظرة قرآنية في ولايتي الحوض الشرقي والغربي، معظمها محسوبة على التيار الإسلامي[٦].

وقد دعا محمد جميل ولد منصور رئيس حزب «تواصل»، خلال مؤتمر صحفي بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٦م الحكومة الموريتانية، إلى التوبة من إغلاق المحاظر، معتبراً أن ما حصل كان غاية في الاستفزاز والغرابة، ومؤكداً أن تدريس القرآن ينبغي ألا يحتاج إلى ترخيص في البلاد الإسلامية[٧].

كما رفض الوزير الأول الموريتاني يحيى ولد حدمين تسييس قضية إغلاق المحاظر التي لا تتوفر على تراخيص، معتبراً أن الحكومة «مسؤولة عن الدفاع عن الدين الإسلامي من الاستغلال وسوء الاستعمال»[٨].

وقد شكلت قضية إغلاق المحاظر والمعاهد القرآنية بموريتانيا عنوان أزمة بين التيار الإسلامي والحكومة، تم خلالها مساءلة عدد من أعضاء الحكومة، من بينهم الوزير الأول، كما كُتب خلالها العديد من المقالات، ونُظم عدد من المظاهرات والأنشطة الاحتجاجية؛ أفضت إلى التراجع عن القرار الحكومة القاضي بضرورة الترخيص لأي محظرة قرآنية، مقابل الترخيص لبعض المعاهد التي تحمل صبغة مؤسسية وتصحيح وضعيتها القانونية.

ورغم أن الأزمة صُنفت في إطار تصفية الحسابات السياسية بين الوزير الأول يحيى ولد حدمين، وبعض خصومه السياسيين المحسوبين على حزب «تواصل»؛ فإن الإسلاميين فهموها بوصفها نوعاً من الاستفزاز، وتؤشر لمستوى من التصعيد من طرف النظام تجاه قواعدهم الشعبية ومؤسساتهم التعليمية والخدمية، على غرار ما أقدمت عليه السلطات من إغلاق جمعية المستقبل للدعوة والثقافة والتعليم بتاريخ: ٧ مارس ٢٠١٣م؛ لذا رأوا في التوقيت الذي حصلت فيه عملية الإغلاق، وفي المنطقة التي تمت مضايقة مؤسساتها

---

(٦) تقرير بعنوان: **حكومة موريتانيا تعلن وضع نظام أساسي للمحاظر القرآنية**، موقع صحيفة الأخبار الموريتانية، بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٦م. https://goo.gl/rqCpWh

(٧) خبر منشور تحت عنوان: «**الحكومة الموريتانية ترفض تسييس قضية إغلاق المحاظر**». موقع صحراء ميديا، بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٦م. https://goo.gl/Goe64R

(٨) خبر منشور تحت عنوان: «تواصل: على النظام التوبة من إغلاق المحاظر» على موقع «مراسلون»، بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٦م. https://goo.gl/y2eGAo

القرآنية مؤشراً على عمدية الاستهداف، وقصدية التأثير في القواعد الانتخابية، في ظل الحديث حينها عن انتخابات برلمانية وتشريعية مبكرة، وبالتزامن مع رفض قاطع من طرف الإسلاميين لفكرة المدة الرئاسية الثالثة التي يسعى لها الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز، وإصرارهم على مقاطعة الحوار.

ومع أن تسوية قضية المحاظر قد خففت من الاحتقان، إلا أن الأزمة بدأت تأخذ أشكالاً أخرى من قبيل الضغط على بعض الشخصيات ذات الثقل المحسوبة على التيار الإسلامي ومحاولة ابتزازها، وهو ما أسفر في النهاية عن استقالة رجل الأعمال والنائب البرلماني عن مقاطعة الطينطان سيدي محمد ولد سيدي من حزب تواصل.

وضعية حقوق الإنسان

شهد مجال حقوق الإنسان توتراً ملحوظاً في عدد من جوانبه خلال سنة ٢٠١٦م، ولعل من أبرز التداعيات التي شغلت الرأي العام الوطني في هذا السياق ما نشره المقرر الأممي الخاص بالفقر المدقِع وحقوق الإنسان فيليب آلستون؛ في ختام زيارته لموريتانيا يوم ١١ مايو ٢٠١٦م، حول حقوق الإنسان ومواجهة الفقر ومخلفاته.

وقد شكل التقرير صدمة بالغة للسلطات العليا في البلد؛ نظراً لما أكده من وجود فقر مدقع في موريتانيا، مع أنها دولة غنية؛ حيث إن ذلك الغنى يتجلى في نواحٍ عدة، منها أنها تزخر «بالمعادن والأسماك، والماشية، والأراضي الزراعية».

ولعل من أبرز الملاحظات المهمة في هذا الإطار أن الحكومة الموريتانية مع تأكيداتها المتكررة على التزامها بحقوق الإنسان ومواثيقه، إلا أنه «لا وجود لأحكام جوهرية لها، كما لا يوجد اعتراف بالحقوق الرئيسة بأي طريقة مجدية، في أي نص تشريعي»، كما يشير التقرير.

وقد أثار التقرير ردود فعل متباينةً، وانتقادات من العديد من هيئات المجتمع المدني المحسوبة على الحكومة؛ كما وصفه الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز بأنه يفتقد المصداقية وليس صادراً عن الأمم المتحدة، بل عن شخص واحد قال: إنه يُضمِر حقداً دفيناً لموريتانيا[٩].

---

(٩) خبر منشور تحت عنوان: «**ولد عبدالعزيز: آلستون يضمِر حقداً دفيناً لموريتانيا**» على موقع «الأخبار»، بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٦م https://goo.gl/nA6mbG

كما أدى إلى مطالبة بعض الأوساط الإعلامية المقربة من النظام باتخاذ تدابير جادة لمواجهة الموقف المحرج، وتفادي مواقف قادمة فى مجالات أخرى أكثر إزعاجاً، وذلك من خلال إجراءات في مقدمتها الإفراج الفوري عن بيرام ولد أعبيدي، وهو ما تم بعد أيام.

وقد أثار إطلاق سراح بيرام ولد أعبيدي، رئيس مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية (IRA)، ١٧ مايو ٢٠١٦م، بعد عام ونصف العام من الاعتقال؛ جملةً من الأسئلة والاستشكالات حول طبيعة عملية الإفراج وتوقيتها والعوامل التي أدت إليها.

ولعل السياق العام الذي تم فيه الإفراج يتسم بجملة من العوامل التي تلامس ملف «إيرا»، لعل من أبرزها:

- الضغط الدولي المكثف الذي تمارسه المنظمات الدولية، خصوصاً من طرف الاتحاد الذي طالب عدة مرات بالإفراج عن بيرام، وقال قبل الإفراج عنه: «إنه يتابع باهتمام شديد ويترقب بفارغ الصبر» الحكم الذي سيصدره القضاء الموريتاني بشأن بيرام ونائبه، أو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي طمأن سفيرها في نواكشوط قيادات من حركة إيرا بقرب الإفراج عن بيرام، وذلك خلال اجتماع عقده معهم منتصف يناير ٢٠١٥م.
- الاحتجاجات اليومية التي يقوم بها أنصار حركة إيرا بين الفينة والأخرى، التي شكلت إزعاجاً متكرراً للنظام وأجهزته الأمنية، والتي تطورت مؤخراً إلى إفساد بعض مهرجانات الحزب الحاكم في عدة مقاطعات، وربما كان من المقرر أن تصل إلى الاعتداء على بعض الشخصيات التي لها ثقل في الدولة.
- الجو السياسي المحتقِن الذي نَظمت فيه عدةُ فعالياتٍ سياسيةٍ معارِضة مهرجاناتٍ وتحركاتٍ، وتصاعدت فيه حدة الخطاب السياسي الموجه للرئيس، في ظل دعوة وعزم النظام على المضي في «حوار من نوع ما» يحتاج فيه إلى التخفيف من حدة الاحتقان، وإلى طمأنة أو إشراك شريحة اجتماعية مهمة يعتقد أنها يمكن أن تشوش عليه، أو تربكه على الأقل.
- الرغبة في إنجاح القمة العربية، والسعي لنزع فتيل الأزمات المحلية بين يديها، بما في ذلك توقيف احتجاجات إيرا، وطمأنة الطيف السياسي المعارض على جدية النظام في

الحوار، وسعيه إلى تنظيمه. وربما تكون القمة مبرراً مقنعاً لتأجيله قليلاً، وبذا يتم احتواء الأزمة.

- منزلقات خطاب النعمة التي اعتبرها «الحراطين» إساءة لهم[١٠]، واستغلتها المعارضة بشكل جيد؛ ما جعل النظام يفكر في بدائل تشكل مشغلات للرأي العام عن مضامين الخطاب، تأتي في مقدمتها الشروحات المتكررة التي أقرها مجلس الوزراء، والإفراج عن بيرام؛ ما قد يخفف من وطأة الغضب لدى نخب الحراطين وقادتهم.
- التقرير الموجع لمقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيليب آلستون الذي شكل صدمة للحكومة الموريتانية، وتقويضاً لجهودها وسمعتها الخارجية، من خلال استنتاجاته الأولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتوزيع السلطة والثروة بموريتانيا؛ حيث أكد وجود «غياب منهجي للحراطين، والموريتانيين السود، في جميع مواقع السلطة الحقيقية، وفي العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية»[١١].

تطورات قضية الحراطين

شكلت المواجهات التي حصلت يوم ٢٩ يونيو ٢٠١٦م بين قوات من الشرطة وعدد من المواطنين القاطنين بحي «إسطنبول» المعروف شعبياً بـ«كزرة بوعماتو» وراح ضحيتها عدة جرحى من الطرفين، بينهم ١٢ من عناصر الشرطة؛ حدثاً بالغاً في مسار قضية الحراطين وتعامل السلطات معها خلال سنة ٢٠١٦م[١٢].

فقد أعادت هذه الحادثة إلى الأذهان النمط الذي أصبحت السلطات تتعامل به مع قضايا الحراطين، وفتحت الباب أمام عدد من التساؤلات حول ما يجري في الكواليس من طرق مختلفة يتم انتهاجها إزاء معاناة هذه الشريحة. ولعل الملاحظات التالية يمكن أن تسلط الضوء -بشيء من الاجتزاء- على هذه النقطة:

---

(١٠) خبر منشور تحت عنوان: «حركة إيرا تعلن موقفها من خطاب النعمة»، موقع «الصحراء للدراسات والاستشارات»، بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٦م، https://goo.gl/Dmcuoe

(١١) منشور تحت عنوان: «نص بيان المقرر الأممي المثير للجدل بموريتانيا»، نشر على موقع «الأخبار» بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٦م. https://goo.gl/fbv6pt

(١٢) يقطن في الحي ٤٢٩ أسرة منذ مدة زمنية تتراوح بين ٨ سنوات و١٥ سنة، أغلبهم من العمال اليدويين وخادمات المنازل، والحراس، وتقول السلطات: إن الحي تقطنه رسمياً ٩٩ أسرة، من بينها ١٥ استفادت من مشروع منح القطع الأرضية لحراس المنازل.

- أصبحت الحكومة الموريتانية تدرك أن الحراطين أصبحوا يشكّلون غالبية السكان (٤٠٪) وأنهم الغالبية العظمى من الجنود في الجيش (٧٠٪)، كما أصبحت تدرك أنهم باتوا أكثر حزماً في مطالبهم من أجل المساواة الاجتماعية ودمجهم في المناصب المؤثّرة وفي السلطة. ولعل هذا ما حدا بها إلى اتخاذ بعض الإجراءات التشريعية والقضائية في هذا الصدد من أجل ذر الرماد في العيون.
- أصبح النشاط المتزايد للحراطين مصدر إزعاج كبير للحكومة، التي تخشى من احتمال خلق جبهة موحّدة بين الحراطين والزنوج؛ ما ينذر بانفجار الصبر المكبوت لدى الطرفين.
- لا تزال الحكومة تنتهج سبيل القمع الذي يحاول التيار الراديكالي جرها إليه؛ من أجل استثارة تعاطف الحراطين وتبرير التدخل الدولي في القضية.

ومع أن شخصيات عدة من شريحة الحراطين تتولى حالياً مسؤوليات كبيرة في الدولة الموريتانية، بينها رئيس البرلمان محمد ولد ابيليل، ورئيس المجلس الدستوري اسغير ولد امبارك، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسعود ولد بلخير، إلا أن العام المنصرم شهد عدة حراكات داخلية في شريحة الحراطين انتهجت مناحي مختلفة، وإن كانت تتفق في الهدف والغاية؛ مع التباين في الوسائل والآليات، من أبرزها:

- تصاعد نشاط حركة «إيرا» غير المرخصة الناشطة في مجال محاربة الرق، بزعامة بيرام ولد الداه، التي تتبنى خطاباً متطرفاً يقضي بإقصاء مجموعة البيظان، وتتبنى طرحاً راديكالياً في مختلف القضايا.
- تغييرات جوهرية في «ميثاق الحراطين»، وهو مجموعة من نخب الحراطين ومثقفيهم تتبنى الدفاع عن القضية من خلال الأنشطة السلمية والمظاهرات المرخصة والكتابات الإعلامية.
- ميلاد «حركة شباب الحراطين»، وهي مجموعة من الشباب الحراطين المثقفين في الخارج تتبنى قضايا هذه الشريحة، سبق أن نظمت مؤتمراً في العاصمة السنغالية داكار، وتسعى لنقل قضية الحراطين من المحلية إلى العالمية.
- كما كثفت «حركة الحر» من نشاطها السياسي والنقابي بغية المشاركة الفاعلة في المشهد الوطني، وكسب وُد أكبر قدر ممكن من عناصر شريحة الحراطين.

ويرى محللون أن حراك هذه المجموعات جاء بعد أن لاحظت رضوخ النظام لمطالب «الزنوج»، فانبرت هي الأخرى لتنتزع -في فترة الاهتزاز السياسي التي تشهدها موريتانيا حالياً- حقوقاً لها وتموقعات.

مسار حرية التعبير

مع أن موريتانيا أحرزت المرتبة الأولى عربياً، والسابعة أفريقياً، والثامنة والأربعين عالمياً، حسب مؤشر حرية الصحافة الذي أصدرته منظمة «مراسلون بلا حدود» حول واقع الصحافة خلال سنة ٢٠١٥م[١٣]، إلا أن سنة ٢٠١٦م حملت في طياتها جملة من التصرفات صُنفت على أنها محاولة من السلطات للتضييق على الصحفيين والحد من حرية التعبير. وفي مقدمة تلك التصرفات استدعاء ومحاكمة عدد من الصحفيين والنشطاء الشباب بسبب التعبير عن مواقفهم السياسية، ورفضهم بعض سياسات النظام، خصوصاً ما يتعلق بتسيير الشأن العام وزيادة الأسعار ومنح الصفقات[١٤].

وفي نفس السياق قامت السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية (هابا) بتعليق برنامج «في الصميم» ١٩ فبراير ٢٠١٦م لمدة شهر، وهو ما يُعد إنذاراً موجهاً لمجموعة المرابطين الإعلامية، مسوغة ذلك بضرورة «الالتزام بالقوانين والنظم والتعهدات التي قطعتها على نفسها في دفتر الالتزامات[١٥]».

وقد وجه رئيس المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة المعارض بموريتانيا صالح ولد حننه، رسالة شكوى إلى السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية (هابا) يطالب فيها باتخاذ إجراءات سريعة لإعادة التوازن إلى الإعلام العمومي، وتفعيل النصوص القانونية المعروفة، وكشف الأسباب التي جعلت (هابا) تتغاضى عن الانتهاك الصارخ من طرف الوكالة الموريتانية للأنباء وإذاعة موريتانيا وقناة الموريتانية التلفزيونية الرسمية لدفتر التزاماتها بوصفها مؤسسات إعلامية للخدمة العمومية.

---

(١٣) منشور تحت عنوان: «موريتانيا تتصدر حرية الصحافة في العالم العربي لأول مرة»، موقع «الوطن»، بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠١٦م. https://goo.gl/Kvzejr

(١٤) منشور تحت عنوان: «محاكمة سريعة لاثنين من أبرز الصحفيين بموريتانيا (أسماء)»، موقع «الخبر الساخن»، بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٦م. https://goo.gl/j2FPyA

(١٥) منشور تحت عنوان: «الهابا» توقف برنامج «في الصميم» لمدة شهر». موقع «الأخبار» بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٦م. https://goo.gl/nKTd1n

وجاء في نص الرسالة: «نلاحظ انحيازاً واضحاً من طرف الوكالة الموريتانية للأنباء وإذاعة موريتانيا وقناة الموريتانية التلفزيونية للنظام ولحزب النظام وحلفائه، تغطية لأنشطتهم وترويجاً لرؤاهم وأطروحاتهم مقابل تجاهل تام لنشاطات المعارضة أو نقلها بصورة مشوهة عمداً»(١٦).

هذا بالإضافة إلى إصدار قانون «الجريمة السيبرانية» المتعلق بالجنايات والجنح المرتكبة بواسطة دعامات ونظم وشبكات التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال. ويُقصد بالجريمة السيبرانية -في مفهوم القانون-: كل مخالفة يمكن أن تُرتكَب بواسطة نظام معلوماتي مرتبط بشبكة معلوماتية.

وقد أثار هذا القانون جدلاً كبيراً داخل الساحة الموريتانية والأوساط الصحفية، وأصدرت العديد من المؤسسات الإعلامية بيانات مطالبة بتعديله، وعدَّته منافياً لحرية التعبير، ويسعى إلى تكميم الأفواه، وفرض إتاوات وعقوبات مخالفة لمنطوق قانون حرية الصحافة ٢٠٠٦-٠٠١٧م وقانون تحرير الفضاء السمعي البصري ٢٠١٠-٠٤٥م. وهي كلها مؤشرات تدل على أن حرية التعبير بدأت تشهد مستوى من التراجع ليس فقط على مستوى الممارسة والتطبيق، وإنما من خلال بعض التشريعات، والتصرفات التي تقوم بها بعض المؤسسات المحسوبة على الدولة، من خلال رفع القضايا ضد الصحفيين ومتابعتهم والتضييق عليهم، علاوة على التشدد في تطبيق العقوبات التي تنزلها السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية أو الشركة الموريتانية للبث -بين الفينة والأخرى- على بعض المؤسسات الإعلامية، دون مسوغ مقنِع؛ ما جعل التفسيرات المبنية على احتمالية استهداف المخالفين في الرأي والسياسة قائمة، خصوصاً في ظل شكاوى السياسيين المعارِضين المتكررة.

استضافة القمة العربية

استضافت موريتانيا القمة العربية السابعة والعشرين بعد اعتذار المغرب عن عدم استضافتها وإعلانه إرجاء حقه في تنظيم دورة عادية للقمة العربية؛ معللاً ذلك بأنه جاء بناء على المشاورات التي تم إجراؤها مع عدد من الدول العربية الشقيقة، مشيراً إلى

(١٦) انظر: موقع: أكجوجت إنفو الموريتاني، مقالة بعنوان: «المعارضة تشكو انحياز الإعلام العمومي بموريتانيا (نص الشكوى)»: https://goo.gl/cdLv2X

أن التحديات التي يواجهها العالم العربي تجعل القمة العربية لا يمكن أن تشكل غايةً في حد ذاتها، وإنما ستتحول إلى مجرد اجتماع مناسباتي[١٧].

وقبلت موريتانيا استضافة القمة؛ معللةً ذلك بحرصها على ديمومة الانعقاد الدوري للقمة. وقد شكل هذا القبول سانحة لكثير من الكتاب الذين وجهوا اللوم إليها، وعدوا ذلك تحدياً للمغرب، ويندرج في إطار التوترات التي تشهدها علاقة البلدين.

وبغض النظر عن مستوى التجاذبات التي حصلت حول تنظيم القمة العربية الـ٢٧ في نواكشوط (قمة الأمل)، فإنها انطلقت في وقتها المحدد يوم ٢٥ يوليو بمشاركة سبعة من الرؤساء والقادة العرب، بينهم أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والرئيس السوداني عمر حسن البشير، والرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، ورئيس جمهورية جزر القمر غزالي عثمان. وحضرها كل من رئيس مجلس الأمة الجزائري عبدالقادر بن صالح ممثلاً عن الرئيس الجزائري، وأسعد بن طارق ممثلاً عن سلطان عُمان قابوس بن سعيد، ورئيس الحكومة الأردنية هاني الملقي، إضافة إلى الرئيس التشادي إدريس ديبي؛ الرئيس الدوري للاتحاد الأفريقي.

وناقشت القمة النزاعات الحاصلة في كل من: اليمن، وسوريا، والعراق، وليبيا، بالإضافة إلى تشكيل قوة عربية مشتركة، علاوة على ملفات اقتصادية تهدف إلى تشجيع وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

وجدد البيان الختامي للقمة العربية ٢٧ الالتزام بالتصدي لكل التهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي، وتأكيد مركزية القضية الفلسطينية، واعتبار سنة ٢٠١٧م عاماً لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

ودعا البيان الليبيين إلى استكمال بناء الدولة والتصدي للإرهاب، وأكد دعمه لشرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي والمفاوضات الجارية بين اليمنيين، وجدد رفض القمة للتدخلات الخارجية في الشؤون العربية، وخاصة التدخلات الإيرانية.

ومع كل الانتقادات التي وُجهت إلى موريتانيا بسبب استضافتها هذه القمةَ التي دامت يوماً واحداً فقط، فإنه يرى أنه كسب رهان التنظيم من الناحيتين اللوجستية والأمنية.

---

(١٧) منشور تحت عنوان: «**المغرب يرفض استضافة القمة العربية**»، موقع سي إن إن عربي، بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٦م. https://goo.gl/FDUKMx

وبشكل مختصر فإن النتائج التي خرجت بها قمة نواكشوط لم تلبِّ مستوى تطلعات المراقبين والمواطنين العرب؛ حيث لم يختلف البيان الختامي للقمة عن البيانات المعهودة، باستثناء دعوة إيران إلى الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية العربية، وتبني المبادرة الفرنسية للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

العلاقة مع المغرب وفرنسا

أولاً: العلاقة مع المغرب

شهدت العلاقات الموريتانية المغربية خلال سنة ٢٠١٦م مستوى غير مسبوق من التوتر؛ بسبب مجموعة من العوامل؛ في مقدمتها مستوى التعاطي الإيجابي الذي قامت به موريتانيا تجاه القضية الصحراوية. وقد غذت وسائل الإعلام في كل من البلدين هذا التوتر، خصوصاً في المجال السياسي.

ولعل من أبرز العوامل التي أدت إلى استمرار الفتور في العلاقات المغربية الموريتانية:

استضافة المغرب لأبرز معارضي الرئيس محمد ولد عبدالعزيز. ويتعلق الأمر بكل من:

- رجل الأعمال المعارض المصطفى ولد الإمام الشافعي، الذي أصدرت موريتانيا مذكرة توقيف دولية بحقه[١٨]، وطالبت الرباط مراراً بتسليمه، وهو ما رفضه المغرب.
- ورجل الأعمال المعارض محمد ولد بوعماتو الذي يقيم في مدينة مراكش المغربية، ويتهمه ولد عبدالعزيز بالسعي إلى إسقاط حكمه بالتنسيق مع الرئيس السابق أعل ولد محمد فال، الذي يقيم هو الآخر في المغرب، وحاولت نواكشوط إقناع الرباط بطردهما ولكنها لم تفلح في ذلك.
- امتعاض المغرب من تعاطي الجهات الرسمية في موريتانيا مع ملف الصحراء الغربية، واستقبالها قادة في حركة البوليساريو، التي تعدها الرباط أكبر أعدائها في المنطقة.
- رسائل الامتعاض التي لم تفتأ موريتانيا تبعث بها لجارتها الشمالية من قبيل ترك كرسي السفير الموريتاني بالرباط فارغاً منذ سنوات، وتنشيط العلاقات مع الجزائر، وتسخين خط العلاقات مع الجمهورية الصحراوية المناوئة للمغرب.

---

(١٨) منشور تحت عنوان: «**لوكورمو: لا يمكن لدولة التعامل مع موريتانيا في مذكرة ولد الشافعي**»، موقع الصحراء. https://goo.gl/xov9GV

ويبقى مجال العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين أبرز الجوانب التي تأثرت بمستوى التوتر الحاصل، خصوصاً بعد التصريحات التي أدلى بها رئيس حزب الاستقلال المغربي حول تبعية موريتانيا للمغرب[١٩]، غير أن هذين المجالين يخضعان بشكل مستمر لطبيعة العلاقة بين الأشخاص المسيِّرين، وحجم التقلبات الحاصلة على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما يدعو إلى القول: إن العوامل التي تدعو إلى توطيد العلاقة أكبر وأكثر استقراراً من التي تدفع إلى توترها.

ولئن كان الجانبان قد أبدى كل منهما في الآونة الأخيرة رغبةً سياسيةً في توطيد علاقاتهما، واتفقا على البدء في التحضير لاجتماعات اللجنة العليا المشتركة، وذلك بعد الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الحكومة المغربية عبدالإله بن كيران لموريتانيا، فإن عدداً من المراقبين يرى أن زيارة خاطفة لا يمكن أن تشكل حلاً جذرياً لعدد من الملفات الشائكة التي تتباين وجهات البلدين حولها، إلا أنها تعد بادرة مهمة في سبيل التخفيف من توتر الأجواء على الأقل إعلامياً.

لكنه من المؤسف القول: إن مستقبل العلاقة بين البلدين يصعب الوصول به إلى مستوى متطور ما لم تُحَلَّ القضية الصحراوية، وينتهِ التجاذب بين المغرب والجزائر الذي يشكل عامل تأزيم مستمر في علاقات الرباط ونواكشوط والكابح الأساسي لقيام اتحاد المغرب العربي.

ثانياً: العلاقة مع فرنسا

برزت في الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠١٦م مظاهر الأزمة بين موريتانيا وفرنسا، بعدما كانت صامتة طيلة السنوات الماضية، بفعل رغبة الطرفين في التكتم على حجم خلافاتهما، ومحاولة رسم ملامح العلاقة من خلال الرسائل المتبادلة التي دأب كل من ولد عبدالعزيز وهولاند على إرسالها للآخر.

لكن فرنسا قررت مؤخراً توجيه رسالة قوية للنظام الموريتاني بعدما تأكدت أن مجمل الرسائل السابقة لم يُتعامل معها بالشكل المطلوب، وذلك من خلال إصدارها بياناً

(١٩) منشور تحت عنوان: «إدانة موريتانية لتصريحات رئيس حزب الاستقلال المغربي»، صحيفة الخبر الجزائرية، بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٦م. https://goo.gl/tDL2wE

حذرت فيه رعاياها من عمليات سطو في أحياء من العاصمة نواكشوط، وأدرجت غالبية الشواطئ الموريتانية في المناطق الحمراء التي ينبغي الحذر من التوجه إليها[٢٠].

وقد أخرج هذا البيان الأزمة إلى دائرة الإعلام؛ حيث وصف الناطق الرسمي باسم الحكومة الموريتانية بيان السفارة الفرنسية بالمتحامل، وأنه يحمل رسائل غير ودية لموريتانيا[٢١]، وهو ما أكده مدير أمن الدولة بعد ساعات حين أشار إلى أن بعض الجهات، التي لم يسمِّها، تسعى لضرب استقرار البلد وأمنه.

وفي ظل هذه الظرفية الحساسة التي وصلت خلالها العلاقة بين البلدين إلى هذا المستوى من التصعيد -على الأقل إعلامياً- فإنه من المرجَّح أن الأسابيع والأشهر المقبلة ستكون مليئةً بالأحداث والمعطَيات المتعلِّقة بهذا المجال.

ولئن كان التصعيد بين موريتانيا برز خلال الأسابيع الماضية فقط، فإن حقيقة الأزمة تبدو أنها بدأت منذ وقت مبكر، حينما رفض الرئيس الموريتاني محمد ولد عبدالعزيز إرسال قوات للمشاركة إلى جانب القوات الدولية في عمليات حفظ السلام بشمال مالي ٢٠١٣م، وتعززت بالزيارة التي أداها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، قبل أكثر من سنة، لعدد من بلدان غرب أفريقيا، واستثنى منها موريتانيا؛ إذ رفض هولاند أن يبدأ زيارته بموريتانيا، ورفض ولد عبدالعزيز أن تُختتم الجولة بموريتانيا.

وقد زادت حدة الأزمة بعد المقابلة التي أجراها الرئيس الموريتاني مع صحيفة مصرية، وشن فيها هجوماً لاذعاً على فرنسا، موكداً أن الهجمات التي تقوم بها داعش هي نتيجة طبيعية للسياسات الفرنسية؛ وهو ما يبدو أنه أغضب الفرنسيين وبدؤوا بشكل تدريجي في الرد عليه بخطوات قاسية، سواء بالضغط من أجل التخلي عن المدة الرئاسية الثالثة، أم استقبال المناوئين للنظام الموريتاني، وعلى رأسهم زعيم حركة «إيرا»، وأخيراً بعض التصريحات التي استهدفت الأمن والاقتصاد الموريتانيينِ من خلال التحذيرات المتكررة للرعايا الأوروبيين من زيارة أجزاء كبيرة من موريتانيا.

---

(٢٠) انظر مقالة بعنوان: «فرنسا تعتبر الشواطئ الموريتانية منطقة حمراء، وتحذر من الاقتراب منها؛ رداً على تصريحات الأمن الموريتاني»، على موقع «المعاينة»، بتاريخ ٨ فبراير ٢٠١٦م. https://goo.gl/5FBTZ7

(٢١) منشور تحت عنوان: «الأزمة الصامتة تخرج إلى العلن بين موريتانيا وفرنسا» بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠١٦م. http://www.middle-east-online.com/?id=235923

ورغم أن هذه الأزمة ظلت صامتةً لأكثر من عامين؛ حيث لم يستقبل ولد عبدالعزيز منذ نهاية ٢٠١٤م السفير الفرنسي، كما لم يجرِ معه أية مباحثات أو مشاورات، فإن ظهورها إلى العلن نهاية ٢٠١٦م يشي بمستوى من التطورات الخفية التي يمكن أن تنعكس على حجم العلاقة بين البلدين في الأيام القادمة.

هشاشة اقتصادية ونسب نمو جيّدة

خالد بن أحمدو
رئيس مركز المشورة للاستشارات
والدراسات الاقتصادية بنواكشوط

مقدمة

لقد كان لاستمرار تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية أثره في نمو الاقتصاد الموريتاني سنة ٢٠١٥ و٢٠١٦م؛ فقد تراجع النمو إلى حدود ٢٪، وهو ما كان له أثره في المالية العامة التي تعتمد بشكل كبير على عائدات بيع المواد الأولية، التي تشكل أيضاً العمود الفِقري لصادرات البلاد؛ وهو ما جعل نسبة العجز في الميزان التجاري تناهز نسبة ٢٠٪ من الناتج الداخلي الخام. وعلى الصعيد الاجتماعي لا يزال الفقر والبطالة منتشرين.

المؤشرات الاقتصادية

سجل الاقتصاد الموريتاني تباطؤاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ حيث لم تتجاوز نسبة النمو ٢٪ في سنة ٢٠١٥م[٢٢]، مقابل ٦,٦٪ في سنة ٢٠١٤م. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار خام الحديد، وهو المنتج الرئيس الذي تصدره البلاد، الذي فقد حوالي ٧٠٪ من قيمته منذ يناير ٢٠١٤م، بعد أن عرف سنوات متتالية من الصعود القياسي. وقد تجاوزت نسبة النمو سنة ٢٠١٦م ٤٪؛ نظراً للأداء الجيد للزراعة والصيد، وتعافي قطاع المعادن، والتغير الطفيف في أسعار الاستهلاك، وتحسن رصيد الميزانية الذي حقق فائضاً محدوداً ومستوى مريحاً من الاحتياطي الرسمي للصرف[٢٣].

هذا التباطؤ في نمو الاقتصاد الموريتاني يأتي بعد أن سجّلت موريتانيا خلال السنوات الخمس الماضية نمواً قوياً ومتصاعداً، لكنّه ظلّ يعتمد على قطاع الصناعات الاستخراجية (المعادن والنفط والغاز)، مع ضعف النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا بالإضافة إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٤٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠١٤م إلى ٣٣,٣٪ سنة ٢٠١٥م[٢٤].

وتتشكل البنية القطاعية في موريتانيا من قطاع أول يشمل الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري التقليدي، وقطاع ثانٍ يتشكل من الصناعات الاستخراجية والبناء

---

(٢٢) انظر: مقالة «موريتاني: المعطيات العامة»، لا للغة الفرنسية على موقع مونيتور التجارة العالمية منذ ١٩٨٣م (LE MOCI)، استناداً إلى تقارير صندوق النقد الدولي. https://goo.gl/M5PMrm

(٢٣) التقرير الاقتصادي والمالي لسنة ٢٠١٦.

(٢٤) البنك الدولي على الرابط التالي: https://goo.gl/RrONXz

والأشغال العامة والوحدات المعملية نواة الصناعات التحويلية في البلد، وقطاع ثالث يتشكل من أنشطة التجارة العامة والفنادق وفرع الاتصالات وفرع النقل والمواصلات والقطاع المالي والسياحة.

ويعود النمو في سنة ٢٠١٥م بالأساس إلى نشاط القطاعين الأول والثالث بواقع ٥,٨٪ و٣,٨٪ على التوالي، في حين كان نمو القطاع الثاني سالباً بنسبة ٦,٥٪.

ويرصد الشكل التالي اتجاه النمو خلال السنوات ٢٠١٠ -٢٠١٤م وكيف تراجع بشكل كبير خلال سنة ٢٠١٥م، وقد ارتفعت النسبة سنة ٢٠١٦م إلى مستوى ٤,٧٪، ويتوقع أن تظل في نفس المستوى سنة ٢٠١٧م[٢٥].

ويعكس هذا التراجع السريع هشاشة الاقتصاد الموريتاني وحساسيته للصدمات الخارجية. ومع ذلك فإن التوقعات الاقتصادية لا تزال واعدة على المدى القصير، وذلك بفضل استغلال منجم الكلب الثاني الذي سيساهم بشكل كبير في زيادة صادرات البلاد من الحديد، وكذلك جهود إحياء أنشطة الصناعة التحويلية وتكثيف الإصلاحات الهيكلية[٢٦].

اتجاه النمو خلال السنوات الأخيرة

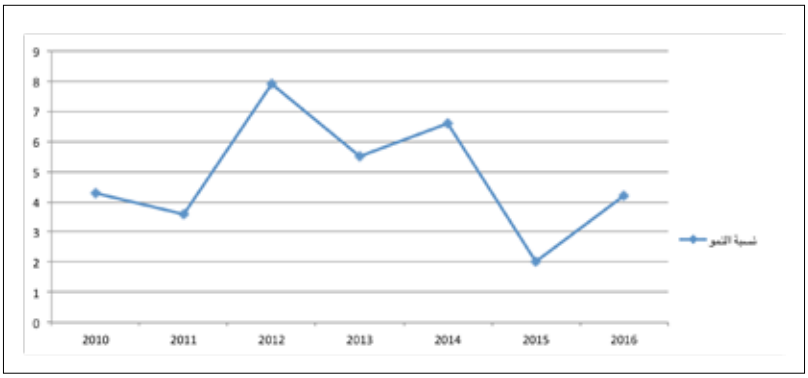

المصدر: البنك المركزي الموريتاني

(٢٥) مونيتور التجارة العالمية، مصدر ذُكر سابقاً https://goo.gl/M5PMrm
(٢٦) البنك الأفريقي للتنمية، التقرير السنوي ٢٠١٦، ص ١٧.

الاستثمار

تراجعت الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى موريتانيا بنسبة ٦٦٪ بين سنتَيْ ٢٠١٣ و ٢٠١٥م، ويظهِر الجدول التالي تفاصيل الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى موريتانيا خلال السنوات الثلاث الماضية:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
تدفقات الاستثمارات بملايين الدولارات	١١٢٦	٥٠٠	٤٩٥
مجموع الاستثمارات بملايين الدولارات	٥٤٧٥,٢	٥٩٧٥,٤	٦٤٧٠,٤

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ويأتي هذا التراجع رغم كون موريتانيا تتمتع بموقع استراتيجي هام، وتنوع ووفرة في الموارد والثروات؛ فموريتانيا تشكل همزة وصل بين أفريقيا وأوروبا، محتلة موقعاً متميزاً في منطقتي غرب وشمال أفريقيا على شاطئ المحيط الأطلسي؛ حيث تمتد شواطئها على مدى يناهز ٧٠٠ كم. وهو موقع يجعل منها البلد الأكثر تميزاً في المنطقة. وموريتانيا تختزن في باطن الأرض وعلى ظهرها وفي أعماق البحار العديدَ من الثروات غير المستغَلة تقريباً من معادن بأنواعها وبترول وغاز وثروة سمكية هائلة ومساحات للزراعة ومياه وفيرة، بالإضافة إلى مجالات البنية التحتية والخدمات.

هذا بالإضافة إلى تمتع البلاد باستقرار سياسي وأمني، مع وجودها في منطقة الساحل والصحراء التي تعج بالصراعات والتوترات، فقد تمكنت الحكومة الحالية من تحييد خطر الجماعات المسلحة عن أراضيها، ولم تقع أية هجمات على الأراضي الموريتانية منذ العام ٢٠١٠م.

يُضاف إلى ذلك الامتيازات الكبيرة التي يمنحها قانون الاستثمار؛ فقد تم تنقيح المدوّنة القانونية الخاصة بالاستثمارات، ومُنح المستثمرون الأجانب العديد من المزايا؛ وهو ما يفتح آفاقاً واعدةً أمام أي مستثمر أجنبي. وقد نصت مدونة الاستثمار على المساواة في المعاملة ما بين المستثمرين الموريتانيين والأجانب، وحصول الأجانب على حق التملك بنسبة ١٠٠٪، وحرية تحويل رأس المال والأرباح والدخل وغير ذلك من الضمانات والتحفيزات القانونية والإدارية[٢٧]. كما أقامت موريتانيا في العام ٢٠١٣م منطقة حرة

(٢٧) التقرير العام لموريتانيا ٢٠١٤م، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

في العاصمة الاقتصادية نواذيبو من أجل جذب المزيد من الاستثمارات؛ موفرة حزمة إضافية من التسهيلات الضريبية والجمركية.

يعود هذا الضعف في قدرة موريتانيا على جذب الاستثمارات إلى انعدام البنية التحتية الملائمة، وضعف إنتاج الطاقة في البلاد، وعدم توفر اليد العاملة الماهرة بالشكل الكافي[٢٨].

ميزان المدفوعات

حقّق ميزان المدفوعات لسنة ٢٠١٥م فائضاً بقيمة ٥١,٥مليار[٢٩] أوقية[٣٠]، فيما حقّق فائضاً بقيمة ١١,٥ مليار أوقية خلال الفصول الثلاثة الأولى من سنة ٢٠١٦م[٣١]، وذلك بعد تقلُّص العجز في الحساب الجاري (رصيد المعاملات الجارية) ليصل إلى ٣٠٨,٩ مليارات أوقية، مقابل ٤٤٤,٧ مليار أوقية لسنة ٢٠١٥م، وذلك مع تراجع أسعار المواد الأولية والطلب عليها في الأسواق الدولية، ولكن قابل ذلك تراجعٌ في الطلب المحلي وأسعار الواردات. وبالنسبة للميزان التجاري لسنة ٢٠١٥م فقد تحسن العجز بالمقارنة مع السنة السابقة، وإن ظلّ مرتفعاً مشكِّلاً نسبة ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. ويظهِر الجدول التالي مقارنة أرصدة ميزان المدفوعات خلال السنوات الثلاث الماضية:

جدول تطور أرصدة ميزان المدفوعات بمليارات الأوقيات

الميزان التجاري	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
رصيد المعاملات الجارية	١١٧٨	٢١٥٢	١٨٠٨
رأس المال والعمليات المالية	٣٨١٣	٤٤٤٧	٣٠٨٦
الميزان الكلي	٤٧٢١	٣٦٩٩	٤٠٤٩
الرصيد الجاري / الناتج الداخلي الخام	٢٣	٢٧٨	٢٠

المصدر: البنك المركزي الموريتاني

وقد بلغت صادرات البلاد سنة ٢٠١٥م ما يصل إلى ٤٥٠,٥ مليار أوقية، بانخفاض بنسبة ٢٣٪ بالمقارنة مع سنة ٢٠١٤م، وكانت صادرات الحديد والذهب والنفط وراء

(٢٨) الاستثمار في موريتانيا، صبحي ودادي الفتح الشيخ، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص ٢٩ وما بعدها.
(٢٩) التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني لسنة ٢٠١٥م، ص ٤٤.
(٣٠) الأوقية MRO: هي العملة المحلية الموريتانية، والدولار الواحد يساوي ٣٥٥ أوقية.
(٣١) النشرة الإحصائية الفصلية للبنك المركزي، ص ٥٨.

هذا التراجع، فيما ارتفعت صادرات السمك والنُّحاس. كما انخفضت أيضاً حصة الصادرات في الناتج الداخلي الخام الإجمالي إلى ٢٣,٩٪ مقابل ٣٦,٦٪.

أما بالنسبة للواردات؛ فقد وصل حجمها إلى ٦٣١,١ مليار أوقية، بانخفاض بنسبة ٢١٪، مقارنة مع العام السابق. وذلك رغم ارتفاع حجم فاتورة المواد الغذائية بنسبة ١٤٪ مقارنة مع العام ٢٠١٤م لتصل إلى ١٢٨ مليار أوقية. هذا الانخفاض قادته المنتجات النفطية التي تراجعت قيمة وارداتها بنسبة ٣٩٪ أو ٧٠,٧ مليار أوقية، وذلك بسبب انخفاض متوسط السعر عند الاستيراد رغم الزيادة بنسبة ٣,٩٪ في كمية واردات المنتجات النفطية[٣٢].

وبخصوص الربع الأول من السنة ٢٠١٦م سجّلت المبادلات التجارية انخفاضاً بنسبة ٣٧,٤٪ بالمقارنة مع نفس المدة من سنة ٢٠١٥م، ووصلت إلى ٣١٧ مليار دولار. وقد مثّلت الصادرات نسبة ٣٧,٤٪ من مجمل المبادلات؛ لتصل إلى ١١٨,٧ مليار أوقية، مسجلة تراجعاً بنسبة ٤,٣٪ عن نفس المدة من العام السابق[٣٣].

القطاع المالي

تهيمن المصارف على القطاع المالي الموريتاني في ظل عدم وجود سوق مالية، ويَقتصر نشاط سوق رؤوس الأموال على العمليات النقدية قصيرة الأجل المتمثلة في أذونات الخزينة والسوق المصرفية البينية وتدخلات البنك المركزي، وقد عرف هذا القطاع تباطؤاً سنة ٢٠١٥م في حجم السيولة. وقد بلغ حجم سوق أذونات الخزينة ٣٦٦,٣ مليار أوقية، مقابل ٤١١,٦ مليار أوقية لسنة ٢٠١٤م، أي بانخفاض قدره ١١٪، فيما تراجعت مبادلات السيولة بين البنوك من ٨٨ مليار أوقية سنة ٢٠١٤م إلى ١٩ مليار أوقية فقط عام ٢٠١٥م، أما عمليات إعادة التمويل من قِبل البنك المركزي الموريتاني فقد ارتفعت من ١,٦ مليار أوقية سنة ٢٠١٤م إلى ٣ مليارات أوقية سنة ٢٠١٥م.

ويتألف القطاع المصرفي الموريتاني من ١٥ بنكاً، من بينها ٥ بنوك إسلامية، وتتبع لهذه البنوك شبكة وكالات تصل إلى ١٨٥ وكالة على امتداد البلاد، ويعوَّل على إدخال الخدمات

---

(٣٢) التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني، ص ٤٦.

(33) Note du commerce extérieure t1 2016 p 2

المالية الإسلامية في جذب المزيد من الموريتانيين إلى التعامل مع البنوك؛ حيث لا يتجاوز عدد العاملين معها نسبة ٢٠٪، وهو مستوى دون المتوسط في المنطقة[٣٤].

وقد سجلت الودائع لدى البنوك الموريتانية نمواً بنسبة ٣,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٥م، بالمقارنة مع نفس المدة من العام ٢٠١٤م، ووصلت في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م إلى ٤٠٦ مليارات أوقية، مقابل ٣٩٧ ملياراً في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م.

وتشير بيانات البنك المركزي الموريتاني إلى ارتفاع إجمالي الائتمان المقدَّم من قِبل البنوك الأولية الموريتانية للعام ٢٠١٥م بنسبة ١٠,١٪، مقارنة مع العام الذي سبقه؛ حيث وصل إجمالي القروض المقدمة من هذه البنوك في ديسمبر من سنة ٢٠١٥م إلى ٣٧٩ مليار أوقية مقابل ٣٤٢ ملياراً سنة ٢٠١٤م[٣٥].

وبالنسبة لسنة ٢٠١٦م فقد بلغ مجموع ودائع البنوك الأولية بحلول سبتمبر ٤٤٩ ملياراً، و ٢٦٣ مليون أوقية، فيما بلغت قيمة الائتمان المصرفي ٣٨٠ ملياراً، و٥٤٢ مليون أوقية لنفس المدة[٣٦].

القضايا الاجتماعية والتنموية

وبخصوص انعكاس الأداء الاقتصادي على الظروف المعيشية للموريتانيين؛ فقد أظهر تقرير الفقر في موريتانيا الصادر عن المكتب الوطني للإحصاء بموريتانيا، الذي نشر في سنة ٢٠١٥م، تقدماً في الحد من الفقر؛ فقد انخفضت نسبة الفقر من نسبة ٤٢٪ في سنة ٢٠٠٨م إلى ٣١٪ في سنة ٢٠١٤م؛ وهو ما يعني أن هناك تحسناً بنسبة ١١٪، وبمتوسط سنوي يُقدر بـــ١,٨٪[٣٧].

وبالنسبة لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة ٢٠١٥م؛ فقد احتلت موريتانيا المرتبة ١٥٦، مسجلة تقدماً بخمس نقاط مقارنة مع العام ٢٠١٤م، كما وصل رصيد موريتانيا في سنة ٢٠١٥م إلى ٠,٥١ مقابل ٠,٤٦ سنة ٢٠٠٨م.

---

(٣٤) التقرير السنوي للبنك المركزي الموريتاني، ص ٨٣.

(٣٥) نفس المصدر.

(٣٦) النشرة الإحصائية الفصلية للبنك المركزي الموريتاني، ص ٥١.

(37) Profile de la pauvreté en Mauritanie 2014, office national de la statistique, p 36

لكن موريتانيا مع التقدم المحقق في القضاء على الفقر لم تصل إلى الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، ويتمثل في خفض معدل الفقر إلى ٢٨٪ في أواخر سنة ٢٠١٥م، كما أن موريتانيا لا تزال مصنفة ضمن فئة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة؛ ١٥٦ من أصل ١٨٨.

هذا بالإضافة إلى أن نسبة البطالة قد ارتفعت بين سنتَيْ ٢٠١٢م و٢٠١٤م بحوالي ثلاث نقاط؛ لتصل إلى ١٢,٨٥٪ مقابل ١٠,١٪ سنة ٢٠١٢م.

خاتمة

وهكذا فإن موريتانيا تعاني من العديد من المشكلات التنموية، يأتي في مقدمتها الاستخدام غير الفعال للعائدات من موارده الطبيعية؛ فالصناعات الاستخراجية التي هي محرك النمو الرئيس في البلاد، لا توجِد إلا عدداً قليلاً جداً من فرص العمل، ولذلك تستمر أرقام البطالة في التصاعد خصوصاً بين الشباب الذي يمثل نسبة ٧٠٪ من السكّان. فرغم توافر عوائد كبيرة من المعادن إلا أنه لم تكن هناك سياسات تركز على إعادة استثمار تلك الأرباح لتحقيق عوائد مستدامة وموزَّعة بشكل أفضل على مختلف القطاعات، خصوصاً تلك الأكثر تشغيلاً؛ مثل قطاعات الزراعة والصيد التي توظف أكبر قدر من القوى العاملة، وتوفر إمكانات كبيرة مهمَلة إلى حد كبيرٍ.

خاتمة عامة

حققت دول المغرب العربي تقدماً ملموساً على مسار الانتقال الديمقراطي واللحاق بمصاف الديمقراطيات الناشئة (باستثناء ليبيا)، وإن بدرجات متفاوتة. وذلك باعتماد آليات الديمقراطية في التداول على السلطة، والتحييد السياسي للمؤسسات الأمنية والعسكرية؛ بعد أن كانت في بعض هذه الأقطار لها اليد الطولى في ضبط الأحزاب والنخب السياسية والتدخل في تحديد طبيعة النظام الحاكم وشخصياته الفاعلة (ومثال ذلك: الجزائر في عهد الرئيس بوتفليقة، وكذلك موريتانيا...).

إلا أن هذا لا يمنع من ملاحظة تعثر بناء مؤسسات ديمقرطية متينة في بعض هذه البلدان؛ وهو ما جعل بعض شرائح الرأي العام والنخب السياسية تتهم الأنظمة القائمة بمحاولة التراجع عما أُنجز في هذا المجال على إثر الثورات العربية. وكثيراً ما نسمع أو نقرأ إشارات إلى عودة وجوه بارزة من بين شخصيات أنظمة ما قبل ٢٠١١م. أما في ليبيا فلا تزال ثقافة المؤسسات غائبة؛ وذلك أنها لم تكن يوماً ما في برنامج نظام العقيد القذافي؛ لذلك ثمة تعثر في بناء دولة المؤسسات من قِبل جماعات مسلحة تتصرف كميليشيات أكثر منها أحزاب سياسية، وإن ساندت أو دعمت طرفاً سياسياً ضد آخر.

ومن جهة ثانية؛ تمكنت دول المغرب العربي من محاصرة ظاهرة الإرهاب، سواء عبر الحلول الأمنية التي تبنتها، أو عبر امتلاك إستراتيجيات شاملة لمكافحة الظاهرة نفسها. وقد حققت كل من الجزائر وتونس في السنوات الماضية خطواتٍ كبيرةً في هذا الشأن. وهو أمر يفسر تراجع العمليات الإرهابية؛ خاصة في تونس. أما الجزائر فإنها تتصدى باستمرار لجيوب الجماعات المسلحة. في حين تمكنت موريتانيا من دفع خطر الإرهاب عنها منذ بضع سنوات. أما المغرب فإنه يكسب معركته مع المنظمات المتشددة بفعل قدرة أجهزته على شن معركة استباقية ضدها. لذلك يبدو كل من المغرب وموريتانيا بمنأى من المخاطر الإرهابية أكثر من غيرهما من أقطار المغرب العربي. ومهما يكن من أمر فإن استمرار الأزمة الليبية والمالية على ما هي عليه، دون قيام دولة مركزية يمكنها ضبط السلاح وإخضاع الجماعات المسلحة لسلطتها، ودحر الجماعات الإرهابية الخارجة على القانون؛ يظل يمثل مصدر تهديد أمني لكل منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا عموماً.

الكاتب في سطور

محمد السبيطلي: باحث في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، حاصل على الدكتوراه في التاريخ المعاصر من جامعة باريس السابعة. عمل باحثاً في المركز الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية في صنعاء باليمن، كما عمل في مجال التدريس بجامعة صنعاء، وشغل منصب رئيس قسم الدراسات الاجتماعية في كلية التربية بالجامعة. نشر دراساتٍ وأبحاثاً باللغتين العربية والفرنسية حول الأوضاع في دول المغرب العربي واليمن، وله مؤلفات في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، كما ترجم عدة كتب من الفرنسية إلى العربية.

يعمل حالياً مدير وحدة دراسات المغرب العربي في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ونائب رئيس تحرير مجلة (الإسلام والعالم المعاصر) الصادرة عن المركز نفسه. تنصب اهتماماته البحثية حالياً على المسائل الاستراتيجية والسياسية والثقافية الخاصة بالمغرب العربي.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية، ودراسات شمال إفريقيا والمغرب العربي، والدراسات الإيرانية والآسيوية، ودراسات الطاقة، ودراسات اللغة العربية والحداثة. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com